



إعلان مناقصة عامة

تقبل مديرية الإسكان بأسبوط عطاءات لغاية الساعة الثانية عشر ظهرا الأيام الموضحة قرين كل من العمليات الآتية:

استكمال شبكة المياه بالمنطقة الصناعية بعرب ملير اليوم الأحمر ورق
وتثبيت عدد ٢ بئر بالحفار الكهربائي وحدة العباية بساحل سليم لتنقية
المنطقة الصناعية بعرب ملير اليوم الأحمر.

حسب ١٦ / ٢ / ٢٠٢٦ ك الموافق الإثنين

عن المستحقين

قيمة التأمين الابتدائي (مائة وأربعون ألف جنيه الإجمالي)
السبعة التالية أعمال محطات وسبكات المياه والمرق المصنوع أو البلاستيك

ثمن النسخة شامل ١٠% مصاريف ادارية - ١٤% قيمة مضافة على كراسة الشروط - ٥% جنية طابع شهيد - ٥% جنية قادرون باختلاف - ٥% جنية رعاية مسنين - ٢% جنية تنمية الموارد المالية للدولة ويمكن الحصول على مقايضة العملية بتقديم طلب باسم السيد المهندس / مدير المديرية وسداد المبالغ المذكورة عالية واجرة العطاء الوارد بالبريد ويقدم العطاءات في مظروف مغلق محكم ويوضح عليه اسم الجهة الادارية وعنوان ادارة التعاقدات وما يفيد ان ما بدخله المظروف الفني والمظروف المالي ويذكر اسم العملية ورقمها وتاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية كما يذكر اسم صاحب العطاء كالاتي:
- المظروف الفني به: جميع المستندات الخاصة بالمقاول مجددة بتاريخ الجلسة طبقا لنص المادة ٤٩ من الانحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م وكراسة الشروط والمواصفات والنسب الخاصة بعناصر التكلفة للبنود المتغيرة في مقاولات الاعمال التي تكون مدة تنفيذها ستة اشهر فاكثر.

- التأمين الابتدائي الموضح بعالية بسدد باحدى وسائل الدفع الالكتروني من خلال منظومة الدفع والتحصيل الالكتروني او خصما من المستحقات التي تقر الجهة الادارية صلاحيتها للصراف من عمليات اخرى في ذات الجهة الادارية او خطاب ضمان ابتدائي ساري المفعول لمدة ثلاثون يوما بعد انتهاء مدة صلاحية سريان العطاء ويستكمل الى ٥% خمسة في المائة عند رسو العطاء.

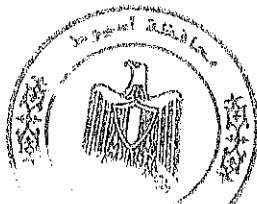
- المظروف المالي به:- مقايضة الشروط والمواصفات شاملة الاستعارة بشرط ان تكون الاسعار شاملة جميع الضرائب والرسوم المقررة طبقا للقانون بما فيها ضريبة القيمة المضافة وكل عطاء يخالف ذلك يعتبر غير قانوني ولا يلتفت اليه ويعتبر والقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م والقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٥ مكملا لهذا الاعلان وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تحريرا في ١٩ / ١ / ٢٠٢٦م

السوظف المختص

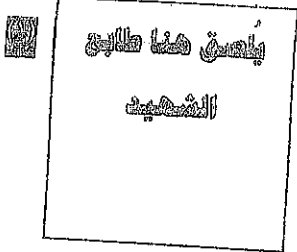
مدير العقود

السيد /

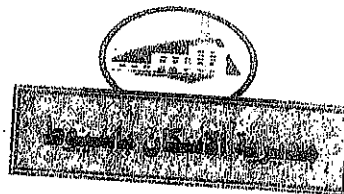


مدير المديرية

مهندس / عصام عبد الظاهر مصطفى



جمهورية مصر العربية
... مديرية الإسكان - اسيوط ..



مشروع/ اسكان سكن المياه المنظف الصاعح بعرب مطير
بالكوم الأحمر ودق وتتمدد عند بيت الحفار الميكانيكي وحطة الحياضه
بإساحه سليم لتخدم المنظف الصاعح بعرب مطير - بالكوم الأحمر
أمر موثق لتقديم العطاءات / العروض هو الموعد المحدد لاتخاذ لجنة فتح المظاريف الثانية
الأثنين الموافق ٢٠٢٦/٢/١٦ في تمام الساعة الثانية عشر ظهرا طريق
المدن لاتخاذها يوم
التعاقد رقم للعام المالي (٢٠٢٦/٢٠٢٥)
لمن كراسة الشروط فقط بمبلغ وقدره ٣٩٩ جنيه فقط: (بلا حاجة سعة وتحتويها مصريل)
التأمين المؤقت بمبلغ وقدره: ١٤٠٠٠ جنيه فقط (ماتة واربعون ألفا جنينا مصريل)

اسم صاحب العطاء / العرض: _____
رقم الفاكس: _____
البريد الإلكتروني: _____
رقم الهاتف: _____
عنوان المحل المختار: _____

ختم صاحب العطاء / العرض
ختم الجهة

تورعيلون... (أربعاء...)
تورعيلون... (أربعاء...)
للمواعيد...
تاريخ...
الجدول الزمني المتوقع لإجراءات الطرح والترسية والتعاقد

- ١- ...
- ٢- ...
- ٣- ...

تنفيذاً لقرار وزير المالية رقم (١٥٢ لسنة ٢٠١٩) يلصق طابع الشهيد على كراسة الشروط والمواصفات ويتم الشطب عليه بخطين متوازيين بقلم جاف بحيث يمتد إلى مسافة لا تقل عن سنتيمتر مع توقيع المراقب المختص.
صفحة رقم 2 من 55 - ووافق عليها مجلس الوزراء بجلسته رقم (١٤) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/١٩

تمت المراجعة بمعرفة اللجنة الثالثة لقسم الفتوى بمجلس الدولة، بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٧، ووافق عليها مجلس الوزراء بجلسته رقم (١٤) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/١٩

الترسية والتعاقد:

٤٠ فتح العطاءات / العروض والمظاريف الفنية: ٢٥

٤١ سرية البيانات والمعلومات/ حماية المنافسة : ٢٥

٤٢ استيفاء واستيضاح ما غمض من أمور فنية / مالية: ٢٦

٤٣ الفحص الشكلي والبت الفني: ٢٦

٤٤ أسلوب وآلية التقييم للعطاءات / العروض: ٢٦

٤٥ إعلان نتائج البت الفني: ٢٦

٤٦ فتح المظاريف المالية: ٢٦

٤٧ الدراسة وآلية التقييم المالي: ٢٧

٤٨ العطاء / العرض المنخفض انخفاضاً غير عشوائياً: ٢٧

٤٩ إعلان نتائج البت المالي: ٢٧

٥٠ إخطار صاحب العطاء / العرض الفائز: ٢٨

٥١ توقيع العقد: ٢٨

٥٢ تعديل حجم العقد: ٢٨

إجراءات تنفيذ التعاقد:

أولاً: ممثلين الجهة الإدارية: ٢٩

٥٣ واجبات مسئول إدارة العقد وصلاحياته: ٢٩

٥٤ واجبات المهندس مسئول إدارة العقد وصلاحياته: ٢٩

ثانياً: الالتزامات العامة للمتعاقد: ٢٩

٥٥ التزامات العامة للمتعاقد: ٢٩

٥٦ الالتزام بالمحافظة على الهدوء: ٣٠

٥٧ العمل لبأ وثناء العطلات الرسمية: ٣٠

٥٨ حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية: ٣٠

٥٩ الضرائب والرسوم والتعريفات الجمركية: ٣٠

ثالثاً: الرسومات والتصميمات: ٣٠

٦٠ رسومات التراخيص المعتمدة: ٣٠

٦١ رسومات التعديلات: ٣١

٦٢ تعديل المتعاقد للرسومات: ٣١

٦٣ تأخر المهندس ممثل الجهة الإدارية في تسليم الرسومات: ٣١

٦٤ الرسومات الإضافية: ٣١

٦٥ مسئولية المتعاقد في تقديم الرسومات كما تم التنفيذ (As Built Drawing): ٣١

٦٦ مسئولية المتعاقد عن التصميمات التي بعدها: ٣١

رابعاً: موقع تنفيذ الأعمال: ٣١

٦٧ إمكانية الوصول للموقع: ٣١

٦٨ ضمان الجهة الإدارية لسلامة عملها بموقع تنفيذ الأعمال: ٣٢

٦٩ التخطيط العام لموقع تنفيذ الأعمال: ٣٢

٧٠ التزامات المتعاقد العامة بشأن موقع تنفيذ الأعمال: ٣٢

٧١ نظافة موقع تنفيذ الأعمال: ٣٣

٧٢ وجود آثار وأشياء ذات قيمة بموقع تنفيذ الأعمال: ٣٣

٧٣ مسئولية المتعاقد عن الأضرار والخسائر بموقع تنفيذ الأعمال: ٣٣

٣٣	٧٤- إخلاء المواقع بعد إنجاز الأعمال:
٣٤	خامساً: بدأ تنفيذ الأعمال ومدته والبرنامج الزمني لذلك:
٣٤	٧٥- تاريخ البدء ومدة تنفيذ الأعمال:
٣٤	٧٦- البرنامج الزمني لتنفيذ الأعمال:
٣٥	٧٧- متابعة معدل تنفيذ الأعمال:
٣٥	٧٨- التأخير في التنفيذ:
٣٥	سادساً: التنفيذ من الباطن :
٣٥	٧٩- التزامات المتعاقد تجاه من عهد إليهم بتنفيذ بعض الأعمال من الباطن:
٣٦	سابعاً: المواد والآلات والمعدات:
٣٦	٨٠- توريد المواد وأعمال المصنعيات:
٣٦	٨١- تقديم عينات المواد والتصاميم:
٣٦	٨٢- تشوير المواد:
٣٦	٨٣- الآلات والأدوات والمواد المعيبة:
٣٦	٨٤- المعدات والآلات المستخدمة لتنفيذ الأعمال:
٣٧	٨٥- الأضرار التي تصيب المعدات:
٣٧	٨٦- المعدات المستأجرة:
٣٧	٨٧- إخراج المعدات:
٣٧	ثامناً: الاختبارات والتفتيش والمراقبة
٣٧	٨٨- تكلفة الاختبارات غير المنصوص عليها في المتعاقد:
٣٧	٨٩- تواريخ التفتيش والاختبارات:
٣٧	٩٠- رفض الأعمال والمواد والآلات:
٣٨	٩١- التفتيش أو الاختبار بواسطة جهة مستقلة:
٣٨	عاشراً: الأعمال:
٣٨	٩٢- الكميات والمقادير والأوزان:
٣٨	٩٣- المحصر والقياس للأعمال المنفذة:
٣٨	٩٤- إيقاف الأعمال بناءً على تعليمات الجهة الإدارية:
٣٩	حادي عشر: عواقب تنفيذ الأعمال:
٣٩	٩٥- الظروف الطارئة:
٣٩	٩٦- عواقب التنفيذ بموقع الأعمال:
٤٠	٩٧- القوة القاهرة:
٤٠	٩٨- تبعات القوة القاهرة:
٤٠	ثاني عشر: الاستلام:
٤٠	٩٩- محضر الاستلام الموقوت:
٤٠	١٠٠- شهادة الاستلام الموقوت الجزئي:
٤١	١٠١- محضر الاستلام النهائي:
٤١	ثالث عشر: الضمان والتعامل مع العيوب:
٤١	١٠٢- مدة الضمان:
٤١	١٠٣- إتمام العمل المتبقي وإصلاح العيوب:
٤١	١٠٤- تكلفة إصلاح العيوب:
٤٢	١٠٥- الإخفاق في إصلاح العيوب:
٤٢	١٠٦- البحث عن سبب العيب:

٤٢	رابع عشر: السداد وحسب المستحقات:	
٤٧	حساب قيمة الأعمال:	١٠٧-
٤٧	حسب المستحقات:	١٠٨-
٤٧	الخصومات:	١٠٩-
٤٧	التقدير في حالة تشيير كميات بنود الأعمال وفي حالة تنفيذ بنود مستجدة:	١١٠-
٤٤	تعديل قيمة التناقد:	١١١-
٤٤	إجراء المطالبات:	١١٢-
٤٤	خامس عشر: فتح التناقد وتسوية المنازعات:	
٤٤	الفسخ الوجودي للمقعد:	١١٣-
٤٥	الفسخ الجوازي للمقعد أو التنفيذ على الحسابات:	١١٤-
٤٥	جرد الأعمال:	١١٥-
٤٥	وفاء المتناقد:	١١٦-
٤٦	أليات تسوية الخلافات والمنازعات:	١١٧-
٤٧	الاشتراطات الخاصة:	
٤٨	المقاييس الفنية:	
٥٧-٤٩	نماذج وملحقات:	

قسي تطبيق احكام هذه الكراسية يقصد بالعلماء والتجار والمصطلحات الاتية المعاني المبينة
 قرين كل منها على النحو التالي:

- ١- القانون: قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته.
- ٢- اللائحة التنفيذية: اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها.
- ٣- القوانين والنواحي: التشريعات والنواحي والقرارات التنظيمية العامة المرتبطة ذات الصلة كافة.
- ٤- الحكومة: حكومة جمهورية مصر العربية.
- ٥- السلطة المختصة: السيد الوزير محافظ اسيوط
- ٦- السلطة المفوضة: مدير عام مديرية الاسكان بالتفويض رقم (١٣٤٧ لسنة ٢٠٢٤)
- ٧- بوابنة التعاقدات: الموقع الإلكتروني المخصص على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) للنشر عن البيانات والمعلومات المتعلقة بالتعاقدات العامة التي تجريها الجهات الإدارية الخاضعة لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، ولائحته التنفيذية.
- ٨- لوحة الإعلانات: هي اللوحة المخصصة لإعلان النتائج والقرارات المتعلقة بالعملية والمتواجدة بمديرية الاسكان الدور الأرضي
- ٩- العملية:
- ١٠- مقاولات الأعمال: كل ما يدخل ضمن التصنيف الصادر عن الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء، ويعتمد من وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وتخطر به الهيئة العامة للخدمات الحكومية.
- ١١- الجهة الإدارية الطارحة: مديرية الاسكان باسيوط
- ١٢- الجهة الإدارية المستفيدة: محافظة اسيوط
- ١٣- إدارة التعاقدات: إدارة العقود والمشتريات، ومقرها مديرية الاسكان باسيوط
- ١٤- الإدارة الطالبة/المستفيدة: الإدارة العامة للتخطيط و المتابعة باسيوط
- ١٥- العطاء / العرض: ويقصد به المستندات التي يعبدها صاحب العطاء / العرض ويقدمها سواء بذاته أو (من خلال وكالة أو المفوض عنه)، شاملة كافة مرقاته طبقاً لكراسة الشروط المواصفات المعدة من قبل الجهة الإدارية.
- ١٦- صاحب العطاء / العرض: كل شخص طبيعي أو معنوي قام بشراء كراسة الشروط والمواصفات وقدم عرضاً يخضع للتعاقد مع الجهة الإدارية وفقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.
- ١٧- مقدم العطاء / العرض: صاحب العطاء أو من يفوضه في تقديم عطاءه للجهة الإدارية.
- ١٨- العطاء / العرض المستوفي: العطاء / العرض المشتمل على كافة المتطلبات، والمتبع بشأنه كافة الإجراءات المذكورة تفصيلاً في هذه الكراسة.
- ١٩- العطاء / العرض الفائز: العطاء / العرض الأفضل شروطاً وأقل سعراً أو الذي يتم ترجيحه وفقاً لنظام النقاط والذي تم إخطاره بتربية العملية عليه.
- ٢٠- المتعاقد: صاحب العطاء / العرض الفائز الذي تم ترسية العملية عليه وقام بسداد التامين النهائي وفقاً لشروط الطرح، ويشمل ذلك الممثلين المعتمدين أو من يخلفه في العمل أو الوكلاء الموافق عليهم.
- ٢١- المتعاقد من الباطن: الشخص أو الأشخاص سواء الطبيعيين أو الاعتباريين الذي / الذين يعينه أو يتعاقد معهم أو يسند إليهم المتعاقدتحت مسؤوليته تنفيذ جزء من الأعمال موضوع التعاقد، وذلك في حالة موافقة الجهة الإدارية.

٢٢-	مسئول إدارة العقود:	من نراه السلطة المختصة مناسباً من ذوي الخبرة بالجهة الإدارية، وتصدر بشأنه قراراً بتكليفه نحو إدارة العقد، والذي يحق له الاستعانة بمن يرى من ذوي الخبرات والتخصصات المختلفة لمعاونته في مهامه، وتولي الجهة الإدارية إخطار المتعاقد كتابة بهذا القرار.
٢٣-	المهندس ممثل الجهة الإدارية:	الشخص أو الأشخاص سواء الطبيعيين أو الاعتباريين أو الاعتباريين الذين يعينها أو تعاقدهم أو تسند إليهم الجهة الإدارية لإنجاز الأعمال المنصوص عليها في العقد، والذين يملكون الخبرة والمهارة في العمل على تنفيذ الأعمال المنصوص عليها في العقد.
٢٤-	مفوض المهندس ممثل الجهة الإدارية:	الشخص أو الأشخاص سواء الطبيعيين أو الاعتباريين أو الاعتباريين الذين يعينها أو تعاقدهم أو تسند إليهم المهندس ممثل الجهة الإدارية لتنفيذ الأعمال المنصوص عليها في العقد.
٢٥-	مدة التنفيذ:	الفترة الزمنية المحددة في العقد لإتمام إنجاز تنفيذ الأعمال محسوبة من التاريخ المحدد لهذه التنفيذ الأعمال وفقاً لبنود هذه الكراسة لتكون ملزمة لاحتياجات الجهة الإدارية بناءً على محددات واضحة، أو المحددة لإتمام إنجاز تنفيذ أي قسم أو جزء من مهامها مضافاً إليها المدة أو التمدد المحددة لاجتياز اختبارات الاستلام الخاصة بها وما يتبع للمتعاقدين التنفيذ الجيد لبنود العقد أخذاً في الاعتبار الظروف السائدة في موقع التنفيذ، ولا تشمل مدة الضمان المحددة بالعقد.
٢٦-	لجنة فتح المظاريف:	اللجنة المسؤولة عن فتح العطاءات / العروض وما بها من مظاريف فنية ومالية وينحصر دورها في توثيق محتويات المظاريف وأية مخالفات في الإجراءات السابقة على عملها.
٢٧-	لجنة البت/الممارسة/الاتفاق المباشرة:	اللجنة المسؤولة عن فحص وتقييم ومراجعة ودراسة العروض الفنية والمالية المقدمة في العملية المطروحة والتحقق من مطابقتها لكراسة الشروط والمواصفات والتوصية بالبت فيها بالإسراع أو الاستبعاد أو الإنهاء.
٢٨-	الشروط:	في الشروط العامة والخاصة لعناية مقاول الأعمال محل طرح.
٢٩-	المواصفات:	المواصفات الفنية للأعمال التي يشملها العقد، وتشمل مجموعة القواعد والأسس والشروط الفنية التي يجب تنفيذ الأعمال بموجبها والمتضمن الوصف الفني الدقيق لبنود الأعمال التي سيتم تنفيذها مع توضيح كافة تفاصيل العمل وتحديد المواد والمعدات المستخدمة وما يتطلبه التنفيذ من خطوات طبقاً لأصول الصناعة وكذا أية تعديلات لها أو إضافات عليها أجريت أثناء التنفيذ أو تلك التي تقدم بها المقاول واعتمدها الجهة الإدارية.
٣٠-	الرسومات:	الرسومات الفنية، ورسومات الترخيص المعتمدة، ورسومات الورشة، ورسومات التعديلات أثناء التنفيذ، والرسومات المطابقة للمنقذ فعلاً.
٣١-	المقاييس/جدول الكميات والفئات/قوائم الأسعار:	القوائم التي توصف فيها بنود الأعمال والكميات وكذلك فئات الأسعار المنطقية بكافة بنود الأعمال موضوع العقد بعد تجنب وضع بنود بالمقطوعية قدر الإمكان.
٣٢-	الموقع:	المكان أو الأماكن أو الأراضي المحددة في العقد والتي تخصصها الجهة الإدارية لتنفيذ الأعمال موضوع العقد، ويشمل أية أماكن أخرى اعتبرها المتعاقد جزء من الموقع أو تم الموافقة عليها من الجهة الإدارية والمقاول على اعتبارها كذلك.
٣٣-	المستخلص الجاري:	أي مستخلص مستوفى ومعتبر بالمستندات المقبولة والصالح للمرجعة من قبل الجهة الإدارية على النحو الوارد بشروط العقد، والذي يعبه ويقدمه المتعاقد بخلاف المستخلص الختامي.
٣٤-	المستخلص الختامي:	المستخلص المستوفى والمؤثر بالمستندات المقبولة والصالح للمرجعة من قبل الجهة الإدارية على النحو الوارد بشروط العقد، والذي يعبه ويقدمه المتعاقد من واقع كشوف الختامية بعد استلام الأعمال مؤقلاً بموجب محضر الاستلام الموقت الصادر في هذا الشأن.
٣٥-	الأعمال:	الأعمال الدائمة والموقرة أو أحدهما والتي يجب تنفيذها طبقاً للعقد.
٣٦-	الأعمال الدائمة:	كافة الأعمال التي يجب تنفيذها وتسليمها ابتدائياً طبقاً للعقد.
٣٧-	الأعمال الموقرة:	كافة الأعمال اللازمة لتنفيذ العقد والتي لا تدخل ضمن الأعمال الدائمة موضوع العقد ولا يتم المصالحة عليها.

مجموع المبالغ المحبوزة بمصرفة الجهة الإدارية في ذمتها لصالح وحساب المتقاضي، والتي ترد إلى المتقاضي في حالة إتمامه لتفويض الأعمال محل التقاضي أو إصلاحها أو إعادتها إلى أصلها بما يتناسب مع متطلبات الجهة الإدارية، وفي حالة عدم التزام الطرف الثاني بما تقدم يتم التنفيذ على حسابها خصماً من تلك المبالغ دون حاجة إلى إنذار أو الإلتجاء إلى القضاء أو اتخاذ أي إجراءات من أي نوع كانت أو إقامة الدليل على حصول ضرر، أو استئذانه من أي مبالغ مستحقة أو تستحق لدولة الجهة الإدارية أو لدى أي جهة إدارية أخرى، وذلك في حالة عدم كفايتها، أي كان بسبب الاستحقاق، وذلك كله (مع عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية في الرجوع قضائياً عليه بما لم تتمكن من استيفائه) من حقوق بالطريق الإداري.

٢٩ - التواطؤ:

ترتيب يتم بين طرفين أو أكثر قبل أو بعد تقديم العطاء / العرض، لتحقيق شروط غير مشروع أو الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص، ومبدأ حرية المنافسة بما في ذلك التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على تصرفات طرف آخر، بهدف تقسيم العقود بين مقدمي العطاءات / العروض أو تثبيت أسعار العطاءات / العروض بشكل غير تنافسي.

٤٠ - الاحتيال:

أي فعل أو امتناع عن فعل يؤدي إلى تضليل الطرف الآخر بهدف الحصول على منفعة مالية أو عينية أو أي منفعة أخرى، أو التأثير في العملية المطروحة، أو تجنب الالتزام في تنفيذ التعاقد.

٤١ - الفساد:

أي عرض أو إعطاء أو استلام أو طلب لأي شيء ذي قيمة، أو الهبة على ارتكاب أفعال غير مناسبة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، للتأثير بشكل غير مشروع على أداء طرف آخر في العملية المطروحة أو في تنفيذ التعاقد.

٤٢ - مجتمع الأعمى:

المتعاملون مع الجهات الإدارية من الموردين والمقاولين ومقدمي الخدمات والاستشاريين وغيرهم.

اهداف العمل

تهدف العملية محل الطرح والتفاهد الى استكمال عملية الملاءة بالمنطقة الصناعية بربط مدير
بالكوم الأحمر وورده وتفيد عدد من يتر الكفار الميكانيكي محله وكبار تير تامل سليم لتقدير
المنطقة الصناعية بربط مدير الكوم الأحمر
كما تهدف إلى تلبية احتياجات الجهة الإدارية بفاعلية وكفاءة وتحقيق أفضل قيمة للمال المدفوع.

مقدمه

- مديرية الاسكان بسيوط مقرنا شارع الهادي (صالح سالم سابقا)

نطاق العمل

- اسم المشروع: استكمال عملية الملاءة بالمنطقة الصناعية بربط مدير بالكوم الأحمر
ورده وتفيد عدد من يتر الكفار الميكانيكي محله وكبار تير تامل سليم لتقدير المنطقة
- الجهة المشرفة: مديرية الاسكان بسيوط الصناعية بربط مدير بالكوم الأحمر

- موقع التنفيذ:

صالح سالم

سيتم إخطار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لإعمال ثلثونه بالإضافة إلى استبعاد (العطاء / العرض) ومصادرة التأمين المؤقت في حال ما إذا تبين للجهة الإدارية ظهور أي محاولة للتأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على عملية الطرح أو البت أو الترسية والتعاقد سواء من حيث تقييم (العطاء / العرض) ومن حيث مقارنتها، وكذلك أثناء مرحلة التنفيذ، وكذلك في حالة وجود أي اتفاق أو تعاقداً أو تبادل معلومات بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو تنسيق من خلال الغير سواء كان ذلك بين أي من المختصين طرفها أو غيرهم من الموظفين بالجهة الإدارية، وبين صاحب (العطاء / العرض)، أو بين أصحاب (العطاءات / العروض) فيما بينهم، أو غيرهم من المتعاملين مع تلك الجهة بحسب الأحوال، والذي من شأنه أن يؤدي على سبيل المثال، وليس الحصر إلى أي من الآتي:

- ١- رفع، أو خفض، أو تثبيت الأسعار محل التعامل.
- ٢- اقتسام الأسواق، أو تخصيصها على أساس من المناطق الجغرافية أو مراكز التوزيع أو نوعية العملاء أو نوعية المنتجات أو الحصص السوقية أو الفترات الزمنية.
- ٣- التنسيق فيما يتعلق بالتقدم، أو الامتناع عن الدخول في سائر عمليات التعاقدات المختلفة، ويستترشد في قيام التنسيق بعدة أمور، منها على الأخص:
 - أ- تقديم (عطاءات/عروض) متطابقة، ويشمل ذلك الاتفاق على قواعد مشتركة لحساب الأسعار أو تحديد شروط (العطاءات / العروض).
 - ب- الاتفاق حول الشخص الذي سيتقدم (بالعطاء / بالعرض) ويشمل ذلك الاتفاق مسبقاً على الشخص الراسي عليه سواء بالتناوب أو على أساس جغرافي أو على الجهات الإدارية المتقدم لها أو صاحبة الطرح.
 - ج- الاتفاق حول تقديم (عطاءات/عروض) سورية.
 - د- الاتفاق على منع شخص من التنافس في تقديم (العطاءات / العروض).

يحظر الاشتراك في العملية بالنسبة لأي ممن تنطبق عليه الحالات الآتية:

- ١- الممنوعين من التعامل، بما في ذلك من صدر بشأنه قراراً بمنع التعامل معه أو حكم قضائي أو من صدر بحقهم حكم نهائي في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ما لم يكن قد رد له اعتبارها أو قرار من الجهات المختصة، وذلك حتى انتهاء مدة المنع.
- ٢- المفلسون أو من ثبت إحصارهم أو من صدر في شأنهم أمراً بوضع أموالهم تحت الحراسة.
- ٣- الأشخاص الاعتبارية الخاصة التي تم حلها أو تصفيتها.
- ٤- فاقدو ناقصو الأهلية (دون تمثيل من ولي أو قيم أو وصي).
- ٥- الموظفين والعاملين بالجهات الإدارية الخاضعة لأحكام قانون تنظيم التعاقدات سالف الذكر وذلك كله وفقاً للقوانين واللوائح المقررة.

وفي كافة الحالات المشار إليها أعلاه يتم استبعاد (العطاء / العرض) ويصبح التأمين المؤقت المؤدى حقاً للجهة الإدارية دون حاجة إلى إنذار أو الانتجاع إلى القضاء أو اتخاذ أي إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر، أو استبدانه من أي مبالغ مستحقة أو تستحق لدى الجهة لإدارية أو لدى أي جهة إدارية أخرى له.

جميع البيانات والمعلومات الواردة بكراسة الشروط والمواصفات، تعد ملكاً خالصاً عائداً للجهة الإدارية بما في ذلك حقوق الطبع والنشر لأي مستندات ومواد مقدمة من الجهة الإدارية ضمن هذه العملية، وعلى ذلك لا يجوز نسخ هذه المستندات والمواد، كلياً أو جزئياً، ولا يجوز لأي طرف ثالث أن يستخدمها دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الجهة الإدارية، ويجب إعادتها كافة

الأوراق والمستندات وغيرها التي قدمتها الجهة الإدارية فيما يتعلق بطلب تقديم (العطاءات / العروض) عند الطلب، دون الاحتفاظ بأي نسخ من قبل مقدم (العطاء / العرض) أو أي شخص آخر.

ويحظر على أصحاب (العطاءات / العروض) أو غيرهم من المصرح لهم استخدامها إلا فيما له علاقة بإعداد عطاءاتهم أو بتنفيذ الالتزامات محل التعاقد.

كما يحظر على أصحاب (العطاءات / العروض) أو غيرهم الاستقلال أو الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات أو رسومات أو مستندات أي كانت وبأي كيفية كانت سواء كانت تحريرية أو شفوية تكون بحوزتهم وتتعلق بالعملية محل الطرح والتعاقد، ويسري ذلك على كل ما بحوزتهم أو ما يكون قد أطلعوا عليه في (العطاء / العرض) من أسرار وتعاملات أو شؤون تخص الجهة الإدارية، ولا يسري هذا إن كان مثل هذا الاستقلال أو الإفصاح لازماً لتنفيذ التعاقد لالتزاماته بموجب التعاقد المبرم.

ويحظر على أصحاب (العطاءات / العروض) نشر أو استخدام البيانات والمعلومات الخاصة بالعملية محل الطرح والتعاقد وكل ما يتعلق بها لأغراض الدعاية عبر كافة وسائل الإعلام إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من إدارة التعاقدات بالجهة الإدارية مسبقاً.

6- الممارسات القياسية:

على أصحاب (العطاءات / العروض) الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية أثناء اشتراكهم في العملية محل الطرح والتعاقد، وإتباعاً لذلك يحق للجنة البت استبعاد (العطاء / العرض) الذي يتبين أن صاحبه تورط بصورة مباشرة أو عن طريق وكيل أو وسيط في ممارسات فساد أو احتيال أو تواطؤ بهدف الحصول على التعاقد أو إذاقام بنفسه أو بالوساطة بإعطاء أي شيء ذي قيمة، هدية، سلفة أو مكافأة أو وعد لأي من العاملين بإدارة التعاقدات أو أعضاء اللجان أو أشخاص له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالعملية محل الطرح والتعاقد، وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية لشطب اسمه من سجل المتعاملين مع الجهات الإدارية.

يتعين على أصحاب (العطاءات / العروض) إبلاغ السلطة المختصة كتابة في أي من الحالات الآتية:

1- وجود تصرف غير قانوني أو غير مشروع من قبل أي موظف أو جهة أو مقدم عطاء من الجهات ذات الصلة بإجراءات وتنفيذ العملية محل الطرح والتعاقد، من شأنه التأثير بطريق مباشر أو غير مباشر في إجراءاتها نظير الحصول على ميزة مالية أو عينية.

2- وجود ترتيب مباشر أو غير مباشر بين أي من الأطراف بخرس تحقيق مصلحة شخصية أو هدف غير مشروع، ويشمل ذلك التأثير في الإجراءات بصورة غير مشروعة.

3- وجود تصرف لإضعاف أو إضرار أو تهديد أي من الأطراف بصورة مباشرة أو غير مباشرة، للتأثير على سير الإجراءات التحقيقات التي يتم مباشرتها بشأن أي من البلاغات المشار إليها بعالية، أو تعطيلها أو تزويرها أو تغييرها أو إخفائها، أو الإدلاء بمعلومات مضللة أو كاذبة لجهات التحقيق لعرقلة سير أي تحقيق بشأن أية شكاوى أو ادعاءات بوجود ممارسات فساد أو احتيال أو إكراه أو تواطؤ، أو تهديد أي طرف أو إيداعه لمنعه من الإبلاغ عن معلومات لديه والمرتبطة بالتحقيق.

7- توافر الاعتماد المالي:

تم توفير المبلغ المطلوب لتنفيذ مقاولات الأعمال محل الطرح والتعاقد، وذلك ضمن الاعتماد المالي المدرج بموازنة العام المالي (٢٠٢٥ - ٢٠٢٦) باب دائن استثماري — بالمجموعة بالبند — — — — — بالنوع أو خلافه.

من الخطة رقم ١٣٠٥٤/٢٠٢٥/٢٠٢٦

8- التعديل في الشروط والمواصفات:

يجوز للجهة الإدارية إدخال تعديلات على الشروط والمواصفات إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك أو بناءً على ما تسفر عنه جلسة الاستفسارات أو الإيضاحات، وسيتم إخطار مقدمي الاستفسارات أو الإيضاحات ومن قاموا بشراء الكراسة من خلال إدارة التعاقدات بتلك التعديلات فور اعتمادها من السلطة المختصة وذلك خلال ثلاثة أيام على الأكثر من إدخال هذه التعديلات، وكذا نشرها على بوابة التعاقدات العامة على أن تعتبر هذه التعديلات جزء لا يتجزأ من كراسة الشروط والمواصفات، وتسري في مواجهة كافة أصحاب العطاءات.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن تقل المادة بين الإخطار بهذه التعديلات والموعود المحدد لفتح
المظاريف الفنية عن سبعة أيام.

يحق للجهة الإدارية إلغاء العملية محل الطرح قبل البت فيها بقرار مسبق من السلطة المختصة إذا
استغنى عنها نهائياً أو اقتضت المصلحة العامة ذلك، إذا تبين للجهة الإدارية وجود تواطؤ بين
مقدمي (العطاءات / العروض) أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار، أو في الحالة المنصوص عليها
بالفقرة الأولى من المادة (١٢) من القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ المشار إليه.
كما يجوز الإلغاء في أي من الحالات الآتية:

١- إذا لم يقدم سوى عطاء/عرض وحيد، أو لم يبق بعد (العطاءات / العروض) المستبعدة إلا
(عطاء/عرض) واحد ما لم تكن حاجة العمل لا تسمح بإعادة الطرح، ولا توجد فائدة ترجى من
إعادة الطرح وبشرط أن يكون (العطاء / العرض) مطابقاً للشروط ومناسباً للقيمة التقديرية.

٢- إذا اقرنت (العطاءات / العروض) كلها أو أغلبها بتحفيزات.

٣- إذا كانت قيمة (العطاء / العرض) الأقل تجاوز القيمة التقديرية، ما لم تبين دراسة لجنة البت أو
لجنة الممارسة عدم جدوى إعادة الطرح والآثار المترتبة عليه.

ويكون الإلغاء في هذه الحالات المشار إليها في البنود (١، ٢، ٣) بقرار من الجهة الإدارية بناءً على
توصية لجنة البت.

وتلتزم إدارة التعاقدات بإخطار أصحاب (العطاءات / العروض) بالإلغاء بكتاب يرسل بخدمة
البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد، مع تعزيزه في ذات الوقت بالبريد
الإلكتروني أو الفاكس، بحسب الأحوال.

يجب على أصحاب العطاءات / العروض بيان أو تحديد العنوان ورقم الفاكس وعنوان البريد
الإلكتروني الخاص بهم (المحل المختار) الذي سوف ترسل الجهة الإدارية عليها كل المراسلات
والإشعارات المرتبطة بمستندات (العطاء / العرض) واسم الشخص المحدد للاستلام، ويعتبر هذا
العنوان محلاً مختاراً لهم، وأن كافة المكاتبات والمراسلات التي ترسل على ذات العنوان تنتج آثارها
القانونية والعقدية.

في حالة تغيير العنوان يتعين على المتعاقد إخطار الجهة الإدارية بأي تعديل يطرأ على بياناتهم
المسجلة لديها فور التعديلاً وبالعنوان الجديد، والا اعتبر ما أرسل على هذا العنوان صحيحاً ومنتجاً
لكافة آثاره القانونية والعقدية.

كما يلتزم المهندس ممثلاً للجهة الإدارية حال تغيير محله المختار بذات الإجراءات المشار إليها بالفقرة
السابقة.

وتكون الوسيلة المعتمدة لكافة أنواع التواصل والإخطار أو المكاتبات وغيرها هي البريد السريع عن طريق الهيئة
القومية للبريد، مع إمكانية تعزيزه بالفاكس أو البريد الإلكتروني بحسب الأحوال، أو التسليم باليد بالمحل
المختار للجهة الإدارية وفي حال تعذر ذلك فيتم التواصل مع المهندس ممثلاً للجهة الإدارية.

كما تكون كافة أنواع التواصل والإخطارات والمكاتبات الرسمية المتبادلة من وإلى الجهة الإدارية
وأصحاب (العطاء / المتعاقد) بما في ذلك المخاطبات والقرارات والمراسلات المتبادلة ومحاضر
الجلسات كتابة باللغة العربية، وبشكل يمكن الرجوع إليه لاحقاً، على أن تكون صادرة من الأشخاص أو
الجهات المختصة، وذلك على عنوان إدارة التعاقدات الكائن بمديرية الإسكان وفي ذات الوقت ترسل
صورة واضحة على الفاكس رقم ٠٨٨/٢١٢٥٢٦٥ والبريد الإلكتروني

Escan_asslut@hotmail.com

مع تأكيد الوصول من خلال الاتصال بتليفون الإدارة رقم ٠٨٨ / ٢١٢٥٢٦٨ (إدارة العقود)
وتوجه كافة المكاتبات باسم مدير إدارة العقود

- يحق لكل ذي شأن من غير مقدمي (الطلبات / العروض) تقديم شكاوهم كتابة لإدارة التعاقدات بخصوص أي إجراء من إجراءات الطرح أو التعاقد دون التقيد بثمة مواعيد في هذا الشأن.

- ويحق لكل ذي شأن من مقدمي (الطلبات / العروض) تقديم شكاوهم كتابة لإدارة التعاقدات بخصوص أي إجراء من إجراءات الطرح.

- كما يحق لكل ذي شأن من مقدمي (الطلبات / العروض) تقديم شكاوهم كتابة لإدارة التعاقدات بخصوص نتيجة ترسية مقاولات الأعمال محل هذه الدراسة، وذلك خلال سبعة أيام تبدأ من اليوم التالي لإخطارهم بنتائج قرارات اللجان بالقبول أو الاستبعاد أو الإلغاء، مع تسليم صورة واضحة من شكاوهم في ذات التوقيت لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك على عنوانه الكائن في مديرية الاسكان بـاسيوط شارع الهالبي (صلاح سالم سابقاً)

- وتلتزم إدارة التعاقدات بدراسة الشكاوى المقدمة لها، وترفع تقريراً مفصلاً للسلطة المختصة بنتيجة ما انتهت عليه دراستها من قرارات لاعتمادها وذلك كله خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ استلام الشكاوى المستوفاة.

- في حال صحة الشكاوى سوف يتضمن القرار المعتمد من السلطة المختصة التدابير الواجب تنفيذها لإزالة أسبابها واتخاذ إجراءات يوصى بها.

- وفور اعتماد السلطة المختصة لقرارات نتيجة دراسة الشكاوى ستقوم إدارة التعاقدات بإخطار مقدم الشكاوى بها، كما يحظر مكتب شكاوى التعاقدات العمومية بتلك القرارات، بالإضافة إلى نشرها على بوابة التعاقدات العامة.

- يحق لذوي الشأن ممن أطلع على كراسة الشروط والمواصفات أو من قام بشرائها أن يتقدم لإدارة التعاقدات كتابة بطلب إيضاح بشأن ما ورد بها بداية من الاعلان عن العملية وحتى جلسة فتح المظاريف الفنية على أن توجه الإيضاحات باسم السيد/ مدير إدارة العقود وتلتزم إدارة التعاقدات بالرد كتابة على مقدمي الإيضاحات قبل موعد فتح المظاريف الفنية بمدة لا تقل عن سبعة أيام.

- يحق لذوي الشأن ممن قاموا بشراء كراسة الشروط والمواصفات أن يتقدموا كتابة للجنة الاستفسارات باستفساراتهم وذلك قبل الميعاد المحدد لاتخاذ جلسة الاستفسارات، وتلتزم إدارة التعاقدات بإخطار مقدمي الاستفسارات وممن قاموا بشراء كراسة الشروط والمواصفات كتابة بنتيجة دراسة أسئلتهم واستفساراتهم وأي تعديلات بكراسة الشروط والمواصفات أو الجدول الزمني إذا تطلب الأمر فور اعتماد السلطة المختصة.

- تحدد لعقد جلسة الاستفسارات يوم _____ الموافق _____ في تمام الساعة _____ بمكتب إدارة المشروعات للرد على أي استفسارات قد ترد إلى الجهة الإدارية كتابة تتعلق بما جاء بكراسة الشروط والمواصفات.

- على أن توجه الاستفسارات باسم السيد/ مدير إدارة العقود وذلك بمقر مديرية الاسكان بـاسيوط

- تهدف جلسة الاستفسارات بشكل عام إلى توضيح أية أمور (فنية/ مالية/ قانونية/ تعاقدية) بشأن العملية محل الطرح.

- تقدم الاستفسارات وينود النقاش المقترحة قبل الموعد المحدد لاتخاذ جلسة الاستفسارات وفقاً للبرنامج الزمني المحدد.

- يتم تسجيل كافة الاستفسارات التي تم مناقشتها خلال الجلسة.

- يتم إخطار مُقدمي الاستفسارات ومن قاموا بشراء كراسة الشروط والمواصفات كتابية بما انتهت إليه جلسة الاستفسارات متضمناً أي تعديلات بالدراسة أو الجدول الزمني وكذا نشرها على بوابة التعاقدات العامة.
- تعتبر التعديلات جزء لا يتجزأ من كراسة الشروط والمواصفات وتسري في مواجهة جميع أصحاب (العطاءات / العروض).

- في حالة وفاة صاحب (العطاء / العرض) إذا كان شخصاً طبيعياً، أو مالك شركة الشخص الواحد، أو الشريك مع الغير بحصة حاكمة تسمع له بالتأثير في اتخاذ قرار ذي صلة (بالعطاء / بالعرض) قبل البت، جاز للسلطة المختصة بعد عرض إدارة التعاقدات استبعاد (العطاء / العرض) المقدم منه ورد التأمين الموقت، أو السماح للورثة بالاستمرار في الإجراءات بشرط أن يعينوا عنهم وكيلاً بتوكيل مصدقاً على التوقيعات فيه، وتوافق عليه السلطة المختصة، ويظل الوكيل دون غيره مسئولاً أمام الجهة الإدارية.

يجب على من قام بشرائه كراسة الشروط معاينة موقع العملية محل الطرح المعاينة التامة النافية للجهالة وأن يتحقق بنفسه وتحته مسنوليته من كافة البيانات والمواصفات والرسومات والكروكيات الواردة بكراسة الشروط والمواصفات، ويعتبر تقدمه لها إقراراً منه بالاطلاع على محل الطرح ومعاينته المعاينة التامة النافية للجهالة.

ويكون إجراءات تلك المعاينة بداية من الإعلان عن العملية وحتى جلسة فتح المظاريف الفنية خلال مواعيد العمل الرسمية، وينبغي أن يقوم أصحاب (العطاءات / العروض) الراغبين في عمل الزيارة التواصل مع مديري المناطق حسب كل عملية لاتخاذ الإجراءات والترتيبات اللازمة للزيارة قبل انعقاد جلسة فتح المظاريف الفنية بوقت كاف، بما يمكنه من إعداد عطائه بشكل جيد، ويُعتبر التقدم (بالعطاء / بالعرض) إقراراً من صاحبه باتباعه كافة الالتزامات الواردة في هذا البند.

يلتزم المتعاقد بأن يتحرى بنفسه طبيعة الأعمال محل الطرح، وإجراء كل ما يلزم لذلك من اختبارات والجسات وغيرها للتأكد من صلاحية المواصفات الفنية والرسومات الهندسية والتصميمات المعتمدة وإخطار الجهة الإدارية في الوقت المناسب بملاحظاته عليها ويكون مسئولاً تبعاً لذلك عن صحة هذه المستندات.

يجوز لصاحب (العطاء / العرض) أن يعهد إلى غيره من الباطن لتنفيذ جزء أو أجزاء من مقاولات الأعمال محل هذا الطرح، وذلك في أي من البنود التالية لا يوجد على ألا تشمل تلك البنود الجانب الأكبر أو الجوهري من العملية، وأن يتضمن (عطاؤه / عرضه) بياناتهم وخبراتهم وما يسند إليهم من بنود، ويحق للجهة قبول أي منهم أو رفضه دون إبداء أية أسباب، ويجوز لصاحب (العطاء / العرض) أن يقوم بتغيير من أسند إليهم تنفيذ بعض بنود العملية من الباطن إذا وجد مبررات لذلك شريطة أن يكون بذات الكفاءة الفنية والخبرة وأن توافق عليه الجهة الإدارية.

ولا يعفي المتعاقد الرئيسي من مسؤولياته التعاقدية وفقاً للشروط والمواصفات، وفي جميع الأحوال يظل مسئولاً وحده أمام الجهة الإدارية عن تنفيذ العقد وعن أفعاله وأخطائه وإهمال متعاقد الباطن وعملهم كما لو كانت صادرة منه.

يجوز لصاحب (العطاء / العرض) أن يعهد بتنفيذ البنود المحددة بهذه الكراسة إلى غيره من الباطن وفقاً للمحددات والاشتراطات الآتية:

- ١- تقديم قائمة بأسماء وبيانات وخبرات من سيعهد إليهم صاحب (العطاء / العرض) لتنفيذ بعض البنود من الباطن والمستندات الدالة على ذلك لاعتمادهم من قبل الجهة الإدارية وذلك طبقاً للنموذج الملحق رقم (٣).
- ٢- يجب أن تشمل (العطاءات / العروض) التي تتضمن متعاقدين من الباطن على الكميات الموكلة لهم وفقاً لمتطلبات وشروط ومواصفات هذه الكراسة والتعاقد.
- ٣- تحديد ما إذا كان من سيعهد إليه من الباطن من المنشآت الواسعة المتوسطة أو الصغيرة أو المتناهية الصغر مع تقديم ما يثبت ذلك.
- ٤- ألا يكونوا من المسجلين بسجل قيد أسماء الممنوعين من التعامل الذي تمسكه الهيئة العامة للخدمات الحكومية.
- ٥- أن يكونوا من المؤهلين والمصرح لهم بمزاولة العمل محل التعاقد، وأن يكون متخصصاً في الأعمال المطلوب تنفيذها من قبل المتعاقد الرئيس، أو أن يكون لديه مؤهلات كافية لتنفيذ الأعمال ومصنفاً في المجال وبالدرجة المطلوبة المقررة قانوناً.
- ٦- يلتزم المتعاقد بإطلاع المتعاقد من الباطن على ما يخصه من شروط التعاقد.
- ٧- لا يجوز للمتعاقد من الباطن القيام بالتعاقد بدوره مع أي متعاقد آخر من الباطن.
- ٨- لا يجوز لصاحب (العطاء / العرض) تغيير أي من متعاقدي الباطن دون موافقة الجهة الإدارية.

٩- تقديم إقرار يفيد الالتزام بالتأمين على المسألة وفقاً للقوانين التامينات السائدة إذا تطلبت طبيعة العملية ذلك.

١٠- وغير ذلك من المحددات والاشتراطات التي تراها الجهة الإدارية وفقاً لطبيعة العملية محل الطرح.

يسمح بصرف دفعة مقدمة للمتعاقد بنسبة ٢٥٪ من إجمالي قيمة التعاقد مقابل خطاب ضمان بنكي معتمد دون أي قيد أو شرط بالقيمة والعملية ذاتهما وساري المفعول حتى تاريخ الاستحقاق الفعلي الذي تسترد فيه الجهة الإدارية كامل الدفعة المقدمة وتخصم قيمة الدفعة المقدمة من المستخلصات الجارية بذات النسبة، وعلى صاحب (العطاء / العرض) تضمين عرضيه الفني النسبة المطلوبة وأوجه صرفها طبقاً للنموذج رقم (٦)، وللمتعاقد التقدم بطلب لخفض قيمة خطاب الضمان بقدر ما يسترده من قيمة الدفعة المقدمة على النحو المبين من المستخلصات الجارية وبمراعاة أوجه الصرف وفي حالة إذا ما تبين للجهة الإدارية أثناء التنفيذ عدم الالتزام بأوجه الصرف المحددة للدفعة المقدمة يتم تسهيل خطاب الضمان مقابل الدفعة المقدمة ويراعى عدم صرف فروع الأسعار لما يتم شراؤه من قيمة الدفعة المقدمة.

يتم حساب نسبة الدفعة المقدمة وذلك بغرض المقارنة والمفاضلة بإضافة فائدة تعادل سعر الفائدة المعين من البنك المركزي في تاريخ حنسة فتح المظاريف الفنية إلى قيمة العطاءات المقترنة بالدفعة المقدمة، وذلك عن المبالغ المطلوب دفعها مقدماً، وتحسب الفائدة عن العدة من تاريخ أداء هذه المبالغ حتى تاريخ استحقاقها الفعلي.

تسترد قيمة الدفعة المقدمة بتطبيق نسبة خصم على قيمة المستخلصات الجارية، وتكون نسبة الخصم مساوية للنسبة بين قيمة الدفعة المقدمة إلى قيمة العقد، فإذا لم يتم استرداد كامل الدفعة المقدمة قبل تاريخ إتمام الأعمال المبين في شهادة الاستلام المؤقت، فيكون من حق الجهة الإدارية أن تسترد من المتعاقد الرصيد المتبقي من الدفعة المقدمة في تاريخ الأ تجاوز تاريخ صرف مستخلص ختامي الأعمال.

يجب أن يؤدي مع كل (عطاء/العرض) تأمين مؤقت بمبلغ (١٩) فقط وقدره (ما نه رارجوه العف من) جنيتها مصصريا
لا غير، ويجب أن يتضمن المظروف المحتوي على مفردات العرض الفني ما يفيد سداد التأمين المؤقت باسم الجهة الإدارية ولصالحها ولحسابها وإلا استبعد (العطاء / العرض)، ويمكن لمقدم (العطاء / العرض) سدادها بأحد الصور أو الوسائل الآتية:

١- أحد وسائل الدفع الإلكتروني من خلال منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني وذلك بحساب رقم (كود مؤسسي : مديرية الاسكان بانيوط ٢٢٧٢٠٠٩٠١)
٢- بموجب خطاب ضمان بنكي مصدراً من أحد المصارف المحلية المعتمدة والآن يقتصر بأي قيد أو شرط وغير قابل للإلغاء وساري لمدة ثلاثين يوماً بعد تاريخ انتهاء مدة صلاحية سريان (العطاء / العرض)، وعلى ألا يتعدى الحد الأقصى المحدد لمجموع خطابات الضمان المرخص له من البنك المركزي في إصدارها، وأن يقر فيه المصرف بأن يدفع تحت أمر الجهة الإدارية مبلغاً يوازي التأمين المطلوب، وتقبل خطابات الضمان من البنوك الخارجية بشرط التأشير عليها بالقبول من المصارف المحلية المعتمدة."

٣- يجوز لصاحب (العطاء / العرض) طلب سداد التأمين المؤقت، أو جزء منه خصماً من مستحقاته عن عمليات أخرى في الجهة الإدارية ذاتها أو غيرها من الجهات الإدارية التي تسرى عليها أحكام القانون، متى كانت صالحة للصرف في تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية، على أن يرفق صاحب (العطاء / العرض) بالطلب مستنداً معتمداً ومختوماً من الإدارة المختصة بالجهة الإدارية المستحق لديها مبلغ له، يكون موجهاً للجهة الإدارية المقدم إليها (العطاء / العرض)، وبخصوص عملية بذاتها، يتضمن قبول تلك الجهة خصم مبلغ التأمين المؤقت أو جزء منه من المبالغ المستحقة لديها، وتعهداً بحجزه تحت حساب التأمين المؤقت المطلوب، إلى حين تقديم صاحب (العطاء / العرض) مستنداً معتمداً ومختوماً من الإدارة المختصة بالجهة الإدارية المقدم إليها (العطاء / العرض) بالموافقة على الصرف، أو طلب هذه الجهة إتاحة ذلك المبلغ لها.

على صاحب (العطاء / العرض) الفائز ويأخذ الصور أو الوسائل المشار إليها بالبند السابق أن يؤدي التأمين النهائي بنسبة (٥%) من قيمة التعاقد لصالح ولحساب وباسم الجهة الإدارية خلال عشرة أيام عملتبدأ من اليوم التالي لإخطاره بقبول عطلته، وذلك كضمان لتنفيذ الأعمال موضوع هذه الكراسة على الوجه الأكمل وطبقاً لبنود هذا العقد ووفقاً لكافة الاشتراطات والقواعد والضوابط المقررة قانوناً في هذا الشأن، ويتم الاحتفاظ بالتأمين النهائي إلى أن يتم تنفيذ العقد بصفة نهائية بما في ذلك مدة الضمان ويكون التأمين النهائي ضماناً لتنفيذ العقد، ويجب إرجاءه أو ما تبقى منه فور انتهاء مدة الضمان المحددة بالعقد

وفي حالة زيادة الأعمال عن القيمة التعاقدية بموافقة الجهة الإدارية يتم زيادة قيمة التأمين النهائي طبقاً للقيمة النهائية للعملية.

إذا لم يتم صاحب (العطاء / العرض) الفائز بإداء التأمين النهائي خلال المهلة المحددة جاز للجهة الإدارية بموجب إخطار يكتب يرسل له بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعزيره في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال ودون حاجة لاتخاذ أي إجراء آخر إلغاء العقد أو التنفيذ بواسطة أحد (العطاءات / العروض) التالية لعطائه بحسب ترتيب أولوياتها.
يصبح التأمين المؤقت في هذه الحالة من حق الجهة الإدارية كما يكون لها الحق أن تخصم قيمة كل خسارة تلحق بها من أية مبالغ مستحقة أو تستحق لديها لصاحب (العطاء / العرض) المذكور، وفي حالة عدم كفايتها تلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى، أي كان سبب الاستحقاق وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه قضائياً بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق الطرق الإدارية.

يجوز بموافقة الجهة الإدارية، وبناءً على طلب صاحب (العطاء / العرض) استبدال صور ووسائل أداء التأمينات بأحادي الصور أو الوسائل الأخرى بشرط ألا يتقطع مدة سريان التأمينات وعدم الإخلال بمسئولية صاحب (العطاء / العرض) طبقاً للعرض المقدم عنه التأمين.

يجب أن يكون (صاحب/مقدم العطاء / العرض) مقيماً في جمهورية مصر العربية أو يكون له وكيل فيها إلا وجب عليه أن يبين في (عطائه / عرضه) الوكيل المتعهد منه في جمهورية مصر العربية فيما لو تم الترسية عليه وأن يبين في (عطائه / عرضه) العنوان الذي يمكن مخابراته فيه ويعتبر إعلانه صحيحاً، وإذا كان (العطاء / العرض) مقمماً من وكيل عن صاحب (العطاء / العرض) فعلياً أن يقدم معه توكيلاً مصدقاً عليه من السلطات المختصة بالإضافة إلى كافة البيانات والمستندات التي يجب عليه تقديمها وفقاً لأحكام القوانين واللوائح التي تنظم ذلك.

يحظر على صاحب (العطاء / العرض) التقدم بالذات أو بالشرط مع الغير بأكثر من عطاء واحد في العملية محل الطرح سواء باسمه أو كسرياً مع الغير ما لم يكن شريكاً مع الغير بحصة لا تسمح له بالتأثير في اتخاذ قرار ذي صلة (بالعطاء / بالعرض)، وسيتم استبعاد (العطاءات / العروض) المخالفة لذلك، ويصبح التأمين المؤقت حقاً للجهة الإدارية، أو فسخ العقد أو التنفيذ على الحساب، وأبولة التأمين النهائي للجهة الإدارية، وتحمل المتعاقد بأي خسارة تلحق بها إذا تبين لها مخالفة الحظر بعد التعاقد، وفي كافة الأحوال سيتم إخطار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لإعمال شؤونه

على أصحاب (العطاءات / العروض) الالتزام بشروط ومواصفات هذه الكراسة، ويعتبر التوقيع على نموذج (العطاء / العرض) قبولاً منه بكل ما جاء فيها.

تقدم (العطاءات / العروض) مختومة بخاتم الجهة الإدارية وموقع من أصحابها على كل ورقة وعلى جدول الكميات والفئات المرفق، ويجب تقديمها في ظرفين منفصلين، ويجب أن يثبت على كل من ظرفي (العطاء / العرض) الفني والعالي نوعه من الخارج، ويوضع المظروفين داخل ظرف مطلق بطريقة محكمة ويوضح عليه اسم الجهة الإدارية وعنوان إدارة التعاقدات وما يفيد أن ما بداخله المظروف الفني والمظروف المالي للعملية محل الطرح، مع ترقيم وختم وتوقيع كل الأوراق من محتويات العرض بما فيها الغلاف والفواصل، ويذكر اسم العملية ورقمها وتاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية كما يذكر اسم صاحب (العطاء / العرض).

على صاحب (العطاء / العرض) أو من يمثله الالتزام والحفاظ على الترتيب أعلاه مع وضع فواصل بين كل بند من بنود (العطاء / العرض) وذلك لتسهيل عملية التفريغ والتقييم اختصار للوقت والمجهود.

يحظر على صاحب (العطاء / العرض) شطب أو تعديل أي من بنود العطاء أو المواصفات الفنية مهما كان نوعه بعد تسليمه وإذا رغب في إيداع أي ملاحظات فنية فليثبتها في كتاب مستنقل ويسلمها لإدارة التعاقدات قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية.

يتحمل صاحب (العطاء / العرض) كافة تكاليف إعداد وتقديم (عطائه / عرضه)، وكل ما يتعلق به من مهام، ولا تتحمل الجهة الإدارية بأي حال من الأحوال أية مسؤولية عن تلك التكاليف بغض النظر عن نتيجة البث والترسية والتعاقد.

تحرر كافة مستندات (العطاء / العرض) باللغة العربية، ويجوز إعداد ترجمة لها بإحدى اللغات الأجنبية من أحد المكاتب المعتمدة، وعلى نفقة صاحب العطاء وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الحاكمة في تنفيذ العقد وتفسيره، وتكون كافة المراسلات المتعلقة بالعطاء أو بالتعهد باللغة العربية، ويجوز استعمال

إحدى اللغات الأجنبية على أن تكون مصحوبة بترجمة عربية من أحد المكاتب المختصة على نقلته، وفي حالة وجود اختلاف أو خلاف أو التباس أو تعارض في المضمون بين النسخة المحررة باللغة العربية وتلك المحررة باللغة الأجنبية تكون النسخة المحررة باللغة العربية هي الحاكمة.

كل عطاء عبارة عن مظهر مطلق يتضمن مظهرين منفصلين مغلقتين أحدهما للعرض الفني والآخر للعرض المالي من نسخة واحدة ، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية من العرض المقدم ومرفقاته على أسطوانات مدمجة (CD)، ولا يُعد بالنسخ الإلكتروني أثناء تقييم العطاءات.

تسلم (العطاءات / العروض) لإدارة التعاقدات إما باليد أو تسليمها إلى الجهة الإدارية بموجب إيصال يثبت في تاريخ التسليم وساعته أو عن طريق البريد السريع من خلال الهيئة القومية للبريد وذلك على عنوان الإدارة المختصة الكائن في مديرية الإسكندرية. وذلك قبل الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الموافق ويبقى (العطاء / العرض) نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تسليمه بفض النظر عن ميعاد استلامه بمعرفة الجهة الإدارية وحتى نهاية المدة المحددة لسريان (العطاءات / العروض)، ولن يعتد بأي عطاء يقدم بعد هذا الموعد.

يجوز للجهة الإدارية، إذا ارتأت ضرورة، أن تقوم بتأجيل موعد فتح المظاريف الفنية، كما يجوز لمن قام بشراء كراسة الشروط والمواصفات قبل التاريخ المحدد لفتح المظاريف الفنية بثلاثة أيام على الأقل أن يتقدم كتابة لإدارة التعاقدات بطلب مسبب لمدددة تقنين (العطاءات / العروض)، وتلتزم إدارة التعاقدات بالعرض على السلطة المختصة بنتيجة دراستها والحصول على موافقتها حال اقتراح مدددة وتأجيل موعد فتح المظاريف، أو الأسباب التي تراها مناسبة لعدم تأجيل الموعد.

وفي جميع حالات تأجيل تاريخ فتح المظاريف الفنية، يتعين الحصول على موافقة السلطة المختصة وإعادة النشر على بوابة التعاقدات العامة والإعلان أو توجيه الدعوات، بحسب الأحوال، على ألا تقل مددة التأجيل عن نصف المددة المحددة مسبقاً لفتح المظاريف الفنية من تاريخ الإعلان أو الدعوة، عدا العمليات التي تتطلب اعتبارات الأمن القومي عدم النشر عنها وفقاً لما تقرره السلطة المختصة.

مددة سريان وصلاحيه العطاءات / العروض (٩٠) تسعون يوماً تحسب من تاريخ فتح المظاريف الفنية، ويبقى (العطاء / العرض) سارياً ونافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه حتى نهاية مددة سريان (العطاء / العرض).

والجهة الإدارية إذا ما اقتضت الضرورة ذلك وبعد موافقة السلطة المختصة إخطار أصحاب (العطاءات / العروض) كتابة لمددة سريان عطاءاتهم ومددة صلاحية التأمين المؤقت وذلك قبل تاريخ انتهاء مددة سريان (العطاءات / العروض) بخمسة عشر يوماً.

على من يوافق من أصحاب (العطاءات / العروض) على التمديد، أن يمدد ضماناته وأن يبلغ الجهة الإدارية بذلك خلال مددة لا تتجاوز (خمسة أيام) من تاريخ الإشعار بطلب التمديد، ومن لم يتقدم خلال هذه المددة، عد غير موافق على تمديد (عطاءه/ عرضه)، ويستبعد كل عطاء لم يقبل صاحبه مددة سريان عطاءه كتابة، ويرد إليه تأمينه المؤقت فور انتهاء مددة سريان (العطاء / العرض).

إذا قام صاحب (العطاء / العرض) بسحب (عطاءه / عرضه) قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية فيصبح التأمين المؤقت المودع حقاً للجهة الإدارية دون حاجة إلى إنذار أو الالتجاء إلى القضاء أو اتخاذ أية إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر أو استدائه من أي مبالغ مستحقة أو تستحق لديها أو لدى أي جهة إدارية أخرى لصاحب (العطاء / العرض).

لا يُعد بايعطاء أو عرض أو تعديل فيه يرد بعد الموعد المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية أو بعد البيت في العروض بالنسبة للاتفاق المباشر طبقاً للمحدد بهذه الكراسة، وأي عطاء يرد بعد ذلك الموعد سيقدم

فور وروده إلى رئيس لجنة فتح المظاريف أو رئيس لجنة الاتفاق المباشر - بحسب الأحوال - للتأشير عليه بساعة وتاريخ وروده دون فتحه ثم يدرج في كشوف تقديم (العطاءات / العروض) المتأخرة دون فتحه، وتستبعد لجنة البت تقديم (العطاءات / العروض) المتأخرة ويتم ردها لأصحابها خلال مدة لا تجاوز يومين من قرار اللجنة.

- يحظر التعديل في أسعار (العطاءات / العروض) المقدمة بعد الموعد المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية، ويسري هذا الحظر على صاحب العطاء الفائز.

- ١- ما يفيد سداد التأمين الموقت
- ٢- ما يفيد التسجيل على بوابة التعاقدات العامة
- ٣- بيان الطبيعة القانونية لصاحب العطاء، والمستفيد الحقيقي منه، والمستندات المؤيدة لذلك، ويعتد في هذا الشأن بنسخة معتمدة من عقد التأسيس أو النظام الأساسي أو هيكل رأس المال وفق آخر تعديل وذلك بالنسبة للشركات وأيه بيانات أو مستندات أخرى تنطبق بالملكية وذلك بالنسبة لأصحاب العطاءات من غير الشركات "بيانات الفيد في السجلات الخاصة بالنشاط موضوع التعاقد كالفيد في السجل التجاري أو الصناعي أو سجل المستوردين وغيرها من السجلات التي يكون الفيد فيها واجبا قانونا.
- ٤- بيانات وخبرات صاحب العطاء ومن قد يعهد إليهم ببعض بنود العملية من الباطن وفقا لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات.
- ٥- المستندات الدالة على سابقة الأعمال لذات موضوع التعاقد.
- ٦- بيانات عن أسماء ووظائف وخبرات الكوادر التي سيسند إليها التنفيذ والإشراف على تنفيذ العملية.
- ٧- بيان مصادر ونوع المواد والمهمات والأجهزة التي تستخدم في التنفيذ.
- ٨- البطاقة الضريبية سارية، وآخر إقرار ضريبي.
- ٩- قائمة المركز المالي.
- ١٠- بطاقة الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء سارية.
- ١١- تعهد بالانقل نسبة المكون الصناعي المصري عن (٤٠٪).
- ١٢- إقرار الالتزام بالتأمين على العمالة.
- ١٣- إقرار بالالتزام بما جاء بكراسة الشروط والمواصفات ومحتوياتها.
- ١٤- ما يفيد شراء كراسة الشروط والمواصفات.
- ١٥- نسبة الدفعة المقدمة المطلوبة لتنفيذ محل العقد وأوجه صرفها إذا نصت كراسة الشروط والمواصفات على ذلك.
- ١٦- البرنامج الزمني للتنفيذ ومدته.
- ١٧- معاملات تغير الأسعار للبنود أو مكوناتها الواردة بكراسة الشروط والمواصفات في عقود مقاولات الأعمال التي تتطلب ذلك. (إن وجدت).
- ١٨- ما يفيد تسجيله في منظومة الفاتورة الإلكترونية بمصنعة الضرائب المصرية.
- ١٩- غير ذلك من بيانات تتطلبها طبيعة العملية.

- يحتوي العرض المالي على قيمة كل بند على حدة من البنود المطلوبة في نطاق الأعمال الواردة بكراسة الشروط والمواصفات وذلك مع مراعاة الآتي:

- ١- يجب كتابة الأسعار عن كل وحدة من وحدات البنود الواردة بقوائم الأسعار وجدول الكميات والفئات وفقا لما يلي:

أ- تكون كتابة الأسعار بالعملة المصرية وباللغة العربية وبالمداد الجاف أو السائل، ويجوز في حاله تقديم (العطاء / العرض) منقسط أو شركة في الخارج أن تكتب الأسعار بالعملة الأجنبية، ولعرض المقارنة تتم معادلتها بالجنيه المصري بالسعر المعطن بالبنك

المركزي المصري في تاريخ فتح المنافس الفنية مع التزام الجهة الادارية بصرف
المستحقات المالية بسعر الصرف وقت تاريخ فتح المظاريف الفنية.

ب- تكون كتابة الأسعار رقماً وتقليطاً.

٢- تكون كتابة الأسعار على أصل قوائم الأسعار وجدول الكميات والفئات المختوم من الجهة
الإدارية، ويكون سعر الوحدة في كل بند بحسب ما هو مدون بجدول الكميات والفئات عدداً أو وزناً
أو مقياساً دون تغيير أو تعديل في الوحدة، وأن تكون قوائم الأسعار وجدول الكميات والفئات مؤرخة
وموقعة من صاحب (العطاء / العرض)، وتعتبر كل فئة من الفئات المدرجة والتي حددها
صاحب (العطاء / العرض) بجدول الكميات والفئات وقوائم الأسعار المدرجة ملزمة له أثناء
تنفيذ التعاقد، كما يعتبر أن صاحب (العطاء / العرض) قد قبل بصحة وكفاية (العطاء / العرض)
والفئات والأسعار الواردة في المقاييس، وأن تلك الفئات والأسعار تفي بكافة التزاماته الناشئة عن
العقد، وتشمل وتغطي كافة المصروفات والالتزامات أي كان نوعها التي يتكبدتها بالنسبة إلى كل
بند من البنود، وهي غير قابلة لإعادة النظر لأي سبب، وتتم المحاسبة النهائية بالتطبيق لهذه
الفئات بصرف النظر عن تقلبات السوق والسلة والتعريفات الجمركية وغيرها من الضرائب
والرسوم الأخرى، وذلك باستثناء ما قد يتفق عليه الطرفان أو ما قد يصدر عن الحكومة من
تعويضات.

٣- وفي كافة تقديم (العطاء / العرض) إقراراً من صاحبه بقبول التوريد والتكيب بموجب جدول
الكميات والفئات وقوائم الأسعار المرفقة.

٤- من المعلوم أن السعر المقدم من صاحب (العطاء / العرض) يغطي كل ما هو مطلوب بالموصفات
والرسومات على أساس التوريد والتكيب ما لم يتم النص صراحة على خلاف ذلك في هذه
الكراسة.

٥- مع مراعاة نص المادة (٩٧) من اللائحة التنفيذية، بظل الأسعار التي يتم الترسية بها على
المتعاقد ثابتة دون أية زيادة طوال مدة التنفيذ ولا يحق لمن ترسو عليه العملية للمتعاقد المطالبة
بأي زيادة في الأسعار لأي سبب.

٦- إذا سكت صاحب (العطاء / العرض) في عرضه المالي عن تحديد سعر بند من البنود المطلوب
تنفيذها فللجهة الإدارية مع الاحتفاظ بحقها في استبعاد (العطاء / العرض) أن تضع للبند الذي
سكت عن تحديده فئة أعلى لهذا البند في (العطاءات / العروض) المقبولة وذلك للمقارنة بينه
وبين سائر (العطاءات / العروض) فإذا أرسيت عليه العملية فيعتبر أنه ارتضى المحاسبة على
أساس أقل فئة لهذا البند في (العطاءات / العروض) المقبولة دون أن يكون له الحق في المنازعة
لذلك.

٧- يكون للجهة الإدارية الحق في إجراء مراجعه تفصيلية للأسعار المقدمة حسابياً سواء من حيث
مفرداتها أو مجموعها، وإجراء التصحيحات المادية إذا اقتضى الأمر ذلك، وإذا وجد اختلاف بين
سعر الوحدة وإجمالي سعر الوحدات يعول على سعر الوحدة، ويعول على السعر المبين بالتقليط
في حالة وجود اختلاف بينه وبين السعر المبين بالأرقام، وتكون نتيجة هذه المراجعة هي الأساس
الذي يعول عليه في تحديد سعر (العطاء / العرض).

- لا يجوز الكشط أو المحو أو التحدير في قوائم الأسعار أو في جدول الكميات والفئات، وكل تصحيح في
الأسعار أو غيرها يجب إعادة كتابته رقماً وتقليطاً والتوقيع بجانبه.

- لا يعتد (بالعطاء / العرض) المبني على خفض نسبة مئوية عن قيمة أقل (عطاء/ عرض) مُقدم.

- على المتعاقد أن يلتزم بالموصفات الفنية المرفقة بهذه الكراسة وبما يتناسب مع طبيعة الأعمال
المطروحة

يستخدم هذا البند في العمليات التي تكون مدة تنفيذها أقل من ستة أشهر.

صفحة رقم 23 من 56

يكون فتح (العطاءات / العروض) في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم ١٦ / ٢ / ٢٠١٦ في جلسة علنية بحضور من يرغب من أصحاب (العطاءات / العروض)، ويجوز لهم تفويض من يروونه لحضور الجلسة بدلاً منهم بموجب تقديم التفويض وفقاً للنموذج الملحق رقم (٥) ولا يسمح لأصحاب (العطاءات / العروض) أو مفوضيهم التدخل في سير عمل اللجنة، وإذا كان لدى أحد منهم اعتراضاً على الإجراءات، أو القرارات يتعين عليه تقديمه كتابة إلى مدير إدارة التعاقدات.

المعلومات الخاصة بخص و توضيح وتقييم ومقارنة (العطاءات / العروض) والنوصيات بالترسيه، يجب أن تظل سرية، ولا يجوز الإفصاح عنها إلى أصحاب (العطاءات / العروض) أو أي أشخاص آخرين غير المنوط بهم هذه العملية رسمياً وحتى وقت الإعلان عن نتائج البت والترسية، ويتم إخطار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لإعمال شئونه بالإضافة إلى استبعاد (العطاء / العرض) وأيلولة التأمين المؤقت في حال ما إذا تبين للجهة الإدارية ظهور أي محاولة للتأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على عملية البت أو الترسية والتعاقد سواء من حيث تقييم (العطاءات / العروض) ومن حيث مقارنتها، وكذلك في حالة وجود أي اتفاق أو تعاهد أو تبادل معلومات بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو تسنيق من خلال الغير سواء كان ذلك بين أي من المختصين طرفها أو غيرهم من الموظفين بالجهة الإدارية، وبين صاحب (العطاء / العرض)، أو بين أصحاب (العطاءات / العروض) فيما بينهم، أو غيرهم من المتعاملين مع تلك الجهة بحسب الأحوال، والذي من شأنه أن يؤدي على سبيل المثال، وليس الحصر إلى أي من الآتي:

- ١- رفع، أو خفض، أو تثبيت الأسعار محل التعامل.
- ٢- اقتسام الأسواق، أو تخصيصها على أساس من المناطق الجغرافية أو مراكز التوزيع أو نوعية العملاء أو نوعية المنتجات أو الحصص السوقية أو الفترات الزمنية.
- ٣- التسنيق فيما يتعلق بالتقدم، أو الامتناع عن الدخول في سائر عمليات التعاقدات المختلفة، ويسترشد في قيام التسنيق بعدة أمور، منها على الأخص:

- أ- تقديم (عطاءات/عروض) متطابقة، ويشمل ذلك الاتفاق على قواعد مشتركة لحساب الأسعار أو تحديد شروط (العطاءات/ العروض).
- ب- الاتفاق حول الشخص الذي سيتقدم (بالعطاء / بالعروض) ويشمل ذلك الاتفاق مسبقاً على الشخص الراسي عليه سواء بالتناوب أو على أساس جغرافي أو على الجهات الإدارية المتكدم لها أو صاحبة الطرح.

ج- الاتفاق حول تقديم (عطاءات/عروض) صورية.

د- الاتفاق على منع شخص من التنافس في تقديم (العطاءات / العروض).

للجهة الإدارية أن تطلب كتابة من أصحاب (العطاءات / العروض) استيفاء البيانات أو المستندات اللازمة واستيضاح ما يخص من أمور فنية أو مالية بما يعينها في إعداد التقرير الفني أو المالي اللازم، وعلى صاحب (العطاء / العرض) الرد كتابة خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أيام من تاريخ إخطاره بشرط مراعاة المساواة وتكافؤ الفرص بينهم ويتعين أن يكون هذا الطلب واستجابة متكدم (العطاء / العرض) كتابي ولا يؤدي أو يوحي أو يسمح إلى أي تغيير جوهري في مضمون (العطاء / العرض) أو طبيعته، ولا يعتد بأي توضيح يقدم من صاحب (العطاء / العرض) إذا لم تطلبه اللجنة، وفي حالة عدم استجابة صاحب (العطاء / العرض) لطلب استيفاء البيانات أو المستندات لاستيضاح الأمور الفنية أو المالية (بعطلته/بعرضه) خلال المدد المحددة من اللجنة والموضحة بطلبها إليه، يتم استبعاد (عطاءه / عرضه) باعتباره غير واضح أو غير قابل للمقارنة مع (العطاءات / العروض) الأخرى.

ستقوم الجهة الإدارية قبل إجراء أي دراسة مفصلة (العطاءات / العروض) بالفحص الشكلي للمظاريف الفنية، وسيتم استبعاد (العطاءات / العروض) غير الصالحة للنظر فيها ومنها:

- ١- (العطاءات / العروض) المتأخرة.
- ٢- (العطاءات / العروض) غير المصحوبة بما يفيد سداد كامل مبلغ التأمين المؤقت.
- ٣- (العطاءات / العروض) غير الموقعة من أصحابها أو غير المكتملة وفقاً للشروط.
- ٤- (العطاءات / العروض) المقدمة من غير المسجلين على بوابة التعاقدات العامة.
- ٥- (العطاءات / العروض) التي لم تتضمن مظهرها الفني جدول معاملات عناصر التكلفة الخاضعة لتغيير الأسعار إذا كانت مدة تنفيذ العملية ستة أشهر فأكثر.
- ٦- (العطاءات / العروض) المقدمة من المسجلين بسجل قيد الممنوعين من التعامل.
- ٧- (العطاءات / العروض) المقدمة من أشخاص تبين تقديمهم لذات العملية بأكثر من عطاء.

التقييم بنظام الأفضل شروطاً والأقل سعراً ✓

التقييم بنظام النقاط وفقاً للآتي: ✗

رقم	نقطة
١	
٢	
٣	
٤	
٥	
٦	
٧	

ويعتبر الحد الأدنى للقبول هو الحصول على درجة: ()، والتي يتم على أساسها ترتيب (العطاءات / العروض) من حيث مدى استجابتها للشروط والمواصفات محل هذه الكراسة.

سيتم دراسة (العطاءات / العروض) فنياً، ويتم قبول (العطاءات / العروض) المطابقة واستبعاد أي عطاءات مخالفة للشروط والمواصفات الفنية وفقاً لما جاء هذه الكراسة.

سيتم التقييم وفقاً للأسس والعناصر والوزن النسبي الواردة بالجدول المشار إليه في هذه الكراسة، وتقبل فقط (العطاءات / العروض) التي تحصل على الحد الأدنى للقبول أو أكثر.

سيتم إخطار أصحاب (العطاءات / العروض) بنتائج البت الفني فور اعتمادها من السلطة المختصة على أن يكون قرارها مسيباً، وذلك بموجب خطابات ترسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعزيزه في الوقت ذاته بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال، وفقاً لتعاونهم وبياناتهم الواردة (بالعطاء / العرض)، ويكون لهم الحق بالتقدم بشكواهم كتابة خلال سبعة أيام تبدأ من اليوم التالي لإخطارهم بالقرارات والنشر على بوابة التعاقدات العامة وكذا في لوحة الإعلانات المخصصة لهذا الغرض وموقعها مديرية الإسكان

يكون فتح المظاريف المالية للعطاءات المقبولة فنياً فقط وذلك في جلسة علنية بحضور من يرغب من أصحاب (العطاءات / العروض) المقبولة فنياً، ويجوز لهم تفويض من يرونه لحضور الجلسة بدلاً منهم بموجب تفويض وفقاً للنموذج المرفق بهذه الكراسة.

في حالة التقييم بنظام الأفضل شروطاً والأقل سعراً طبقاً لما جاء بهذه الكراسة من شروط ومواصفات بحيث يتم تقييم (العطاءات / العروض) المقبولة فنياً فقط وعلى أساس القيمة المالية الإجمالية (العطاء/العرض) مع الأخذ في الاعتبار كل الشروط التي يمكن ترجمتها إلى قيم مالية.

في حالة التقييم بنظام النقاط سيتم التقييم المالي مع الأخذ في الاعتبار النقاط الحاصل عليها صاحب (العطاء / العرض) في التقييم الفني، ويتم الترسيمة على (العطاء / العرض) الذي حصل على أقل قيمة مقارنة وفقاً لترتيب أولوية العطاءات وذلك بقسمة القيمة المالية المقارنة لكل عطاء على مجموع النقاط الفنية الحاصل عليها ويتم الترسيمة على العطاء الذي حصل أقل قيمة مقارنة.

وفي كافة الأحوال سيتم تقييم (العطاءات / العروض) المقبولة فنياً فقط وعلى أساس القيمة المالية الإجمالية للعطاء مع الأخذ في الاعتبار كل الشروط التي يمكن ترجمتها المقيم مالية، ويتم إجراء المقارنة والمفاضلة بين (العطاءات / العروض) بعد توحيد أسس المقارنة من جميع النواحي الفنية والمالية مع مراعاة تكاليف دورة حياة الأعمال محل التعاقد، وبحسب ظروف وطبيعة موضوع التعاقد، وسيتم دراسة (العطاءات / العروض) مع الأخذ في الاعتبار معايير التقييم الآتية:

١- شروط السداد والاستلام، والضمان، والصيانة وقطع الغيار ومستلزمات التشغيل وغيرها من العناصر التي تؤثر في تحديد القيمة المالية المقارنة (العطاءات / العروض).

٢- تقييم العناصر غير السعوية ونحوها إلى قيمة مالية مثل تكاليف التشغيل، القدرات، الكفاءة، الأداء وفقاً لما هو وارد بهذه الكراسة.

٣- حساب نسبة الدفعة المقدمة وذلك بخصم المقارنة والمفاضلة بإضافة فائدة تعادل سعر الفائدة المعطى من البنك المركزي في تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية إلى قيمة (العطاءات / العروض) المقترنة بالدفعة المقدمة، وذلك عن المبالغ المطلوب دفعها مقدماً ونحسب الفائدة عن المدة من تاريخ أداء هذه المبالغ حتى تاريخ استحقاقها الفعلي.

٤- في حالة تساوي الأسعار بين (عطاءين/ عرضين) أو أكثر من المقبولين مالياً في حق اللجنة البت ترجيح إحداهما وفقاً لمبررات تبنيها بمحضرها بناء على ما اشتمل عليه كل عطاء، ويجوز تجزئة المقادير المعطى عنها بين مقدميها إذا كان ذلك في مصلحة العمل وتضمنت مستندات الطرح ما يفيد ذلك.

إذا تبين للجنة البت عند دراسة العروض المالية أن (العطاء / العرض) الأقل سعراً منخفضاً انخفاً غير عادي مقارنة (بالعطاءات/العروض) الأخرى والقيمة التقديرية مما يؤثر الشك أو الريبة في قدرة صاحب (العطاء / العرض) الوفاء بالتزاماته فعليها أن توثق ذلك في محضرها، وتفرض ضمان تنفيذ محل التعاقد يتم مخاطبة صاحب (العطاء / العرض) المنخفض كتابة لموافاتها بتفاصيل ومعلومات (عطاءه / عرضه) والأسس التي استند عليها في وضع أسعاره وغيرها من العناصر التي أثرت في إعداد (عطاءه / عرضه)، وعلى صاحب (العطاء / العرض) خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أيام من تاريخ إخطاره موافاة اللجنة بكافة التفاصيل والمعلومات التي استند عليها في التسعير كتابة، وعلى اللجنة دراسة ما ورد منه، فإذا ما تبين لها أن الأسس التي استند عليها مقبولة يمكنها قبول (العطاء / العرض)، وإذا ما تبين لها أن الأسس التي استند عليها غير واقعية ويتعذر التنفيذ بها، وجب عليها التوصية باستبعاد (عطاءه / عرضه) والترسيمة على (العطاء / العرض) التالي في الترتيب بشرط أن يكون مناسباً للقيمة التقديرية.

سيتم إخطار أصحاب (العطاءات / العروض) بنتائج البت فور اعتمادها من السلطة المختصة، وذلك بموجب خطابات ترسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعزيزه في الوقت ذاته بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال، وفقاً لتعاونهم وبياناتهم الواردة (بالعطاء / العرض) ، ويكون لهم الحق بالتقدم بشقوهم كتابة خلال سبعة أيام تبدأ من اليوم التالي لإخطارهم بالقرارات وتلتزم الجهة الإدارية فور إرسال الاخطارات بنشر النتائج في لوحة الإعلانات المختصة لهذا الغرض كما يتم النشر على بوابة التعاقدات العامة.

ويجوز طلب عقد اجتماع مع أصحاب (العطاءات / العروض) غير المقبولة بعد انتهاء أعمال لجنة البت لإيضاح أسباب عدم قبولهم، وذلك بخصم تلافى كل منهم الأسباب التي أدت إلى ذلك وتحسين أدائهم في العمليات اللاحقة.

- بعد الانتهاء من الدراسة المالية وترتيب (العطاءات / العروض)، ستقوم الجهة الإدارية بإخطار صاحب (العطاء / العرض) الفائز بالترسية عليته وكذا باقي أصحاب (العطاءات / العروض) المقبولة فنياً باسم صاحب (العطاء / العرض) الفائز والذي يجب عليه أداء التأمين النهائي خلال عشرة أيام عمل تبدأ من اليوم التالي لإخطاره بقبول (العطاء / العرض).

- تلتزم السلطة المختصة بالجهة الإدارية في خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ سداد التأمين النهائي بتوقيع العقد مع صاحب العطاء / العرض الفائز.

- يحق للجهة الإدارية إذا طرأت من المستجدات ما يوجب تعديل حجم العقد خلال مدة تنفيذه أن تعدل في الكميات الواردة بجدول الكميات والفئات سواء بالزيادة أو بالنقص بما لا يتجاوز ٢٥٪ من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار، دون أن يكون لأصاحب (العطاء / العرض) الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة وأن يصدر التعديل خلال مدة تنفيذ العقد ولا يدخل فيها مدة الضمان، مع تعديل المدة والبرنامج الزمني للتنفيذ بما يتناسب مع حجم التعديل، ويتم تحرير ملحقاً للتعاقد بهذا الشأن.

ويتولى مسئول إدارة العقد المهام الآتية :-

- ١- مراجعة شروط العقد والبرنامج الزمني للتوريد، أو التنفيذ والتأكد من تنفيذه وفقاً للشروط والمواصفات الفنية والمنتديات الأخرى وفي المواعيد المحددة به، والعمل بقدر الإمكان على إزالة أية عقبات أو مشكلات قد تؤدي إلى التأخير في تنفيذ العقد سواء كان بسبب راجع للجهة الإدارية أو المتعاقد.
- ٢- التأكد من قيام المتعاقد بالوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتوثيق أدائه وحل أي خلافات نظراً، وذلك كله أولاً بأول.
- ٣- حلال مشاكل الفنية والمالية والقانونية ذات الصلة بالعقد ودون تأخير.
- ٤- الحفاظ على علاقات عمل جيدة بين طرفي العقد.
- ٥- التأكد من أن إجراءات استلام المستحقات المالية تتم دون تأخير وفي حالة التأخير يقوم برفع مذكرة للسلطة المختصة مبيناً فيها مبررات التأخير ومقترح إزالة أسبابه.
- ٦- دراسة كل المراسلات أثناء تنفيذ العقد والرد عليها وفقاً لصلاحية الممنوحة له من السلطة المختصة وفي كل الأحوال يجب ألا تتعارض الردود مع أحكام التشريعات والقواعد الحاكمة.
- ٧- المحافظة على الوثائق الخاصة بتنفيذ العقد.
- ٨- توثيق كافة المراسلات بين طرفي العقد.
- ٩- المشاركة في عضوية اللجان المختصة بالاستلام المؤقت.
- ١٠- المشاركة في عضوية اللجان المختصة بمجرد وتحرير كدف بالأعمال التي تمت وبالإجراءات والأدوات التي استحضرت والمهمات التي لم تستعمل والتي يكون قد أوردتها المتعاقد بمكان العمل في حالة فسح العقد، أو التنفيذ على الحساب.

يلتزم المهندس ممثل الجهة الإدارية بإصدار القرارات والشهادات والتعليمات والتوجيهات والإرشادات كما هو منصوص عليه في هذه الكراسة، ولا يكون لها السلطة في إعفاء المتعاقد من أي من التزاماته التعاقدية إلا بعد موافقة السلطة المختصة.

يلتزم المتعاقد خلال مدة تنفيذ الأعمال حتى إتمام الاستلام المؤقت بما يلي:-

- ١- توفير العمالة بالاختصاصات المختلفة والكافية لتنفيذ مقاولات الأعمال محل هذه الكراسة، وذلك بالإضافة إلى التزامه بقوانين العمل والتأمينات وغيرها من القوانين الأخرى السارية في هذا الشأن.
- ٢- تنفيذ جميع التعليمات والتوجيهات والإرشادات والأوامر التي تصدرها الحكومة أو السلطات المعنية بغرض مقاومة أية أوبئة أو معالجتها.
- ٣- إلزام من عهد إليهم بتنفيذ بعض الأعمال من النياطين بالالتزامات المتعلقة بها، ويظل المتعاقد مسئولاً أمام الجهة الإدارية دون غيره.

٤- توفير منظومة الامن الصناعي والسلامة المهنية طبقاً للقوانين واللوائح والقواعد المنظمة لذلك، وبالإضافة الي تعليمات ممثل الجهة الإدارية في هذا الشأن.

يلتزم المتعاقد أثناء تنفيذ الأعمال وحتى استلامها ابتدائياً باتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة للحد من إزعاج أو إقلاق الراحة، مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتأمين الوصول إلى الطرق العامة أو الخاصة أو ممرات المشاة أو الأملاك الواقعة تحت تصرف الجهة الإدارية أو أي شخص آخر، وذلك كله على نفقة المتعاقد.

لا يجوز للمتعاقد العمل في أي من الأعمال نيلاً أو في أيام الجمع والعطلات الرسمية إلا بإذن كتابي من المهندس ممثل الجهة الإدارية أو مفوضه باستثناء ما ينص عليه في التعاقد وكذلك الحالات التي يكون فيها العمل في هذه الأوقات ضرورياً لزيادة معدل الإنتاج أو لحماية الممتلكات والأرواح والأعمال وفقاً لما تقدره الجهة الإدارية بناءً على عرض المهندس ممثلها أو مفوضه، ويتحمل المتعاقد مصروفات الإشراف على التنفيذ الناتجة عن ذلك طبقاً للقيم المحددة في الشروط الخاصة الملحقة بالتعاقد، كما يلتزم المتعاقد وعلى نفقته الخاصة بتوفير الإضاءة المناسبة وكافة التجهيزات اللازمة لذلك.

تكون الملكية الفكرية لمحتويات (النظائرات / العروض) الفائزة حقا أصيلاً للجهة الإدارية، ويحق لها استعمالها وفق ما تراه مناسباً لتحقيق المصلحة العامة.

ويلتزم المتعاقد بأن يحمي الجهة الإدارية من التعرض لأي مطالبات أو دعاوى تنشأ عن الانتهاك لحق من حقوق براءات الاختراع أو علامة تجارية أو تصميم أو لاسم أو لأي حقوق أخرى يحميها القانون تتعلق بمعدات المتعاقد أو نظم التنفيذ أو المواد أو الآلات المستخدمة في الأعمال أو المتصلة بها أو الداخلة فيها، وإذا تعرضت الجهة الإدارية لمثل هذه المطالبات أو الدعاوى يلتزم المتعاقد بأن يعرض الجهة الإدارية عن ذلك، كما يلتزم المتعاقد كذلك بأن يحمي الجهة الإدارية من أن تتكبد أي نفقات أو تكاليف أو أعباء أو مصاريف أيضاً كانت والتي يمكن أن تنشأ عن تعرض الجهة الإدارية لمثل هذا المطالبات أو الدعاوى أو تتصل بها، وإذا تكبدت الجهة الإدارية هذه النفقات أو التكاليف أو الأعباء أو المصروفات يلتزم المتعاقد بأن يعرض الجهة الإدارية عن ذلك.

يجب على المتعاقد وتحت مسؤوليته أن يقوم بسداد الضرائب والرسوم والدمغات المستحقة عليه طبقاً لشروط التعاقد في مواعيدها وبمقاديرها المحددة للجهات صاحبة الاختصاص وفقاً للقوانين واللوائح المقررة، كما يتحمل المتعاقد بقيمة دمغات المهن الهندسية التي تستحق على نسخ التعاقد وكافة أشكال الدمغات الأخرى المقررة قانوناً في هذا الشأن.

كما يجب على المتعاقد وتحت مسؤوليته أن يقوم بسداد كافة الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد والنقل والشحن والتأمين على الشحن ورسوم الميناء والتخزين والتفريغ والإرشاد البحري وغيرها من الرسوم واجبة الدفع طوال مدة تنفيذ العقد وحتى تاريخ إتمام مقاولات الأعمال محل التعاقد.

إذا حدثت زيادة في التعريفات الجمركية أو الرسوم أو الضرائب الأخرى التي تحصل من المتعاقد عن تنفيذ مقاولات الأعمال محل التعاقد، فيجوز للمتعاقد المطالبة بتلك الزيادة بعد تقديم المستندات التي تقدرها الجهة الإدارية مؤيدة، وبعد الحصول على موافقة السلطة المختصة، وذلك دون الإخلال بالتزاماته التعاقدية وإتمام تنفيذ الأعمال على الوجه الكامل.

تلتزم الجهة الإدارية بتزويد المتعاقد نسخة واحدة نسخ من رسومات التراخيص المعتمدة بالإضافة إلى نسخة إلكترونية، ويصبح المتعاقد مسؤولاً عنها ويكفل للمتعاقد الحق في توجيه إخطار كتابي إلى كل من المهندس ممثلاً للجهة الإدارية والجهة الإدارية إذا تبين من مراجعة الرسومات وجود أي سهو أو خطأ في التصميمات أو المواصفات، فإذا لم يوافق المهندس ممثلاً للجهة الإدارية كتابة على اعتراض المتعاقد، التزم المتعاقد بالاستمرار في التنفيذ على مسؤولية المهندس ممثلاً للجهة الإدارية.

يلتزم المهندس ممثلاً للجهة الإدارية بتزويد المتعاقد نسخة واحدة نسخ من رسومات التعديلات أثناء التنفيذ، ويكون من حق المتعاقد المطالبة بالزيادة في المدة إذا اقتضت هذه التعديلات ذلك.

يجوز للمتعاقد اقتراح تقديم تعديل للرسومات شريطة الحصول على موافقة كل من المهندس ممثلاً للجهة الإدارية والجهة الإدارية عليها قبل تنفيذها.

إذا رأى المتعاقد أثناء التنفيذ أن تخطيط أو تنفيذ الأعمال سيتعرض للتأخير أو الإرباك، وذلك ما لم يسلم المهندس ممثلاً للجهة الإدارية رسومات أخرى خلال مدة معقولة، فيحق للمتعاقد إرسال إخطار بذلك إلى المهندس ممثلاً للجهة الإدارية مع إرسال صورة ضوئية منه إلى الجهة الإدارية، على أن يتضمن الإخطار سببه وتفصيل الرسومات المطلوبة والتاريخ المحدد لتنفيذه أو التأخير أو الإرباك الذي يمكن أن يتعرض لهما تخطيط أو تنفيذ الأعمال حال تأخر المهندس ممثلاً للجهة الإدارية في إصدار تلك الرسومات.

فإذا تعرض المتعاقد للتأخير بسبب إغفال المهندس ممثلاً للجهة الإدارية أو عدم قدرته على تزويد المتعاقد بالرسومات والتي كان المتعاقد قد أرسل في شأنها إخطاراً وفقاً للفقرة السابقة فعلى المهندس ممثلاً للجهة الإدارية بعد التشاور مع الجهة الإدارية والمتعاقد أن يمنح المتعاقد مدة إضافية للتنفيذ بما يتناسب مع مدة التأخير، وذلك بعد استصدار موافقة السلطة المختصة.

يكون للمهندس ممثلاً للجهة الإدارية الصلاحية الكاملة في تزويد المتعاقد من حين لآخر أثناء سير العمل بأية تعليمات أو رسومات إضافية ضماناً لحسن إتمام الأعمال وحيثياتها ويلتزم المتعاقد بتنفيذ الأعمال طبقاً لذلك.

يلتزم المتعاقد بعد الانتهاء من تنفيذ الأعمال محل هذه الكراسة أن يسلم الجهة الإدارية نسخة كاملة من الرسومات والمستندات التي تم التنفيذ على أساسها، وعدد نسخة واحدة نسخ ورقية ونسخة إلكترونية منها متضمنة كافة التعديلات التي طرأت على الأعمال شريطة أن تكون معتمدة من السلطة المختصة.

يكون المتعاقد مسؤولاً عن الأضرار الناتجة عن التصميمات التي يعدها بمعرفة طبعاً لشروط التعاقد.

تلتزم الجهة الإدارية في تاريخ البدء في التنفيذ أن تمكن المتعاقد من حيازة المواقع أو جزء منه ومن الطرق المؤدية إليه على النحو المبين بالتعاقد، وبما يأتي بأية متطلبات التعاقد فتعلق بترتيب تنفيذ

حسب طبيعة العملية.

الأعمال، ويجب أن يكون الجزء الذي يمكن التعاقد من هيأته بالقدر الذي يسمح للمتعاقد بدء تنفيذ الأعمال والاستمرار فيها وفقاً للبرنامج الزمني.

وتبعاً لتقدم سير الأعمال يكون على الجهة الإدارية أن يُمكن المتعاقد من حيازة بقية أجزاء الموقع وذلك بالقدر الذي يحتاج إليه المتعاقد للاستمرار في تنفيذ الأعمال بالمعدل المنصوص عليه في البرنامج الزمني.

إذا كانت الجهة الإدارية ستنفذ عملاً في المواقع مستغنية عمالاً تابعين لها، فتلتزم بخصوص هذا العمل بالآتي:

- ١- أن تراعي مراعاة تامة سلامة جميع الأشخاص الذين يحق لهم التواجد في الموقع.
 - ٢- أن تفرض على الموقع النظام الملائم لتجنب هولاء الأشخاص التعرض للخطر.
- إذا استخدمت الجهة الإدارية مقاولين آخرين في الموقع فعليها أن تلزمهم بما سبق.

ينحمل المتعاقد مسؤولية التخطيط العام الصحيح للأعمال بالنسبة للنقاط الثابتة والأبعاد والمناسيب المعتمدة والمسألة كتابياً إليه من قبل المهندس ممثلاً للجهة الإدارية، وكذلك صحة المواضع والمناسيب والأبعاد وتجهيز الآلات والأدوات وتوفير العمالة اللازمة لهذا الغرض.

فإذا تبين في أي وقت وأثناء سير العمل وجود خطأ في التخطيط العام للأعمال بالنسبة للنقاط الثابتة والأبعاد والمناسيب المعتمدة، فإنه يتعين على المتعاقد بناءً على طلب المهندس ممثلاً للجهة الإدارية أو مفوضه أن يصلح الخطأ على نفقته الخاصة وبشكل يرضى المهندس ممثلاً للجهة الإدارية أو مفوضه، ولا يعفي المتعاقد من مسؤوليته عن صحة أي تخطيط أو بعد أو منسوب قام بمراجعته المهندس ممثلاً للجهة الإدارية أو مفوضه، ما لم يكن ذلك ناتج عن خطأ الجهة الإدارية، وفي هذه الحالة تتحمل الجهة الإدارية تكاليف إصلاح الخطأ.

كما يلتزم المتعاقد بالمحافظة على العلامات المسبحية والأسوار والنقاط الثابتة والأوتار والأشياء الأخرى المستعملة في تخطيط الأعمال وفي حالة إصابتها بأضرار فعليه أن يعيدها إلى حالتها الأصلية على نفقته الخاصة.

كما يلتزم بوضع العلامات الإرشادية والتحذيرية أثناء تنفيذ الأعمال محل التعاقد بما يُحافظ على سلامة العاملين وكافة المتواجدين داخل نطاق العمل، وفي حالة عدم وجودها توقع عليه الجزاءات التي تقرها الجهة الإدارية، وبما يتناسب مع حجم الضرر، وذلك بخلاف مسؤولية المتعاقد عن أية حوادث داخل منطقة العمل في النفس أو المال من جراء ذلك سواءً للعاملين أو للغير.

يلتزم المتعاقد خلال مدة تنفيذ الأعمال حتى إتمام الاستلام المؤقت للموقع بما يلي:

- ١- منع جلب أو تناول المشروبات الروحية أو المواد المخدرة وغيرها من المواد المحظورة قانوناً في الموقع.
- ٢- منع دخول أو استعمال أي أسلحة أو ذخائر مهما كان نوعها إلا في الموقع، إلا إذا كان ذلك ضرورياً للدواعي العمل أو الحراسة بشرط أن تكون مرخصة.
- ٣- اتخاذ كافة الاحتياطات لمنع أي شغب أو سلوك مخالف للنظام يصدر من مستخدميه أو عماله أو مستخدمي أو عمال مقاولي الباطن، كما يلتزم بحفظ النظام والأمن بالموقع.
- ٤- أن يراعي تماماً سلامة جميع الأشخاص المتواجدين بالموقع وأن يبقى الموقع في حالة من النظام اللازم لدرء المخاطر عن الأشخاص.
- ٥- أن يتخذ كافة الخطوات اللازمة والمقبولة لحماية البيئة داخل الموقع وخارجه وأن يتجنب إزعاج الغير أو الإضرار بممتلكاتهم نتيجة تلوث أو ضجيج أو أي أسباب أخرى تنشأ عن تنفيذ الأعمال.

٦- أن يوفر على نفقاته الخاصة حراسة الموقع ليلاً ونهاراً وإنارة الموقع وصيانته وعمل الأسوار اللازمة لحماية الأعمال وسلامة الأشخاص.

٧- اتباع كافة تعليمات وتوجيهات وإرشادات المهندسين ممثل الجهة الإدارية وكافة اللوائح والتعليمات والتوجيهات والإرشادات الصادرة من الجهات المختصة في هذا الشأن، كما يجب أن يهيئ الحفر والخنادق القريبة من حركة المرور بحواجز لتفادي الحوادث مع وضع مصابيح حمراء عليها ليلاً.

علاوة على ذلك، خلال فترة تنفيذ الأعمال المحافظة على نظافة الموقع بشكل يقبله المهندس ممثل الجهة الإدارية أو مفوض المهندس ممثل الجهة الإدارية، وأن يزيل منه المخلفات غير الضرورية بصفة دورية منتظمة، وكذلك الأعمال الموقفة التي لم تعد مطلوبة لتنفيذ الأعمال الدائمة.

وإذا امتنع المتعاقد في أي وقت عن تنفيذ تعليمات المهندس ممثل الجهة الإدارية في هذا الشأن فمن حق المهندس ممثل الجهة الإدارية، بعد إنذاره بكتاب يرسل له بخدمة البريد السريع، عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعريضه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني والفاكس بحسب الأحوال، اتخاذ ما يراه مناسباً لتحقيق ذلك بما في ذلك استخدام الغير للقيام بهذه الأعمال مع خصم تكاليف ذلك من مستحقات المتعاقد.

إذا عثر المتعاقد أثناء تنفيذ الأعمال على أشياء ذات قيمة أو آثار أو قطع نفوس أو حفريات ذات أهمية جيولوجية أو أثرية وغيرها من الأشياء ذات القيمة المادية أو المعنوية، فإن هذه الموجودات تكون ملكاً للدولة، وعلى المتعاقد أن يخطر المهندس ممثل الجهة الإدارية كتابة فوراً بما عثر عليه، ويكون المتعاقد مسؤولاً عن الحفاظ عليها واتخاذ الاحتياطات الضرورية لمنع عماله أو أي أشخاص آخرين من نقلها أو إتلافها، كما يكون عليه تنفيذ التعليمات والتوجيهات والإرشادات التي تصدر بشأنها سواء صدرت من المهندس ممثل الجهة الإدارية أو من الجهات المختصة وفقاً للقانون واللوائح الصادرة في هذا الشأن، ويستحق المتعاقد مدة وقت التنفيذ واسترداد أية تكاليف إضافية يكون قد تكبدها بسبب ذلك.

يجب على المتعاقد أن يتخذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة والفعالة لتجنب ما يمكن أن يحدثه سير العمل في الموقع من حالات الوفاة أو الإصابات للعامل أو لأي شخص متواجد في الموقع أو من الأضرار بالممتلكات العامة التابع لها الموقع والمرافق التي تدخل في منطقة العمل سواء كانت في المياه أو على الأرضية، وكذا على سبيل المثال - وليس الحصر - الآتي: (الطرق - أحزمة الإنارة - كابلات الكهرباء - كابلات التليفونات - كابلات الإشارة - المواسير - الأنابيب والأجهزة الكهربائية - المسطحات الخضراء والأشجار... الخ)، كما يجب على المتعاقد المحافظة على ممتلكات الغير.

وفي حالة تسبب المتعاقد في وجود أي تلف يلتزم بإعادة الشيء إلى أصله، ويحق للجهة الإدارية المطالبة بالتعويض عن ذلك، وفي حالة عدم التزام المتعاقد بإعادة الشيء إلى أصله، فيحق للجهة الإدارية إصلاحه على حسابه وتحصيله منه، وذلك بخلاف المصاريف الإدارية. وفي كافة الأحوال يجب على المتعاقد إجراء التنسيق اللازم مع الجهة الإدارية في هذا الشأن.

ويكون المتعاقد مسؤولاً وحده مسئولية مباشره ودون تدخل من الجهة الإدارية، حتى تاريخ التسليم الموقت للأعمال، عما ينتج من وفاة أو إصابات أو سرقة أو خسائر أو أضرار أخرى من أي نوع كان تنجم عن تنفيذ الأعمال أو بسبب يتعلق بها سواء كان ذلك ناشئاً عن عماله أو ممثل المتعاقد أو عماله أو من عهد إليهم تنفيذ بعض الأعمال من أجراء أو عماله أثناء سير العمل أو لأي سبب آخر بخلاف ما يتعلق بالجهة الإدارية.

ويكون المتعاقد مسئول عن كافة الدعاوى والمطالبات والرسوم والتلفات الناجمة عن ذلك.

٧٤- إخلاء المسؤولية بعد إنجاز الأعمال

- يلتزم المتعاقد قبل تسليم الأعمال مؤقتاً أن يخلي الموقع ويزيل منه جميع المواد والأثرية والبقايا والنفايات والمعدات الزائدة والأعمال المؤقتة من أي نوع كانت، عدا التي يتفق عليها بين المهندس وممثل الجهة الإدارية والمتعاقد فيما عدا ما يخص المتقاعدين الآخرين.
- وفي حالة تباطؤ المتعاقد في إنجاز الأعمال المشار إليها في هذا البند وقيام المهندس بمثل الجهة الإدارية بإخطاره كتابة بهذا التباطؤ فيكون للجهة الإدارية بعد (سبعة أيام) أيام من تاريخ استلام المتعاقد لذلك الإخطار أن ينفذ هذه الأعمال على حساب المتعاقد.

خامساً: بدأ تنفيذ الأعمال ومدته والبرنامج الزمني لذلك:

٧٥- تاريخ البدء ومدة تنفيذ الأعمال

- مدة تنفيذ الأعمال هي (اربعة اسبوع) شهر) تبدأ من تاريخ استلام الموقع خالي من الموانع والعوائق
- وفي جميع الأحوال يكون التسليم بموجب محضر يوقع من الطرفين ومحرر من أصل من وأربع نسخ تسلّم إحداها للمتعاقد وتحتفظ الجهة الإدارية بالنسخ الأخرى، وإذا لم يحضر المتعاقد أو من يفوضه لتسلم الموقع في التاريخ المحدد له في أمر الإسناد أو الخطاب المرسل له فيتم تحرير محضر بذلك، ويعتبر هذا التاريخ موعد البدء بتنفيذ العمل.
- وإذا زادت مدة تنفيذ الأعمال عن المدة المحددة بهذا البند لأسباب ترجع إلى الجهة الإدارية، يكون للمتعاقد طلب مد مدة التنفيذ بما يتناسب مع مدة الزيادة.

٧٦- البرنامج الزمني لتنفيذ واستلام الأعمال

- يلتزم المتعاقد خلال مدة سبعة أيام من تاريخ تسلمه أمر الإسناد أن يقدم برنامجاً شاملاً ومفصلاً لتنفيذ الأعمال للمهندس ممثل الجهة الإدارية لتنفيذ الأعمال في الشكل والتفصيل اللذين يقرهما المهندس ممثل الجهة الإدارية، ويجب إعداد البرامج بالطريقة والكيفية التي تعتبرها الجهة الإدارية ضرورية لتحقيق الكفاءة ودقة الأعمال ليعتمد منها، على أن يتم اعتماد البرنامج الزمني أو إبداء ملاحظات عليه خلال عشرة أيام من تسلمه من المتعاقد، ويكون البرنامج المعتمد ملزماً للمتعاقد كجزء من شروط التعاقد، ولا يمكنه التحلل منه دون موافقة كتابية مسبقة من الجهة الإدارية، كما يلتزم المتعاقد متى طلب منه المهندس ممثل الجهة الإدارية أن يحيطه علماً بالوصف العام للترتيبات والأساليب التي يقترح المتعاقد اتباعها في تنفيذ الأعمال محل هذه الدراسة، وبأية معلومات تفصيلية كتابية تتعلق بالترتيبات اللازمة لإنجاز تلك الأعمال ومعدات الإنشاء والأعمال المؤقتة التي يلزم المتعاقد تقديمها أو استعمالها أو إنشاؤها حسب الأحوال.

- وعلى المتعاقد أن يقوم بتنفيذ أعمال هذا التعاقد بطريقة منتظمة، وعلية أن يقسم العمل إلى أجزاء وأن يوضح الإجراءات التي يقترحها لتنفيذ الأعمال بكل قسم.

- فإذا تبين للمهندس ممثل الجهة الإدارية في أي وقت أن التقدم الفعلي للأعمال لا يطابق البرنامج الذي تمت الموافقة عليه طبقاً لأحكام هذا البند فطلي المتعاقد بناء على طلب من المهندس ممثل الجهة الإدارية أن يقدم برنامجاً زمنياً معدلاً لضمان إتمام الأعمال خلال الوقت المحدد لإتمامها، ويسرى على اعتماد البرنامج المعدل ذات الإجراءات الواردة بالفقرة الأولى.

- كما يلتزم المتعاقد بإتمام الأعمال كاملة طبقاً لشروط التعاقد خلال المدة المحددة مضافاً إليها أية مدة أو ممدد إضافية يتم اعتمادها من الجهة الإدارية وفقاً لهذه الشروط، ويحدد تاريخ البدء طبقاً لهذه الشروط ويكون التاريخ المعول عليه للإنتهاء من تنفيذ الأعمال هو تاريخ الاستلام المؤقت.

- وتلتزم الجهة الإدارية باستلام الأعمال المنفذة في المواعيد المحددة، وذلك حال مطابقتها للمواصفات والشروط المتفق عليها، وبحق للمتعاقد حال تقاعس الجهة الإدارية عن الاستلام التقدم بطلب لتشكيل لجنة ثلاثية متخصصة من جهات محايدة منها الوزارات، أو الهيئات، أو النقابات المهنية وغيرها من الجهات، ويكون اختيار أعضاء اللجنة بناء على ترشيح من جهة عملهم ويراعى ألا يكونوا قد سبق أن أبدوا رأياً في العملية ولو في هيئة تقرير استشاري، وألا يكون قد اتصل عملهم بالعملية خلال جميع مراحلها، وذلك لدراسة أسباب التقاعس، ويتم إرسال صورة واضحة من ذلك الطلب لمكتب

شكاوى التعاقدات العمومية للمتابعة، وتكون الجهة الإدارية ضمن عضوية اللجنة سالفة الذكر، وعلى أن تبدأ أعمالها فور صدور قرار تشكيلها وسداد المتعاقد أتعاب الجهات الخارجية المشاركة فيها ونحظر للجهة الإدارية تبها، ولها في سبيل أداء عملها طلب أي بيانات، أو معلومات، أو الاطلاع على مستندات واستيضاح ما تراه من طرفي التعاقد، كما يجوز لها أن تقوم بمعاينة محل التعاقد إذا تطلب الأمر ذلك، وتقدم اللجنة تقريرها خلال مدة زمنية أقصاها ثلاثون يوماً ما لم تفتطلب طبيعة العملية وحجمها مدة تتجاوز ذلك، ويكون تقريرها ملزماً للطرفين، وحال تبين تقاعس الجهة الإدارية عن الاستلام يتم رد أتعاب اللجنة لصالح ولحساب المتعاقد، وإذا تبين للجنة عدم التزام المتعاقد، تتخذ الجهة الإدارية هيالها الإجراءات ذات الصلة الواردة بقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٨٠١٨ ولائحته التنفيذية.

إذا رأى المهندس ممثل الجهة الإدارية أن تنفيذ الأعمال أو أي جزء منها لا يتم بالمعدل الذي يضمن التنفيذ طبقاً للبرنامج الزمني المعتمد فطيه أن يخطر المتعاقد كتابة بذلك، ويلتزم المتعاقد تبعاً لذلك أن يتخذ على الفور كافة الخطوات الضرورية لتصحيح ذلك وزيادة معدل التنفيذ، كما يلتزم المتعاقد أن يعد برنامجاً زمنياً معدلاً يعتمده المهندس ممثل الجهة الإدارية، وإذا تطلب ذلك ضرورة العمل ليلاً أو خلال العطلات الرسمية فطلى المتعاقد طلب موافقة المهندس ممثل الجهة الإدارية كتابة على ذلك، ولا يستحق المتعاقد أية مبالغ إضافية مقابل ذلك.

يلتزم المتعاقد بإنهاء الأعمال موضوع التعاقد بحيث تكون ضالحة تماماً للتسليم المؤقت في المواعيد المحددة - فإذا تأخر لأسباب خارجة عن إرادته جاز للجهة الإدارية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، منحه مهلة إضافية لإتمام التنفيذ دون تحصيل مقابل تأخير، وفي حالة تأخره لأسباب راجعه إليه فيوقع عليه مقابل تأخير دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أي إجراء آخر، ويحسب من بداية المهلة وفقاً للآتي:

إذا لم تجاوز مدة التأخير نسبة (١٠٪) من المدة الكلية للتنفيذ يحصل مقابل تأخير بنسبة (١٠٪) من قيمة الأعمال أو الختامي أو الجزء المتأخر بحسب الأحوال، وتزداد نسبة مقابل التأخير من قيمة الأعمال أو الختامي أو قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال بنسبة مدة التأخير ذاتها، والمأن تصل النسبة (١٠٠٪) من المدة الكلية للتنفيذ.

إذا جاوزت مدة التأخير نسبة (١٠٠٪) من المدة الكلية للتنفيذ يحصل مقابل تأخير بنسبة (١٥٠٪) من قيمة الأعمال أو الختامي أو قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال.

ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الجهة الإدارية في الرجوع على المتعاقد بكامل التعويض المستحق عما أصابها من أضرار بسبب التأخير.

يلتزم المتعاقد باطلاع من عهد إليهم تنفيذ بعض الأعمال من الباطن على ما يخصهم من شروط ومواصفات بهذه الكراسة، والزامهم فيما يتعلق بالأعمال والبيضات والمواد والآلات أو الخدمات محل الأعمال المسندة إليهم بالالتزامات والمسئوليات التي تمكنه من الوفاء بالتزاماته ومسئولياته قبل الجهة الإدارية طبقاً لبنود هذه الكراسة.

ويلتزم المتعاقد بصرف مستحقات من عهد إليهم تنفيذ بعض الأعمال من الباطن عن الأعمال المنفذة بمعرفتهم والخدمات التي قدموها وفقاً لأحكام العقود المبرمة بينه وبينهم.

ويقوم المهندس ممثل الجهة الإدارية باعتماد تلك المستحقات ضمن مستحقات المتعاقد، ويقوم الجهة الإدارية بسداد هذه المستحقات للمتعاقد الذي يقوم بدوره بسدادها لهم نقداً لأحكام العقود المبرمة بينهم.

يتم الإبقاء على البلد في حالة إجازة الجهة الإدارية للتعاقد من الباطن.

سابعاً: المواد والآلات والعدد:

٨٠- توريد المواد وأعمال المصنوعات

يلتزم المتعاقد بأن تكون المواد والآلات والمصنوعة من الأصناف وبالمواصفات المحددة بهذه الكراسة وأن تتفق مع تعليمات المهندس ممثّل الجهة الإدارية وأن يجري عليها من وقت إلى آخر الاختبارات التي قد يطلب المهندس ممثّل الجهة الإدارية أن تتم في مكان التصنيع أو التجهيز أو الإعداد أو في الموقع أو في مكان آخر معيناً في التعاقد.

ويقدم المتعاقد المساعدة والعمالة والكهرباء والوقود والمخازن والأجهزة والأدوات اللازمة لفحص وقياس واختبار المواد والآلات، كما يلتزم أن يقدم عينات المواد التي قد يختارها المهندس ممثّل الجهة الإدارية للاختبار، على أن يقوم المتعاقد باختبارها قبل استخدامها في الأعمال.

٨١- تقديم عينات المواد والنماذج:

يلتزم المتعاقد قبل توريد المواد للموقع أن يقدم على نفقته للمهندس ممثّل الجهة الإدارية عينات المواد التي سيقوم بتوريدها لاعتمادها مع بيان كتابي عن المصدر والمنتج الذي سيحصل منه على هذه المواد، ويلتزم بتقديم بيان عن كل ما يختص بها من مواصفات ومعلومات يطلبها المهندس ممثّل الجهة الإدارية، كما يلتزم المتعاقد قبل البدء في العمل أن يقدم للمهندس ممثّل الجهة الإدارية بناء على طلبه نموذجاً مصنوعاً من الوحدات التي سيوردها لموقع العمل، ويجب أن تكون هذه النماذج وعينات المواد مطابقة من كل الوجوه للمواصفات والشروط الواردة في التعاقد، وتختتم العينات المعتمدة من قبل المهندس ممثّل الجهة الإدارية وتحفظ في مكان أمين لمطابقة التوريد بمقتضاه، ولا يدخل اعتماد المهندس ممثّل الجهة الإدارية للعينات أو النماذج من مسؤولية المتعاقد عن أي إخلال بالتزاماته التعاقدية.

٨٢- تشوين المواد:

يلتزم المتعاقد بتهيئة أماكن صالحة لتشوين المواد بطريقة يوافق عليها المهندس ممثّل الجهة الإدارية، ويلتزم المتعاقد على نفقته الخاصة بوقاية جميع المواد المشونة بالموقع من التلف أو تأثير العوامل الجوية، كما يلتزم المتعاقد أن يميز بين أماكن تشوين المواد الصالحة للاستخدام بعد اختبارها والمواد التي لم تختبر بعد أو التي ثبت عدم صلاحيتها للاستخدام، كما يلتزم المتعاقد بأن يستبعد من الموقع على الفور أي مواد أصابها التلف بسبب سوء التخزين أو لأي سبب آخر.

٨٣- الآلات والأدوات والمواد المعيبة:

يحظر أن تستعمل في مقاولات الأعمال محل هذه الكراسة أي آلات أو أدوات أو مواد يعتبرها المهندس ممثّل الجهة الإدارية معيبة أو خطره أو غير صالحة الغرض أو المرفوضة أو التي تكون غير مطابقة للشروط والمواصفات، وذلك بموجب تعليمات يصدرها إلى المتعاقد من وقت إلى آخر بإزالة مثل تلك الآلات والأدوات والمواد المعيبة ونقلها خارج الموقع واستبدالها بأخرى سليمة خلال مدة (سبعة) أيام

من تاريخ تسلمه أمراً كتابياً بذلك من المهندس ممثّل الجهة الإدارية، كما يكون من حق الجهة الإدارية القيام بذلك بمعرفتها، مع خصم كافة التكاليف من مستحقات المتعاقد دون اتخاذ أية إجراءات أخرى، ودون أدنى مسؤولية على الجهة الإدارية.

٨٤- المعدات والأدوات المملوكة للمتعاقدين لتسيير الأعمال:

مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية فإن جميع المواد والمشونات المعتمدة والقطع والأدوات والآلات التي تكون قد استحضرت بمعرفة المتعاقد لمنطقة العمل، أو على الأرض المشغولة بمعرفته بقصد استعمالها في تنفيذ محل العقد وكذلك جميع الأعمال والمنشآت الوقتية الأخرى تظل كما هي، ولا يجوز نقلها، أو التصرف فيها إلا بإذن الجهة الإدارية التي يتم الاستلام الموقت على أن تبقى في عهدة المتعاقد وتحت دراسته ومسئوليته وهذه ولا تتحمل الجهة الإدارية في شأنها أية مسؤولية بسبب الضياع أو التلف أو السرقة أو غير ذلك.

٨٥- الأضرار التي تصيب المعدات
- لا تكون الجهة الإدارية مسؤولة في أي وقت عن فقد أو تلف أو ضرر قد يصيب أيًا من المعدات أو أية أعمال مؤقتة أو مواد.

٨٦- المعدات المستأجرة
- لا يجوز للمتعاقد إدخال أي معدات يستأجرها من الغير إلا إذا نص في عقد إيجارها بأن يظل عقد الإيجار نافذاً إلى أن يتم استكمال تنفيذ الأعمال أو انتهاء عقد الإيجار أيهما أسبق، بنفس الشروط والأسعار المتعاقد عليها.

٨٧- إخراج المعدات
- يلتزم المتعاقد بعد إنهاء الأعمال وقبل استلامها ابتدائياً بأن يخرج من الموقع جميع المعدات التي لم تعد مطلوبة والأعمال المؤقتة، وإلا كان للجهة الإدارية استخدام الغير في تنفيذ ذلك على حساب المتعاقد.

ثامناً: الاختبارات والتفتيش والمراقبة:

٨٨- تكلفة الاختبارات غير المنصوص عليها في العقد
- يتحمل المتعاقد تكلفة أية اختبارات يطبقها المهندس ممثلاً للجهة الإدارية على الأعمال أو المواد أو الآلات أو المصنوعات إذا كانت غير منصوص عليها في العقد أو لم تكن لازمة لإتمامه، أو حدد المهندس ممثلاً للجهة الإدارية لإجرائها مكان آخر غير المنفق عليه، وثبت عدم مطابقتها لمواصفات بنود الأعمال والمواد بالكوود المصري والمواصفات القياسية المصرية أو العالمية التي تصدرها أو تعتمدها الجهات الفنية المختصة أو أصول الصناعة، وذلك متى خلت المواصفات القياسية المصرية من تنظيم لها.

٨٩- تواريخ التفتيش والاختبارات
- يمكن أن يتفق المتعاقد مع المهندس ممثلاً للجهة الإدارية على زمان ومكان التفتيش على أي مواد أو آلات أو اختبارها على النحو المنصوص عليه في العقد، ويتعين على المهندس ممثلاً للجهة الإدارية أن يخطر المتعاقد برغبته في إجراء التفتيش أو في حضور الاختبارات، وذلك قبل موعد التفتيش أو الاختبارات بمدة لا تقل عن (ثلاثة أيام) فإذا لم يحضر المهندس ممثلاً للجهة الإدارية أو مفوضه المفوض في التاريخ المنفق عليه لأسباب لا ترجع للمتعاقد، جاز للمتعاقد أن يجري الاختبارات، على أن يقوم بإمداد المهندس ممثلاً للجهة الإدارية بنسخ معتمدة من نتائج الاختبارات، ولا يعني ذلك المتعاقد من التزاماته طبقاً للعقد.

٩٠- رفض الأعمال والمواد والآلات
- يلتزم المهندس ممثلاً للجهة الإدارية إذا قرر نتيجة للتفتيش أو الاختبار أن المواد أو الآلات معيبة أو غير مطابقة لشروط العقد أو التي يرى أنها من نوع غير صالحة للعمل برفضها على أن يخطر المتعاقد بما تم رفضه وأسبابه، وعلى المتعاقد أن يسارع إلى إصلاح العيب وإن يزيئ في الحال ويهدم ويعيد العمل الذي لم يوافق عليه المهندس ممثلاً للجهة الإدارية، على أن يتم ذلك في مدة أو مدد يحددها ذلك المهندس في أمر كتابي، ويتعين التأكد من أن المواد أو الآلات المرفوضة أصبحت مطابقة للعقد، ويجوز للمهندس ممثلاً للجهة الإدارية إعادة الاختبارات الخاصة بالمواد أو الآلات المرفوضة بذات الشروط والأحكام، على أن يحده المهندس ممثلاً للجهة الإدارية بعد التشاور مع الجهة الإدارية والمتعاقد كافة التكاليف التي قد يكون تكبدتها الجهة الإدارية أو المهندس ممثلاً للجهة الإدارية من جراء إعادة الاختبارات.

- إذا ثبت في أي وقت قبل التسليم المؤقت، أن هناك عيوباً بأي عمل من الأعمال الدائمة أو أنه لا يطابق شروط العقد سواء من حيث المواد أو المصنعية، حتى ولو كان قد تم صرف مبالغ عنه أو اعتماده يلتزم المتعاقد بأن يصحح أو يزيل هذه العيوب ويعيد إنشاء نفس العمل كلياً أو جزئياً على حسابه وبما يرضى المهندس المشرف وحسب طلبه، ولا يسمح بامتداد العقد بسبب أي تأخير ينشأ عن رفض

الجهة الإدارية أو مندوبيها للمواد والأدوات وأجزاء العمل، كما لا يحق للمتعاقد المطالبة بأي تعويض نظير ذلك.

٩١- التفويض أو الاختيار بواسطة جهة مستقلة:

- يجوز للمهندس ممثل الجهة الإدارية أن يفوض جهة مستقلة للتفتيش على المواد أو الآلات واختبارها، على أن يرسل الإخطار الخاص بتفويض الجهة المستقلة من المهندس ممثل الجهة الإدارية للمتعاقد قبل تاريخ التفتيش أو إجراء الاختيار بمدة لا تقل عن (سبعة أيام)

عاشراً: الأعمال:

٩٢- الكميات والمقادير والأوزان:

- تعتبر الكميات والمقادير والأوزان الواردة في جداول الكميات والفئات تمثل كميات ومقادير وأوزان تقريبية وتقديرية للأعمال لمقاول الأعمال المحلطة بالكراسة، وقابلة للعجز أو للزيادة ولا يمكن اعتبارها كميات نهائية والفرص منها بيان مقدار التعاقد والقيمة التعاقدية بصفة عامة، وتكون المبالغ التي تدفع للمتعاقد على أساس قيمة الكميات التي تنفذ فعلاً نتيجة للقياس والحصر على الطبيعة أثناء سير العمل سواء كانت تلك الكميات أقل أو أكثر من الواردة في جداول الكميات والفئات وسواء نشأت الزيادة أو النقصان عن خطأ في الحساب أو بسبب تعديلات أدخلت أثناء العمل، ووفقاً لشروط التعاقد المزمع إبرامه في هذا الشأن.

- وفي كافة الحالات لا يؤثر ذلك على أولوية المتعاقد في ترتيب عطاءه ويعتبر المتعاقد مسؤولاً عن التحري بنفسه عن صحة المقادير والأوزان، وتعتبر كل فئة من فئات المدرجة بجدول الكميات والفئات ملزمة للمتعاقد أثناء العقد وخير قابلة لإعادة النظر لأيسبب ولا يكون له حق طلب مبالغ زيادة أو تعويضات بشأنها.

٩٣- الحصر والقياس للأعمال المنجزة:

- يتعين حصر وقياس الأعمال المنجزة طبقاً لطريقة القياس المذكورة في المواصفات ووفقاً للأصول الهندسية وأصول القياس المتبعة في مصر أو وفقاً لما هو محدد في التعاقد، وذلك بمعرفة مهندس الإشراف بالجهة الإدارية في حضور المهندس ممثل الجهة الإدارية أو مفوضه وفي حضور المتعاقد أو مفوضه، وعلى مهندس الإشراف بالجهة الإدارية متى تقرر إجراء القياس بأي جزء من الأعمال أن يخطر المتعاقد كتابة بالموعد المحدد، وعلى المتعاقد تقديم كافة البيانات والتسهيلات التي تتطلبها عملية القياس، فإذا لم يحضر المتعاقد أو مفوضه في الموعد المحدد لحصل القياس يعتبر القياس الذي أعده مهندس الإشراف بالجهة الإدارية في حضور المهندس ممثل الجهة الإدارية أو مفوضه صحيحاً.

٩٤- إيقاف الأعمال بناء على تعديلات الجهة الإدارية:

- يلتزم المتعاقد بناء على أمر كتابي من المهندس ممثل الجهة الإدارية أن يوقف تنفيذ الأعمال أو أي جزء منها إذا رأى وجود ضرورة تستوجب ذلك، وعلى المتعاقد خلال فترة التوقف أن يحافظ على الأعمال المنجزة ويضمن سلامتها وقتاً لما يراه مناسباً، وتحمل الجهة الإدارية التكاليف الإضافية التي قد يتكبدها المتعاقد نتيجة وقف الأعمال باستثناء الحالات التي يكون فيها التوقف راجعاً إلى أي من الآتي:

١- بسبب الحالات المنصوص عليها في التعاقد.

٢- بسبب يسأل عنه المتعاقد.

٣- بسبب الظروف المناخية الاستثنائية المتوقعة بالموقع.

٤- بغرض التأكد أو التحقق من التنفيذ السليم للأعمال أو لسلامتها أو سلامة أي جزء منها.

- وفي غير تلك الحالات، يجوز للمتعاقد خلال (ثلاثة أيام) من استلامه أمراً كتابياً بإيقاف الأعمال موافاة المهندس ممثل الجهة الإدارية بمطالبه المترتبة على ذلك بالإيقاف، وعلى المهندس ممثل الجهة الإدارية دراسة متطلبات المتعاقد وتحديد ما يستحقه من مدة لوقت التنفيذ أو تكاليف إضافية بعد اعتماد السلطة المختصة، وإبلاغ المتعاقد كتابة بذلك.

إذا طرأت من الأحداث الفجائية غير المتوقعة أو الظروف الطارئة، والتي يكون لها تأثير مستمر على معدلات التنفيذ، فيحق للمتعاقد مطالبة الجهة الإدارية بمدد مدة تنفيذ الأعمال بصفة مؤقتة، ويبين خلال تلك المدة محصلة التأخير، وذلك بناءً على طلب كتابي يرسله المتعاقد متضمناً كافة التفاصيل الضرورية ذات صلة التي قد يطلبها المهندس ممثلاً للجهة الإدارية.

كما يلتزم المتعاقد بأن يرسل مطالبة نهائية خلال (سبعة أيام) من تاريخ انتهاء الأضرار الناجمة عن الحادثة أو الظرف أو خلال أي فترة أخرى يراها المهندس ممثلاً للجهة الإدارية مناسبة.

وتتولى الجهة الإدارية دراسة هذه المطالبة وإصدار التوصيات اللازمة بشأنه أو عرضها على السلطة المختصة لاتخاذ ما تراه مناسباً في شأنها.

إذا واجهت المتعاقد أثناء تنفيذ الأعمال عوائق أو ظروف مادية في الموقع ذات طبيعة استثنائية، وكانت مما لا يمكن أن يتوقعه المقاول المتمرس بأي حال عند إبرام العقد، فعليه أن يخطر المهندس الإدارية، وللمهندس ممثلاً للجهة الإدارية عند تسلم هذا الإخطار، وبعد التشاور مع الجهة الإدارية والمتعاقد، وبعد الحصول على موافقة السلطة المختصة أن يقرر الآتي:

- 1- مقدار المدة الناتجة عن تلك العوائق، التي تضاف إلى مدة تنفيذ العقد.
- 2- قيمة التكاليف التي تكبدها المتعاقد نتيجة تلك العوائق والتي يحق له إضافتها إلى قيمة العقد.

ويلتزم المهندس ممثلاً للجهة الإدارية بأن يخطر المتعاقد بما قرره مع إرسال صورته منه إلى الجهة الإدارية، على أن يراعي في القرار الصادر من المهندس ممثلاً للجهة الإدارية التعليمات التي قد يصدرها المهندس ممثلاً للجهة الإدارية للمتعاقد وتكون ذات صلة بموضوع القرار، وما قد يتخذه المتعاقد في غياب تعليمات خاصة من المهندس ممثلاً للجهة الإدارية من إجراءات سليمة ومعقولة يمكن المهندس ممثلاً للجهة الإدارية أن يقبلها.

القوة القاهرة تعني حوادث خارجة عن إرادة المتعاقدين وغير متوقعة عند التعاقد ولا يمكن دفعها، ويكون من شأنها أن تعوق تنفيذ الالتزام أو أن تجعل تنفيذه مستحيلًا، ومنها على سبيل المثال الحالات الآتية:

- 1- الحرب، الطرقات العسكرية (سواء أعلنت الحرب أو لم تعلن)، الغزو العسكري أو أفعال العدو الأجنبي.
- 2- العصيان المدني، العصيان المسلح، الثورة، الإرهاب.
- 3- الشعب، الفوضى، الاضطرابات داخل الدولة من أشخاص غير موظفي المتعاقد وأي أفراد آخرين يستخدمهم المتعاقد ومقاولي الباطن.
- 4- موجات الضغط الناتجة عن الطائرات أو أي وسائل طيران أخرى تنطلق بسرعة تزيد عن سرعة الصوت.
- 5- أية كوارث طبيعية لا يمكن توقعها أو لا يمكن عملاً تصور وأن أي مقاول متمرس كان سيتخذ تجاهها التدابير الوقائية الكافية.

إذا نتج عن أي من الحالات الواردة في البند السابق أثناء وقبل تسليم الأعمال مؤقتاً، وفي حدود ما ينتج عنها من هلاك أو ضرر لأعمال أو التشويشات أو معدات المتعاقد، فيتعين عليه أن يخطر المهندس ممثلاً للجهة الإدارية بذلك على الفور، كما يفرض عليه جبر هذا الهلاك أو إصلاح هذا الضرر إلى الحد الذي يطلبه المهندس ممثلاً للجهة الإدارية.

فإذا تعرض المتعاقد لتأخير و/أو تحمل بتكلفه من جراء خيره الهلاك أو الضرر، فإنه يتعين على المتعاقد أن يخطر المهندس ممثل الجهة الإدارية مرة أخرى، ويكون للمتعاقد بعد الحصول على موافقة السلطة المختصة الحق في الحصول على ما يلي:

١- مد مدة الوقت بسبب هذا التأخير إذا كان إتمام الأعمال قد تأخر أو سيتأخر.

٢- قيمة التكاليف التي تحملها المتعاقد.

الفصل الثاني - الاستلام

بمجرد إتمام الأعمال يجب على المتعاقد أن يخطر الجهة الإدارية كتابة بذلك وحدد تلك الجهة اليوم الذي يجري فيه معاينتها، ويخطر المتعاقد تحدد بالموعود الذي حدد لإجراء المعاينة خلال المواعيد المقررة قانوناً، ويتم الاستلام المؤقت بعد الانتهاء من تنفيذ الأعمال موضوع التعاقد واجتيازها الاختبارات وإخلاء موقع العمل من المواد والمهمات الزائدة والمخلفات وإتمام تمهيد الموقع بصورة تسمح بانتفاع الجهة الإدارية وهذا للمتعاقد.

وتجرى المعاينة بمعرفة مندوبي الجهة الإدارية في حضور المتعاقد أو مندوبه أو في غيابهم، ويحضر محضر التسليم المؤقت بعد إتمام المعاينة ويوقعه كل من المتعاقد أو مندوبه الموكل بذلك بتوكيل مصدق عليه ومندوب الجهة الإدارية الذين يخطر المتعاقد بأسمائهم، وإذا تبين من المعاينة المذكورة أن العمل قد تم على الوجه المطلوب، وطبقاً لشروط التعاقد ومواصفاته بما يرضى الجهة الإدارية، اعتبر تاريخ إخطار المتعاقد للجهة الإدارية باستعداده للتسليم المؤقت موعد انتهاء العمل وبدء مدة الضمان؛ ويكون هذا المحضر من أصل وأربع نسخ تسليم أهداها للمتعاقد وفي حالة عدم حضوره هو أو مندوبه في الميعاد المحدد تتم المعاينة على التوضيح ذلك في المحضر المشار إليه ويوقع المحضر من مندوبي الجهة الإدارية وحدهم.

وإذا تبين من المعاينة أن هناك ملاحظات تمنع الاستلام المؤقت يتم إخطار المتعاقد كتابة بهذا ويوجه التسليم إلى أن يتضح أن الأعمال قد تمت بما يطابق الشروط، وتبدأ مدة الضمان من تاريخ المعاينة الأخيرة.

ويحضر محضر رسمي بذلك من أصل وأربع نسخ ويوقع عليه من مندوبي كل من الجهة الإدارية والمتعاقد، وتسلم نسخة منه للمتعاقد، وفي حالة عدم وجود المتعاقد أو مندوبه يوضح ذلك في المحضر المشار إليه، ويوقع المحضر من مندوبي الجهة الإدارية وحدهم.

وتصرف المبالغ المحجوزة من الدفعات بعد التسليم المؤقت للأعمال جميعها، وفي حالة تأخير التسليم المؤقت لأسباب خارجة عن إرادة المتعاقد يمكن صرف المبالغ المحجوزة مقابل خطاب ضمان من أحد البنوك بنفس القيمة يقدم للجهة الإدارية، ويعد هذا الخطاب للمتعاقد فور انتهاء الأعمال وتسليمها مؤقتاً.

يحق للمتعاقد أن يطلب من المهندس ممثل الجهة الإدارية إصدار شهادة استلام ابتدائي جزئي بنفس الإجراء المشار إليه في البند السابق من هذه الشروط، وذلك بالنسبة لما يلي:

١- أي قسم محدد له وقت إتمام منفصل في دراسة الشروط.

٢- أي جزء جوهري من الأعمال الدائمة يكون للمتعاقد قد أممه على نحو يرتضيه المهندس ممثل الجهة الإدارية، ويكون الجهة الإدارية قد شغلته أو استعملته دون أن يكون ذلك منصوباً عليه في التعاقد.

٣- أي جزء من الأعمال الدائمة اختار الجهة الإدارية أن يشغله أو أن يستعمله قبل التنفيذ، إذا كان هذا الإشغال أو الاستعمال لم ينص عليه في التعاقد أو كان هذا الإشغال أو الاستعمال ليس إجراءً مؤقتاً.

قبل انتهاء مدة الضمان يوقت مناسب يخطر المتعاقد الجهة الإدارية كتابة لتحديد موعد المعاينة تمهيداً للتسليم النهائي، ومتى أسفرت هذه المعاينة عن مطابقة الأعمال للشروط والمواصفات وأنها بحالة جيدة يتم تسليمها نهائياً بموجب محضر يوقعه ممثلي كل من الجهة الإدارية والمتعاقد، وإذا ظهر من المعاينة أن المتعاقد لم يتم بعض الأعمال فيجب على المتعاقد أن يخطر الجهة الإدارية كتابة حتى تنفيذ المتعاقد لجميع

الالتزامات المفروضة عليه وقيامه بما يطلب إليه من الأعمال بمقتضى التعاقد وبما يرضى الجهة الإدارية حتى ولو مرت مدة الضمان تبعاً لذلك.

وفي كافة الأحوال يتم التسليم النهائي بمقتضى محضر من أربع نسخ تسلّم نسخة منها للمتعاقد بعد اعتمادها من الجهة الإدارية والجهة الإدارية أن تقوم بما تراه مناسباً من فحص أو معاينة العمل أو إجراء بعض التجارب قبل التسليم النهائي للتحقق من قيام المتعاقد بتنفيذ التزاماته على الوجه الأكمل، ولا يخل ذلك بمسئولية المتعاقد بمقتضى القانون المدني أو أي قانون آخر.

وعند إتمام التسليم النهائي بعد مدة الضمان وتقديم المقاول المستندات الدالة على ذلك يسوى الحساب النهائي يدفع للمتعاقد باقي حسابه بما في ذلك ما قد يكون مستحقاً له من مبالغ ويرد إليه التأمين النهائي أو ما تبقى منه.

يضمن المتعاقد الأعمار موضوع هذه الكراسة وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمدة سنة واحدة من تاريخ إتمام الأعمال المبين بمحضر الاستلام الموقت الصادرة طبقاً لأحكام هذه الكراسة، وذلك دون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها بالقانون المدني أو أي قانون آخر، ويكون المتعاقد مسؤولاً مسؤلية كاملة عن بقاء كافة الأعمال المنفذة سليمة وبحالة جيدة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد، فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقته الخاصة، وإذا قصر في إجراء ذلك فللجهة الإدارية الحق في أن تجربيه على نفقة المتعاقد خصماً من تأمينه أو كافة مستحقاته لدى الجهة الإدارية أو أي جهة إدارية أخرى مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة وتحت مسؤوليته.

كما يلتزم المتعاقد بضمان صلاحية الأصناف التي يقوم بتوريدها ضد عيوب الصناعة والاطامة لمدة تساوي ذات المدة الكاملة لضمان الصنف المعيب على أن يقوم المتعاقد باستبدال أية أصناف يظهر بها تلف أو عيب أثناء فترة الضمان بأخرى جديدة بدون مقابل مع منح المهمات المستبدلة فترة ضمان جديدة متكافئة، مع إرجاع المهمات التالفة.

ويظل التأمين النهائي خلال مدة ضمان الأعمال طرف الجهة الإدارية حتى الاستلام النهائي.

باستثناء ما قد ينشأ من أضرار نتيجة لاستخدام الجهة الإدارية للأعمال يلتزم المتعاقد قبل انتهاء مدة الضمان بما يلي:

١- إتمام أي عمل غير جوهري لم يكن المتعاقد قد استكماله في التاريخ المحدد للاستلام الموقت خلال مدة تحدد بمحضر الاستلام الموقت.

٢- إصلاح العيوب والأضرار بنام على إخطار بهذا الشأن بوجهه المهندس ممثلاً للجهة الإدارية أو الجهة الإدارية إلى المتعاقد قبل تاريخ انتهاء مدة الضمان.

يلتزم المتعاقد أن ينفذ على نفقته كافة أعمال الإصلاح المشار إليها في الفقرة (٢) من البند السابق من هذه الشروط إذا كانت أعمال الإصلاح راجعة إلى الأعمال المعيبة أو الغير مطابقة للتعاقد أو كانت راجعة إلى إخلال المتعاقد أو إهماله في تنفيذ أي من التزاماته طبقاً للتعاقد.

إذا أخلق المتعاقد في إصلاح أي عيب أو ضرر طبقاً لأحكام البند السابق خلال وقت معقول فيجوز للمهندس ممثلاً للجهة الإدارية أو للجهة الإدارية أن يحدد تاريخاً للانتهاج من عملية الإصلاح، على أن يوجه إخطاراً بذلك إلى المتعاقد براعي فيه أن تكون المدة بين تاريخ الإخطار وبين التاريخ المحدد للانتهاج من عملية الإصلاح مدة معقولة.

يستخدم في حالة توريد أصناف مرتبطة بموضوع التعاقد (أعمال تشييد وبناء تسليم مفتاح).

فإذا أخفق المتعاقد في إصلاح العيب أو الضرر في التاريخ المحدد بالإخطار فيجوز للجهة الإدارية أن تتخذ أعمال الإصلاح بنفسها أو بواسطة آخرين وعلى نفقة المتعاقد.

إذا ظهر عيب أو نقص أو أي خطأ آخر في الأعمال قبل انتهاء مدة الضمان يقوم المهندس ممثلاً للجهة الإدارية بإصدار تعليماته إلى المتعاقد كي يبحث تحت إشراف المهندس ممثلاً للجهة الإدارية عن أسباب ذلك مع إخطار الجهة الإدارية بصورة واضحة من هذه التعليمات والتوجيهات والإرشادات، وفيما عدا ما يكون المتعاقد مسئولاً عنه طبقاً للتعاقد من عيوب أو نقص أو أي خطأ آخر فيكون على المهندس ممثلاً للجهة الإدارية بعد التشاور مع الجهة الإدارية والمتعاقد أن يحدد التكاليف التي يتكبدها المتعاقد بحثاً عن هذا العيب أو النقص أو الخطأ، وتضاف هذه التكاليف إلى قيمة التعاقد، ويخطر المتعاقد بذلك مع إرسال صورة واضحة إلى الجهة الإدارية، فإذا كان هذا العيب أو النقص أو الخطأ مما يسأل عنه المتعاقد فيتحمل المتعاقد تكلفة ما يبدل من عمل في البحث السابق، ويكون على المتعاقد في هذه الحالة أن يصلح هذا العيب أو النقص أو الخطأ على نفقته الخاصة.

يقبل المتعاقد كضمن لجميع الأعمال التي يتم تنفيذها المبلغ الناتج عن تطبيق الفئات المبينة بخانة الفئة على كمية الأعمال التي تنفذ فعلاً مضافاً إليها مبالغ البنود التي بالمقطوعية إن وجدت، وفي الأحوال التي يوجد فيها بنود اختيارية، يكون للمهندس ممثلاً للجهة الإدارية الحق أن يقرر أن يكلف المتعاقد بإجراء العمل المبين بهذه البنود كلها أو بعضها أو لا يكلفه، وذلك دون أن يكون للمتعاقد حق في الاعتراض أو المطالبة بأي تعويضات من أي نوع.

تصرف للمقاول دفعات تحت الحساب تبعا لتقدم العمل وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه المستخلص لها تلتزم خلالها بمراجعة المستندات على النحو الوارد بشروط التعاقد وفي حالة قبولها الوفاء بقيمة ما يتم اعتماده، ويكون صرف الدفعات تحت الحساب على النحو الآتي:

١- بواقع نسبة (٩٥%) من القيمة المقررة للأعمال التي يتم تنفيذها فعلاً مطابقة للشروط والمواصفات وذلك من واقع الفئات الواردة بالجدول المقدم من صاحب العطاء، ويجوز صرف نسبة (٥%) الباقية والمحتجزة لمواجهة أية عيوب أو ملاحظات في الأعمال يقصر المقاول في إصلاحها، أو تلافيها حين الاستلام المؤقت وذلك نظير خطاب ضمان معتمد من إحدى البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ حصول الاستلام المؤقت.

٢- بواقع نسبة (٧٥%) من القيمة المقررة للمواد التي وردها المقاول لاستعمالها في العمل الدائم والتي يحتاجها العمل فعلاً وفقاً للبرنامج الزمني المتفق عليه بالعقد بشرط أن تكون مطابقة للشروط وموافقاً عليها، وأن تكون مشونة بموقع العمل في حالة جيدة بعد إجراء الجرد الفعلي اللازم، وذلك من واقع فئات العقد، وتعامل كالمشونات المواد التي تورد لموقع العمل صالحة للتركيب ال بيان يتم تركيبها.

٣- بعد استلام الأعمال مؤقتاً تقوم اللجنة المختصة بالإشراف بتحرير كشوف الختامية بقيمة جميع الأعمال التي تمت فعلاً. ويصرف للمقاول عقب ذلك مباشرة ما يستحقه بعد خصم المبالغ التي سبق صرفها على الحساب أو أي مبالغ أخرى مستحقة عليه.

وعند استلام الأعمال نهائياً بعد مدة الضمان وتقديم المقاول المستندات الدالة على ذلك يسوى الحساب النهائي ويدفع للمقاول باقي حسابه بما في ذلك التأمين النهائي أو ما تبقى منه.

وفي جميع الأحوال إذا لم يتم الوفاء بالمبالغ المستحقة للمتعاقد في المواعيد المحددة بالعقد تلتزم الجهة الإدارية بأن تؤدي للمتعاقد ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة، أو المستخلص المعتمد عن فترة التأخير وفقاً لسعر الائتمان والخصم المطبق من البنك المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به.

تخصم جميع المبالغ المستحقة لصالح وحساب الجهة الإدارية طبقاً للتعاقد سواء كانت بصفة غرامة أو مقابل تأخير أو نفقت أو قيمة أضرار أو تعويضات أو مصاريف أو رسوم أو غيرها من التي تكون مستحقة على من ترسو عليه تنفيذ مقاولات الأعمال موضوع هذه الكراسة، ويتم الخصم من أية مبالغ تكون مستحقة للتعاقد أو تستحق له طرفها بناءً على الاتفاق أو أي عقد آخر، أو من أية مبالغ تكون مستحقة لدى أية وزارة أو أية جهة إدارية أخرى أو تخصم من التأمين النهائي، وذلك كله دون حاجة إلى اتخاذ أي تنبيه أو إنذار أو إجراءات قانونية أو اللجوء للقضاء أو غير ذلك.

وفي كافة الحالات التي يتعهد فيها المتعاقد أو التي يلزمه فيها التعاقد بتعويض الجهة الإدارية أو الحكومة أو الغير عن المطالبات والدعاوى والمصاريف التي تنشأ عن ذلك يكون للجهة الإدارية الحق بمجرد وقوع الضرر أو بمجرد المطالبة أو رفع الدعوى أن تخصم من المبالغ التي تستحق للمتعاقد طرف الجهة الإدارية أو لدى الوزارات الأخرى من التأمين النهائي المبلغ الذي تراه مناسباً لتعويض هذه الأضرار أو المطالبات أو الدعاوى أو المصاريف، وذلك حسب تقديرها المالي دون الحاجة إلى إخطار المتعاقد واتخاذ إجراءات قانونية أو اللجوء للقضاء ودون أن يكون للتعاقد حق الاعتراض على هذا الخصم بأي وجه من الوجوه، وتبقى هذه المبالغ في ذمة الجهة الإدارية إلى أن تسوى المطالبات المذكورة ودياً أو قضائياً.

المبالغ التي تخصم من التأمين يجب أن تسوى فوراً بمعرفة المتعاقد بإداء مبالغ مسوية لصالح وحساب الجهة الإدارية، وإلا يتم تسويتها بمسئولتها، وذلك خصماً من المبالغ المستحقة الدفع للمتعاقد أو التي تستحق لصالحه دون الحاجة إلى إخطار أو اتخاذ أية إجراءات قانونية أو الالتجاء للقضاء.

يخصم من إجمالي قيمة المستخلص ما يستحق على المتعاقد من قيمة الدفعة المقدمة - إذا كان قد تم صرف دفعة مقدمة - طبقاً لما هو منصوص عليه في هذه الكراسة.

وفي كافة الأحوال لا يمكن اعتبار صرف الدفعات نظير ما يتم توريده أو تنفيذه من أعمال كموافقة فنية من المهندس ممثل الجهة الإدارية على ذلك التوريد أو ذلك التنفيذ.

يحق للجهة الإدارية إذا طرأت مستجدات تستوجب ذلك تعديل الكميات الواردة بجداول الكميات والفئات أو حجم عقودها خلال مدة تنفيذها، وذلك بالزيادة أو النقص حتى نسبة (٢٥%) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار دون أن يكون للتعاقد مع هذه الجهة الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك.

ولتعديل التعاقد يتم الحصول على موافقة الجهة الإدارية ووجود الاعتماد المالي اللازم، وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان التعاقد ولا يؤثر ذلك على أولوية التعاقد في ترتيب خطته كما يجوز منع مهلة إضافية لتنفيذ الأعمال الزائدة أو النقص، وبما يتناسب مع حجم تعديل التعاقد.

وفي حالة ما إذا اقتضت الضرورة الفنية تنفيذ بنود مستجدة بخلاف البنود الواردة بالمقاييس وغير مماثلة لأي عمل من الأعمال الواردة بها أو تنفيذ بنود تتضمن تغييراً في نوعية أو مواصفات أو خصائص أي بند وارد بالمقاييس، وذلك بمسئولة المتعاقد القائم بالعمل دون غيره، يتم التعاقد على تنفيذها وذلك بطريق الاتفاق المباشر بناءً على ترخيص من السلطة المختصة طبقاً للحدود المالية المقررة بحكم المادة (٦٣) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٨٠م، بشرط مناسبة أسعار هذه البنود لسعر السوق، وبموجب لجنة تشكل لدراسة وتحديد هذه الأسعار.

تلتزم الجهة الإدارية في نهاية كل ثلاثة أشهر تعاقبية من التاريخ المحدد لفتح المظاريف الفنية، بتعديل قيمة التعاقد وفقاً للزيادة أو النقص في تكاليف بنود التعاقد التي طرأت بعد التاريخ المحدد لفتح المظاريف الفنية وبمراعاة البرنامج الزمني للتنفيذ من واقع نشرة الأرقام القياسية المنتجيين الصادرة

في عقود مقاولات الأعمال التي تكون مدة تنفيذها ستة أشهر فأكثر يتم استخدام هذا البند بالإضافة إلى البند الخاص بالبنود المتغيرة.

من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ويكون هذا التعديل ملازماً للجهة الإدارية والمتعاقد، وذلك طبقاً للنموذج الملحق رقم (١٠).

في العقود التي تكون مدة تنفيذها أقل من ستة أشهر، وتلغز المتعاقد في تنفيذه السبب يرجع إلى الجهة الإدارية إلى ما بعد السنة أشهر، يتم محاسبته على الكميات التي تم تنفيذها بعد السنة أشهر وفقاً لمعدلات التضخم الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

إذا اعتبر المتعاقد نفسه مستحقاً لأي مدد مبدئية أو وقت التنفيذ أو لمبالغ إضافية أو كليهما طبقاً لأحكام التعاقد أو لأي سبب آخر يتصل بالتعاقد، فيجب عليه أن يوجه إخطاراً إلى المهندس ممثلاً للجهة الإدارية يصف فيه الحادثة أو الظروف الذي نشأت عنه المطالبة، وعلى أن يتم إرفاق كافة البيانات والمستندات والأوراق المؤيدة، ويجب أن يوجه الإخطار في أقرب وقت ممكن على ألا يتجاوز (خمس) أيام من تاريخ علم المتعاقد بتلك الحادثة أو الظروف أو من التاريخ الذي كان من المفروض حتماً أن يعلم فيه بذلك.

فإذا أخفق المتعاقد في توجيه الإخطار خلال الفترة المشار إليها في الفقرة السابقة فلا يسقط حق المتعاقد في الحصول على مدد مبدئية أو وقت أو في الحصول على أي مبلغ إضافي، ولكن على المتعاقد أن يراعى فيما يطلب به في ظل هذه الظروف ما تم بمعرفة الجهة الإدارية أو المهندس ممثلاً للجهة الإدارية من تدابير لتخفيف أو إزالة تأثير الظروف أو الجوانب التي نشأت عنها المطالبة.

يُفسخ التعاقد تلقائياً قبل انتهاء مدته دون إبداء أية اعتراضات من المتعاقد، وتكون الحاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قانونية في الحالات الآتية:

- ١- إذا تبين أن المتعاقد استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الرش أو التلاعب في تعامله مع الجهة الإدارية أو في حصوله على العقد.
- ٢- إذا تبين وجود فواظق أو ممارسات احتيالية أو فساد أو اختلاس.
- ٣- إذا أُلغس المتعاقد أو أُعسر.

ويعتبر غشاً إذا استعمل المتعاقد عمداً طرقاً احتيالية بنية التضليل وصولاً إلى خرض غير مشروع يجعل الجهة الإدارية تصدر قراراً بالتعامل معه ولا يشترط أن تكون تلك الطرق الاحتيالية طرقاً عادية تتمثل في سلوك إجرامي من المتعاقد بل قد تكون عملاً سلبياً في صورة إخفاء المتعاقد عمداً بعض المعلومات الأساسية التي تجهلها الجهة الإدارية ويتعثر عليها علمها إلا عن طريق المتعاقد وذلك رغم علمه بأهمية هذه المعلومات وأنها لو كانت تحت بصير الجهة الإدارية لما تعاقبت معه.

ويشطب اسم المتعاقد في الحالة المنصوص عليها في البند (٢٠١) من سجل المتعاملين بعد أخذ رأي إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة، وتخطر الجهة الإدارية الهيئة العامة للخدمات الحكومية بذلك لتشر قرار الشطب بطريق الثغرات المصنوعية.

بخلاف الحالات التي يُفسخ فيها التعاقد تلقائياً، وإذا أُخل المتعاقد بأي شرط جوهرى من شروط التعاقد أو أهمل أو أخفل التقييم بأحد التزاماته المقررة ولم يصلح أثر ذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ إنذاره بكتاب يرسل له بخدمته البريد السريع، عن طريق الهيئة القومية للبريد على عنوانه المبين بمستندات التعاقد، مع تعزيره في ذات الوقت بالتبليغ الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال، وذلك للتقييم بإجراء هذا الإصلاح، وفي حالة نقاعس أو تباطق المتعاقد في تنفيذ التعاقد، فيكون للجهة الإدارية قبل انتهاء مدته الحق في اتخاذ أحد الإجراءات التالية وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة:

- ١- فسح التعاقد.

في عقود مطاولات الأعمال التي تكون مدة تنفيذها أقل من ستة أشهر يتم استخدام هذا البند فقط، مع حذف البند الخاص بالبنود المتغيرة.

٢- سحب العمل من المتعاقد وتنفيذه على حسابه بدأت الشروط والمواصفات المعطى عنها والمتعاقد عليها وذلك بأحد طرق التعاقد المقررة بقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٨، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩.

كما يصبح التأمين النهائي من حق الجهة الإدارية عدا في حالة وفاة المتعاقد، كما يكون لها أن تخصص ما تستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق بها بما في ذلك فروق الأسعار والمصاريف الإدارية ومقابل التأخير على أرصدة الدفعات المقدمة وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعطى من البنك المركزي في تاريخ استحقاق هذه الدفعات وذلك من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للمتعاقد طرفها. وفي حالة عدم كفايتها يلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى أية جهة إدارية أخرى أياً كان سبب الاستحقاق دون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري. وفي جميع الأحوال لا يجوز للجهة الإدارية الجمع بين فسخ التعاقد والتنفيذ على حساب المتعاقد.

١٥- جرد الأعمال

في حالة فسخ العقد، أو التنفيذ على الحساب يتم عمل جرد وتحرير وتحرير كشف بالأعمال التي تمت وبالالات والأدوات التي استخضرت والمهمات التي لم تستعمل والتي يكون قد أوردتها المتعاقد بمكان العمل، ويتم ذلك الجرد خلال شهر من تاريخ موافقة السلطة المختصة على الفسخ أو التنفيذ على الحساب ويكون بمصرفة مسئول إدارة العقد من الجهة الإدارية أو مندوبيها، بحسب الأحوال، وبحضور المتعاقد بعد إخطاره بالحضور هو أو من يفوضه ويثبت هذا الجرد بموجب محضر يوقعه كل مسئول إدارة العقد، أو مندوبي الجهة الإدارية بحسب الأحوال والمتعاقد، أو من يفوضه، فإذا لم يحضر أو لم يرسل مندوباً عنه فيجوز الجرد في غيابة، وفي هذه الحالة يخطر المتعاقد بنتيجة الجرد، فإذا لم يبد ملاحظاته خلال أسبوع من تاريخ وصول الإخطار إليه كان ذلك بمثابة إقرار منه بصحة البيانات الواردة في محضر الجرد، والجهة الإدارية غير ملزمة بأخذ شيء من هذه المهمات إلا بالقدر الذي يلزم لاتمام الأعمال فقط شريطة أن تكون صالحة للاستعمال، أما ما يزيد على ذلك فيكلف المتعاقد بنقله من محل العمل.

وفي حالة عدم قيام المتعاقد بنقل المتبقي من مهمات فتقوم الجهة الإدارية ببيعها لحسابه وخصم ما تكبدته من مصروفات في سبيل ذلك.

١٦- وفاة المتعاقد

في حالة وفاة المتعاقد أثناء تنفيذ العقد، بحق للجهة الإدارية إنهاء العقد ورد التأمين النهائي للورثة مالم يكن لها مطالبات قبل المتعاقد.

وتشكل بقرار من السلطة المختصة لجنة لحصر الأعمال المنجزة وتكلفتها وتحديد المبالغ المنصرفة حتى تاريخ الوفاة والمبالغ المتبقية له والأعمال المتبقية في العقد، ويدعى لحضور أعمال اللجنة ممثل عن ورثة المتوفي.

ويجوز السماح للورثة أو ممثلهم حال تقديمه طلب بذلك وتوافر المقدرة الفنية والمالية للاستمرار في تنفيذ العقد بالشروط والمواصفات ذاتها المحددة به، شريطة أن يعينوا عنهم وكيلاً خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ الوفاة لاتباع الجزء الغير المنفذ من العقد، وفي حالة عدم مقدرتهم أو عدم رغبتهم في إتمام العقد يتم محاسبتهم وتنفيذ الجزء المتبقي عن طريق طرح عملية أخرى وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية.

أما إذا كان العقد مبرماً مع أكثر من متعاقد كشريك وتوفي أحدهم، جاز للجهة الإدارية إنهاء العقد مع رد التأمين النهائي مالم يكن لها مطالبات أو السماح لفقيه الشركاء بتنفيذ بنود العقد.

١٧- تسوية المنازعات

يتم تسوية المنازعات، وفقاً للطرق والآليات والشروط والإجراءات والأحكام المنصوص عليها في المادة (٩١) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، وبما لا يخول بحقوق والتزامات طرفي العقد، وإذا ترتب على التسوية الودية أي أعباء مالية فيجب الاتفاق عليها وعرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف.

الاشتراطات الخاصة

المنظمة رقم ٤٥ من ٥٥

تمت الموافقة على مشروع القرار رقم ٢٧ / ٢٠٢٤، ووافق عليها مجلس الوزراء بجلسته رقم (١٤) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢٩

النموذج رقم (١) طلب الإيضاح/الاستفسار

اسم الشخص المقدم لطلب

الإيضاح/الاستفسار:

صفته:

الهاتف المحمول:

العنوان:

البريد الإلكتروني:

الإيضاح المطلوب/الاستفسار المطروح

الاسم:

وأحصل الرقم القومي /

جواز السفر:

تاريخ الميلاد:

تاريخ الإصدار:

ختم
صاحب العطاء /
العرض

التوقيع

تحريراً فسي:

ملحوظة: يتعين إرفاق صورة ضوئية واضحة من بطاقة الرقم القومي أو جواز السفر لمقدم طلب الإيضاح/الاستفسار أو من يفوضه في التوقيع بحسب الأحوال، وكذلك التفويض.

التمويل رقم (٢) بيانات صاحب العطاء / العرض وممثل الثانوي ومفوضه

اسم صاحب العطاء /
العرض:

بيانات الممثل الثانوي لصاحب العطاء / العرض

الاسم الثلاثي:

المهنة:

الجنسية:

المرقم القومي:

العامل الحالي:

جواز سفر رقم:

بيانات المفوض بالتوقيع نيابة عن صاحب العطاء / العرض

الاسم الثلاثي:

المهنة:

الجنسية:

المرقم القومي:

العامل الحالي:

جواز سفر رقم:

بيانات المنشأة

رقم السجل التجاري:

رقم البطاقة الضريبية:

رقم التسجيل في الاتحاد المصري للتشييد والبناء:

عنوان المراسلة:

التليفون:

الموقع الإلكتروني:

الورق الإلكتروني:

تم إصدار التامين المؤقت بموجب

الإصدار رقم: بتاريخ:

خطاب ضمان رقم: صادر من بنك: بتاريخ:

الاسم:

وأهمل الرقم القومي /

جواز السفر:

المنشأة:

تاريخ الإصدار:

ختم
صاحب العطاء /
العرض

التوقيع

تحريراً فسي:

ملحوظة: يتعين إرفاق صورة شخصية واضحة من بطاقة الرقم القومي أو جواز السفر للممثل القانوني لصاحب العطاء / العرض أو من يفوضه في التوقيع بحسب الأحوال، وكذلك المستند الدال على التفويض.

الضوابط رقم (٣) بيانات المتعاقد من الباطن

بيانات المتعاقد من الباطن	بيانات البند المحدد بكونه الشروط			م
	رقم	وصف	التسمية المحددة	
الاسم:				
تطبيق العميل:				
الشكل القانوني				
شركة	منشأة صغيرة	منشأة متوسطة	منشأة متناهية الصغر	
بيانات التسجيل بالاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء				
رقم:	فئة:			
الخبرات السابقة:				
بيانات المتعاقد من الباطن	بيانات البند المحدد بكونه الشروط			م
	رقم	وصف	التسمية المحددة	
الاسم:				
تطبيق العميل:				
الشكل القانوني				
شركة	منشأة صغيرة	منشأة متوسطة	منشأة متناهية الصغر	
بيانات التسجيل بالاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء				
رقم:	فئة:			
الخبرات السابقة:				

الاسم:

وأهمل الرقم القومي /

جواز سفر:

تسجيل مهني:

تاريخ الإصدار:

شتم
صاحب النظام /
الرض

التوقيع

تحريراً شمسياً:

ملحوظة: يتعين إرفاق صورة ضوئية واضحة من بطاقة الرقم القومي أو جواز السفر للممثل القانوني لكل متعاقد من الباطن أو من يهوضه في التوقيع بحساب الأحوال، وكذلك المستند الدال على التفويض.

النموذج رقم (٤) خطاب التقدم بالعطاء / بالعرض والقرار

اسم صاحب العطاء /

العرض:

الموضوع:

اسم الجهة الماصة طابعية التعاقد:

السيد/السيدة

مدير إدارة التعاقدات

تحية طيبة وبعد ،،،،،

استجابة لإعلانكم/دعوتكم بتاريخ .../.../... في شأن التقدم بعطاءات / بروض لتنفيذ مشاغل أعمال مشروع تحت عنوان،
فيتمشرف الموقعون أدناه بموجب هذا الخطاب بالتقدم بعطائهم/عرضهم (إلى جهنكم الموافقة طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات والمستندات القانونية والملاحق المرشقة ذات الصلة، ووفقاً لما هو مبين في المظروفين الفني والمالي المصاحبين لهذا الخطاب.

وهي هذا الشأن نتشرف بالإقرار والتعهد بما يلي:

- ١- الالتزام الكامل بكل ما جاء بكراسة الشروط والمواصفات ومحتوياتها.
- ٢- إحداد العطاء / العرض دون اتصال أو تعاون مع شركات أو مؤسسات أخرى أو أشخاص آخرين تمت دعوتهم لتقديم عطاءات/عروض باستثناء ما قد يكون قد تم إيضاحه للجهة الإدارية وتمت الموافقة عليه كتابة منها قبل تقديم العطاء / العرض.
- ٣- صحة كافة البيانات والمستندات والأوراق المرفقة بالعطاء / بالعرض المقدم.
- ٤- كون العطاء / العرض المقدم معتدل من كافة الأوجه والنواحي، وبأنه لا يتضمن أي ترتيب سري أو احتيالي.
- ٥- الالتزام التام بتنفيذ الأعمال محل الطرح والتعاقد بشكل كامل، وذلك خلال مدة التنفيذ المحددة بكراسة الشروط والمواصفات.
- ٦- تنفيذ الأعمال طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات ومحتوياتها، ووفقاً لما تتضمنه الأكواد الهندسية المصرية أو العالمية من مواصفات قياسية وخبرها التي تصدرها أو تعتمد عليها الجهات الفنية المختصة وأصول الصناعة.
- ٧- المسؤولية عن الأسعار المقدمة بالعطاء / العرض المقدم سواء من حيث مفراداتها أو مجموعها.
- ٨- الموافقة على قيام الجهة الإدارية بالاستعلام عن لدي البنوك والمؤسسات المالية المقدمة ضمن العطاء / العرض.
- ٩- عدم وجود أية مستحقات متأخرة لصالح والحساب الجهة الإدارية أو أي من أجهزتها أو قطاعاتها التابعة.
- ١٠- عدم وجود ثمة منازعات قضائية مع الجهة الإدارية، وأنه في حالة ظهور ما يخالف ذلك يهق رفض العطاء / العرض المقدم، مع تحمل المسؤولية القانونية أمام كافة الجهات بالدولة.
- ١١- الالتزام بالقيم المقدمة في العرض المالي، وكافة المعلومات والبيانات المرفقة مع العطاء / العرض المقدم كاملة، وبدون أي تحفظات أو مضمات قنية/مالية خفية.

١٢- سبق فحص كافة المعطومات والبيانات والرسومات المشار إليها بمراسلة الشروط والمواصفات أو المرفقة بها، وذلك بدقة تامة، والتي تعتبر من وجهة نظر صاحب العطاء دقيقة وكافية من كافة النواحي المتعلقة بمقاولات الأعمال محل كراسة الشروط والمواصفات.

١٣- الالتزام والارتباط بالعطاء / بالعرض المقدم طوال مدة صلاحية وسريان العطاءات، تبدأ مدة هسابها من تاريخ عقد جلسة.

١٤- فتح المظاريف الفنية أو لمثل تلك المدة التي قد يتم تمديدتها وتحديداتها طبقاً للتعليمات، وبأن يبقى ذلك العطاء ملزماً أثناء تلك المدة.

١٥- أحقية الجهة الإدارية في إلغاء الطرح في أي وقت لأي سبب قد تراه مقتضياً، ومع الإقرار بعدم تحمل تلك الجهة أي مصاريف تم تكبدها في سبيل إعداد العطاء / العرض المقدم.

١٦-
١٧-
١٨-
١٩-

وهذا كله إقراراً بما تقدم من الموقع أدناه.

الأسماء:	ختم صاحب العطاء / العرض
وأحصل الرقم القومي / بطاقة هوية:	
المهمل:	
تاريخ الإصدار:	
التوقيع	

تحريراً فسي:

ملحوظة ١: يتعين إرفاق أصل الموافقة المشار إليها في البند رقم: (١) من الإقرارات، وكذلك أصل خطاب شهادة صحة توقيعات أصحاب العطاء أو من يفوضه في التوقيع بهتسبب الأحوال، وكذلك المستند الدال على التوقيع.

ملحوظة ٢: تكتب الجهة الإدارية الالتزامات التي تراها مناسبة.

الشروط الخاصة لعملية / استكمال شبكة المياه بالمنطقة الصناعية بعرب مطير بالكوم الأحمر ودق وتنفيذ عدد ٢ بئر بالحفار الميكانيكي بمحطة الحيايشة بساحل سليم لتغذية المنطقة الصناعية بعرب مطير بالكوم الأحمر

أولاً دراسة الموقع :-

يجب أن يتعرف المقاول بنفسه على طبيعة وموقع الأعمال المطلوبة والأحوال العامة والمحلية وخاصة فيما يتعلق بإمكانية النقل والدخول الى المواقع واماكن العمل وتداول وتشوين المواد ، ونوعية المعدات والخدمات اللازمة قبل وأثناء التنفيذ وذلك بالتنسيق مع المختصين بالمرافق المختلفة من (كهرباء و تليفونات و غاز والخ)

- مع التزام المقاول بأجراءات السلامة للمساكن اثناء الحفر وعمل كل ما يلزم للحفاظ على جوانب الحفر وكذلك المساكن القريبة من الحفر
- يجب على المقاول قبل وضع أسعاره معاينة المواقع المقترحة التنفيذ بها معاينة نافية للجهالة وعليه الاستفسار عن ايه نواحي فنية يراها من الجهات المعنية بالشركة قبل تقديم العطاء .
- الاسعار المقدمة من أصحاب العطاءات شاملة كافة وجميع الضرائب بانواعها وجميع الاستقطاعات والمصاريف والرسوم والالتزامات المستحقة والتي يتكبتها بجميع أنواعها.

• عند وجود أى استفسارات لدى المتقدمين بالعطاءات الالتزام بتقديم الاستفسارات كتابياً فى موعد أقصاه أسبوع قبل ميعاد جلسة فتح المظاريف وسوف يتم الرد على جميع الاستفسارات قبل ميعاد جلسة فتح المظاريف بثلاثة أيام وعلى جميع المتقدمين بالعطاءات الحضور لمعرفة الرد على جميع الاستفسارات وفى حالة عدم الحضور فهو ملزم ضمناً بجميع ما هو موجود بالكراسة وما تم الاتفاق عليه فى لجنة الاستفسارات ويعتبر رد اللجنة جزء اصيل من كراسة الطرح.

• على ان يتم تقديم سابقة اعمال فى اعمال تخصصية مماثلة لبنود العقد ومقاربة لحجم العملية والفئة طبقاً للائحة الاتحاد المصرى لمقاولي التشييد والبناء ومناسبة لقيمة العطاء المقدم ويكون مقدم العطاء مصنف فى تخصص اعمال محطات وشبكات المياه والصرف .

• على المقاول وضع العلامات التحذيرية واللافتات الارشادية واللافتات الاعتذارية للمواطنين والاهتمام بالبيئة وكل ما لا يعود على البيئة بالضرر.

• على المقاول الالتزام بشروط السلامة والصحة المهنية والالتزام بقواعد مراقبة الجودة واعتمادها من طاقم الاشراف قبل التنفيذ.

• على المقاول الالتزام بقرار مجلس الوزراء وعليه يجب الالتزام بتوفير أقصى درجات الحماية بالموقع وتنفيذ الاجراءات الاحترازية اللازمة خاصة ارتداء الكمادات واجراءات التعقيم المختلفة وتنفيذ كافة التعليمات الصادرة من اللجنة الوقائية بالشركة لجميع اطعم العمل الخاصة به وأطعم الاشراف وسوف يتم استبعاد اى فرد غير ملتزم وفى حالة عدم الالتزام بهذه الاجراءات يتم خصم نسبة ١% من اجمالى التعاقد وذلك لكل مرة لا يلتزم فيها بالاجراءات الاحترازية.

• يلتزم المقاول باعداد جميع اللوحات التنفيذية التفصيلية للمشروع بالكامل ولا يسمح بالعمل الا بعد اعتماد اللوحات التنفيذية من الجهة المالكة بحيث يقوم باعداد اللوحات التنفيذية كاملة.

- على المقاول بعد الانتهاء من تنفيذ الاعمال المطلوبة تقديم الرسومات التنفيذية النهائية كاملة لجميع الاعمال التى تم تنفيذها بمقياس رسم مناسب واعتمادها من طاقم الاشراف .

- و يقوم المقاول بتسليم إدارة نظم المعلومات الجغرافية بقطاع التخطيط قاعدة بيانات GIS لجميع مكونات المشروع مرفوعة مساحيا موقعة باحداثيات وفقاً لنظام الإسقاط العالمى UTM- Zone- ٣٦N - ١٩٨٤- WGS- UTM .

- يلتزم المقاول بالتنسيق الكامل مع مركز معلومات شبكات المرافق بالمحافظات مع دفع كافة المصاريف اللازمة قبل إجراء أية اعمال حفر فى المدن وخاصة فى المناطق المأهولة بالسكان وذلك طبقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٦٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

- يجب أن يقوم مقدم العطاء بتقديم البرنامج الزمنى (M.S Project) موضحاً به توقيتات تنفيذ كل بند من بنود تنفيذ المشروع وعند الترسية يتم تقديم جداول زمنية معتمدة الكترونياً نصف شهرية أو شهرية حسب حجم الاعمال وفى حالة عدم الالتزام يتم عمل خصم على المقاول على ان يتم العمل بالتوازي.



- يلتزم مقاول العملية قبل تنفيذ الأبار بعمل تقرير من وزارة الصحة بصلاحيات المياه المنتجة وتحديد نقطة الجسة ومدى المطابقة للمعايير الخاصة بوزارة الصحة طبقا لقرار وزير الصحة رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٠٧
- يلتزم المقاول بتقديم مستخلصات وتقارير شهرية اثناء مراحل تنفيذ العملية.
- وتلتزم الشركة المنفذة بأعمال التوريدات والتركيبات طبقا لعرضه الفني المقدم والمقبول فنيا
- الالتزام بأنه لن يعتد بأي محاضر من طاقم الإشراف تؤثر فنيا أو ماليا على العقد الا بعد اعتمادها من السلطة المختصة خلال (١٥) خمسة عشر يوما عمل من تاريخ تحرير المحضر والا يعتبر المحضر لاغى وأن يكون المحضر بموافقة وتكليف رئيس قطاع المشروعات قبل اعتماد السلطة المختصة
- يحق للجنة البت الفني رفض العطاء في حال عدم منطقية الاسعار الموضوعه لأي بند طبقا للسوق المحلي. حتى ولو كان العطاء اقل العطاءات سعرا يلتزم بان جميع البنود تكون مناسبة للسعر السوق الحالي .
- يجب ان يراعي مقدم العطاء أن تكون الأفضلية للمنتج المحلي في تنفيذ مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي مع مراعاة نسبة المكون المحلي في المنتج وذلك طبقا لتكليف السيد وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية.

ثانيا - مجموعة عمل المقاول

- ❖ يجب على المقاول اثناء العمل استخدام أفراد مؤهلين ويكون هناك مهندس (مدير المشروع) مقيد بنقابة المهندسين خبرة في نفس مجال العمل ولاعمال مثيلة ويراعى تقديم ما يثبت ذلك مستنديا للقيام بملاحظه الاعمال وان يكون متواجد بمنطقة العمل وان يفوض تفويضا تاما من المقاول للعمل بالنيابة عنه وان يقوم باستلام وسرعة تنفيذ الاوامر والتعليمات الصادرة إليه من ممثل الشركة (المهندس) ، وفي حالة عدم تواجد مهندس المقاول بالموقع يتم خصم ٦٠٠ج (ستمائة جنيه) عن اليوم الواحد .
- ❖ على المقاول توفير سيارة مناسبة لطاقم الاشراف مكيفة بحالة جيدة اثناء تنفيذ العملية وغرامة عدم تواجدها ٦٠٠ج (ستمائة جنيه) عن اليوم الواحد وتسلم السيارة يوميا من الساعة الثامنة صباحا الى الساعة الرابعة عصرا لقطاع المشروعات.

ثالثا - المشروبات المختلفة للمواد

- ❖ على المقاول القيام بتشوين المواد المختلفة داخل موقع العملية أو مخزن بموقع معطوم لمهندس الشركة ، و ذلك مع استخدام الطرق الفنية السليمة للتشوين، وعمل مظلات مناسبة لحماية المواد المشونة من أشعة الشمس مع المحافظة عليها من العوامل الجوية المختلفة .

رابعا - عينات المواد واختبار الخامات

- ❖ يجب أن تكون الخامات ومواد الإنشاء المستخدمة في العملية مطابقة للمواصفات الفنية الموضحة بالمقاييس الخاصة بالعملية .
- ❖ يكون لطاقم الاشراف الحق في إجراء الاختبارات المعملية أو التحليلات الفنية المطلوبة لجميع بنود العقد و ذلك في أى جهة بحثية تحددتها شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بأسسيوط و الوادي الجديد ، على ان يتحمل المقاول كافة التكاليف الخاصة بذلك، ويجب تقديم العينات عند طلبها لطاقم الإشراف لمعاينتها والموافقة عليها قبل التركيب و لإتمام اجراء الاختبارات اللازمة.
- ❖ جهاز الإشراف له الأحقية في اختيار النوعية المناسبة لجميع البنود بما يتلائم مع مصلحة العمل مع الالتزام بما جاء بعقد العملية و العرض الفني المقدم من المقاول .



خاصة بتداخل وحماية المنشآت

- ❖ ١ - يتولى المقاول إتخاذ جميع الاحتياطات والاجراءات اللازمة لتجنب تلف المنشآت الموجودة ايا كان موقعها فوق أو تحت سطح الأرض ، ويجب على المقاول إعلان الجهات المعنية لحضور معاينة الاعمال المقترحة قبل عملية الانشاء ، والتي يحضرها المهندس المشرف ، وعلى المقاول تدعيم وحماية المنشآت التي تعترض أو تتأثر من مسار خطوط المواسير وغيرها من أعمال أثناء وحتى الانتهاء من عملية الانشاء ويكون المقاول وحده مسؤولاً عن كل التلفيات التي تحدث للمنشآت والممتلكات ، ولا يتحمل صاحب العمل أية مسؤولية أو تكاليف عن تلك أضرار أو التلفيات أو الاصلاحات التي قد تنشأ بسبب ذلك .
- ❖ ٢ - يجب على المقاول حماية المنشآت والمرافق الموجودة سواء كانت فوق أو تحت سطح الأرض من التلفيات ومعاينتها معاينة نافية للجهالة وتحت مسؤولية .
- ❖ ٣ - يجب على المقاول بعد الحصول على موافقة المهندس بدون أية تعويضات إضافية بإعادة المنشآت المتنوعة التي قد تكون أزيلت أثناء العمل الى حالتها الأصلية وأفضل منها .

مسئولية المقاول في حالة الاضرار بالمنشآت والمرافق

- ❖ إذا تسببت العمليات التي يجريها المقاول في تلف أو أضرار بالمنشآت و المرافق و الخدمات الموجودة مثل التليفون و كابلات الكهرباء و مواسير المياه و المجارى وغيرها فإنه يجب توقف تلك العمليات حتى يقوم المقاول بإصلاح و استعادة حالة ما أفسدته العمليات التي يجريها إلى ما كانت عليه ، كما يجب أن يعطى المقاول إدارات المرافق التي قد تتأثر من إجراء عملياته قبل التنفيذ بمدة ٤٨ ساعة وليس للمقاول الحق تحت أى ظرف التعرض لأى مرفق دون الحصول على تصريح مسبق من الجهة المسؤولة و عليه فور الموافقة على طلبه إتخاذ جميع الاجراءات اللازمة نحو حماية المرافق الأرضية الموجودة كما يقوم بحماية أعمدة الكهرباء و التليفونات و إبلاغ المهندس و الجهات المسؤولة عن تلك المرافق قبل إجراء أى عمليات بمدة ٤٨ ساعة ليكون المقاول مسئول مسؤولية كاملة أمام الشركة عن أى تلفيات أو أضرار مع التزمه باستعادة حالة المرافق إلى ما كانت عليه و أن يتحمل كافة نفقات الإصلاح لما قام بإتلاف أثناء العمل ، كما أنه لن يسمح بإنقطاع المياه أو منع الصرف أو أى مرفق آخر بدون سابق انذار أو الحصول على تصريح مسبق ، وفى حالة اعتراض خطوط أى مرفق لعمليات حفر المقاول فإنه يجب الحصول على موافقة صاحب العمل و الجهة المسؤولة عن المرفق و طاقم الاشراف على قطع هذه الخدمة لإجراء الحفر اللازم ثم إعادة المرفق إلى حالته و كفانته و استخدام مواد مماثلة للأصلية بمعرفة المقاول و على نفقته الخاصة على أن يتم عمل الترتيبات اللازمة بحيث تكون فترة إنقطاع الخدمة أقل ما يكون

شروط إضافية

الاختبارات:

- جميع البنود الخاصة بـ (الوصلات - المشتركات - لوحات التوزيع الكهربائية - أجهزة القياس والتصرف بجميع أنواعها - القطع المرنة - المواسير بجميع أنواعها - الظلمبات بأنواعها - الضواغط - الفلاتر - المواير - المحابس بأنواعها) يتم عمل الاختبارات اللازمة بإحدى الجهات البحثية الحكومية الآتية (كلا فيما يخصه) :

- ١- المركز القومى للبحوث .
- ٢- معهد بحوث الهيدروليكا .
- ٣- المركز القومى لبحوث الاسكان والبناء .
- ٤- مركز بحوث تطوير الفلزات بالتبين .
- ٥- الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي .
- ٦- المكاتب الاستشارية بجميع كليات الهندسة التابعة للجامعات الحكومية .



أولاً:- فيما يخص عمل الاختبارات بالهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي:-

وفي حالة عدم تقديم شهادة اختبار من الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي يتم عمل تعليه ١٠% من قيمة البند كاملاً ولا يتم عمل التعلية إلا في حالة توفر الشروط الآتية:-

أ- استيفاء ما يفيد سداد مستحقات إدارة الاختبارات بالهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي (إيصال السداد) لعمل الاختبارات.

ب- تقديم صورة محضر فحص للمهمات المطلوب اختبارها مدون بها صلاحية المهمات المطلوب إستصدار شهادة ومطابقتها للمواصفات من الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي .

وذلك فيما يخص تقديم شهادة الاختبار من الهيئة القومية فقط أما باقي الجهات البحثية لا يتم صرف المستحقات الخاصة بالبند إلا بعد احضار تقارير الاختبار.

ثانياً :- فيما يخص عمل الاختبارات بباقي الجهات البحثية بشرط الآتي :

- يقوم المقاول (الشركة المنفذة) بإحضار المهمات إلى موقع المشروع وتشوينها .
- يتم عمل محضر فحص ظاهري من طاقم الإشراف مدون بها الكميات وتواريخ الإنتاج بالنسبة للمواسير واسم المصنع وايضاً يشترط ذلك في جميع المهمات من محابس وقطع وخلافه أو المهمات الكهروميكانيكية (المهمات الكهروميكانيكية يمكن الاستثناء بفحصها في المصنع عن طريق طاقم الإشراف).
- يتم اختيار العينات من المواد المشونة في الموقع عن طريق طاقم الإشراف ولا يتم الاختبار في الجهة البحثية إلا في تواجد طاقم الإشراف.
- في حالة عدم تقديم تقارير الاختبار من الجهات البحثية يتم تعلية البند كاملاً لحين احضار تقارير الاختبار.
- على المقاول تقديم محضر تكسير مكعبات عن الأعمال الخرسانية لكل عينة عند الصب حتى ٢٥ م^٣ .
- على المقاول تقديم شهادات بلد المنشأ والافراج الجمركي للأصناف المستوردة .
- يلتزم المقاول احضار تصريح تكسير الاسفلت وإعادة الشئ لأصله من الجهات المعنية وتصريح المرور أن وجد وتحتمل الجهة المالكة قيمة التصاريح طبقاً لعقد الاتفاق الذي يتم ابرامه مع الجهة المالكة والمحافظة على ان يلتزم المقاول بعرض الحفر المدرج بالمقاييس وفي حالة اتلافه لعرض اكبر من المحدد بامر الشغل سيتحمل المقاول قيمة رد الشئ لأصله طبقاً لعقد الاتفاق المبرم .
- يلتزم المقاول بأزالة الاتربة الناتجة عن أعمال الحفر من الموقع ورفعها في حينه وفي حالة عدم ازالة الاتربة سيتم أخطاره بخطاب لأزالة الاتربة في موعد أقصاه ٤٨ ساعة وفي حالة عدم ازالة الاتربة سيتم أزلتها بواسطة معدات الشركة وعلى نفقته الخاصة نظير مبلغ (١٥٠ ج) لكل متر مكعب .
- على المقاول ازالة اى عوائق للعمل ويتم إعادة رد الشئ لأصله او على حسب ما يراه طاقم الاشراف .
- على المقاول تقديم شهادات بلد المنشأ والافراج الجمركي للأصناف المستوردة لأي بند من بنود العقد مع الالتزام بتقديم شهادة الاختبار المعتمدة من الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي.
- في حالة وجود اختلاف في اى بيانات وارده في المستندات تكون اولويات المستندات كالاتى :-

١ - جدول الفئات والكميات
٢ - الشروط والمواصفات الفنية

٤

١٣

المواصفات الفنية لعملية / استكمال شبكة المياه بالمنطقة الصناعية بعرب مطير بالكوم الاحمر ودق وتنفيذ عدد ٢ بنر بالحفار الميكانيكي بمحطة الحبايشة بساحل سليم لتغذية المنطقة الصناعية بعرب مطير بالكوم الاحمر

مدة تنفيذ العملية:- اربعة اشهر من تاريخ استلام الموقع

مدة الضمان :- لمدة إثني عشرة شهراً من تاريخ الاستلام الابتدائي

لغة المكاتبات :- يجب أن تكون جميع المكاتبات المتبادلة بين المالك والشركة المنفذه باللغة العربية .

التنفيذ والتركيب :

التنفيذ يتم طبقاً للمواصفات الفنية وأصول الصناعة وتعليمات جهاز الإشراف والشروط العامة والخاصة للعملية مع تحقيق مواصفات الكود المصري.

أولاً: شبكة المياه

- بالنسبة للبند الخاص بتركيب المواسير:-

■ فإن الحفر يتم في أي نوع من أنواع التربة ما عدا الصخرية على ألا يقل عمق الردم فوق الراسم العلوى للماسوره عن ١ م حتى سطح الأرض الصلبة و استكمال أعمال الحفر والنزح السطحي للمياه و سند جوانب الحفر إذا لزم الأمر- مع الردم و غسيل الخطوط و عمل الفتحات والشنايش بالغرف القديمة و التحبش عليها بالمونة الاسمنتية وتسوية الأرض ونقل ناتج الحفر من الاتربة للمقابل العمومية و طبقاً لما جاء بكراسة الشروط و المواصفات الفنية و البند يشمل تقديم شهادة الاختيار من جهة بحثية معتمدة .

■ في حالة أن يكون عمق الحفر ٦٠ سم : ١م و ذلك لوجود موانع أو معوقات تمنع الحفر بالأعماق المطلوبة طبقاً للمواصفات و الشروط الفنية ، يتم الردم بخندق الحفر بالرمال الحرشة المتدرجة حتى سطح الأرض الصلبة، ويتم الدمك جيداً دمكاً يدوياً على طبقات لا تزيد كل طبقة عن ٢٥ سم حتى سطح الأرض - على أن يتم محاسبية المقاول بخضم فرق السعر بالنسبة للحفر والرمل - بشرط موافقة السلطة المختصة أولاً على الدراسة السعرية الخاصة بالخضم مع توضيح كامل للمعوقات و الموانع التي اعترضت التنفيذ طبقاً للمواصفات و الشروط الفنية .

■ الزلط والرمل المستخدم في بنود التركيب و تنفيذ الغلاف من النوع الجيد و طبقاً للمواصفات وحسب تعليمات جهاز الإشراف .

- بالنسبة لغرف المحابس:-

- يتم تنفيذ الغرفة من الخرسانة العادية و يجب أن تلائم المسافات المطلوبة لتركيب القطع و المحابس ، و السلمه عباره عن سيخ حديد قطر ٢٥ مم بعرض ٣٥ سم و بروز ١٥ سم و يدق بالحائط لمسافه ١٥ سم بمسافات بارتفاع ٣٠ سم من بداية رقبه الغرفة و الفنة تشمل أعمال الحفر في جميع أنواع التربة ما عدا الصخرية

- و الفنة تشمل نزح المياه السطحية إن وجدت و سند جوانب الحفر ثم الردم بالرمال النظيفة الموردة المتدرجة الخالية من الحصى و التسوية حتى سطح الرض مع رفع و نقل جميع المخلفات الناتجة الى المقابل العمومية طبقاً للمواصفات الفنية و أصول الصناعة و بناء على تعليمات طاقم الاشراف و مواصفات الكود المصري و تكون كالاتي :



- ❖ خرسانة الأرضية وخرسانة الميول وخرسانة الحوائط: من الخرسانة العادية ذات السطح الاملس بسمك لا يقل عن ٢٥ سم للأرضية ، الخرسانة تتكون من ٠.٨ م^٣ زلط ، ٣ م^٣ ٠.٤ رمل ، ٣٠٠ كجم أسمنت بورتلاندى مقاوم للكبريتات على أن تكون المسافة الرأسية بين الارضية الخرسانية وراسم الماسورة السفلى لا تقل عن ٠.٤٠ م ،
- ❖ يتم عمل العزل من الداخل بمواد ايبوكسية (الديكور VI او ما يماثلها) وجهين متعامدين والعزل من الخارج بيتومين مؤكسد على البارد ثلاثة اوجه ويتم الردم حول الغرفة برمال نظيفة موردة من خارج الموقع .
- ❖ السقف المسلح: سمك السقف لا يقل عن ٢٥ سم والتسليح كما هو موضح بالرسومات المرفقة بالمقاييس ومونة الاسمنت للسقف تتكون من ٠.٨ م^٣ زلط ، ٣ م^٣ ٠.٤ رمل ، ٤٠٠ كجم أسمنت بورتلاندى وحديد التسليح لا يقل عن ١٢٠ كجم/م^٣.
- ❖ الغطاء والشمير: يتم توريده وتركيبه من مواد راتنجية ذات الخواص الميكانيكية العالية والمقاوم للتآكل بقطر ٧٦ سم ، و يتحمل احمال لا تقل عن ٢٥ طن ، مع تقديم عينة لاعتمادها لجهاز الإشراف لاعتمادها قبل التركيب و لا يسمح بالتركيب دون اعتماد جهاز الإشراف للعينة وتقديم تقرير الاختبار من جهة بحثية معتمدة . مع مراعاة أن تكون الأغشية مركبة داخل البراويز بإحكام وفي نفس المستوى لتجنب أى ثقفل بين الغطاء والبرواز فى حالة المرور الثقيل عليها مع احضار شهادة المنشأ والافراج الجمركى للأنواع المستوردة .

- يقوم المقاول بتركيب وصلات الفك والتركيب بجوار كل محبس يتم تركيبه داخل الغرفة الجديدة التى يتم انشاؤها والمسافة تسمح بالفك والتركيب وكذلك أيضاً يتم تركيب وصلات الحائط اللازمة من الزهر المرن GGG٥٠ على أن يتم حساب كل من وصلات الحائط ووصلات الفك والتركيب بالعدد مع تقديم تقرير الاختيار من جهة بحثية معتمدة لوصلات الفك والتركيب ووصلات الحائط ويلتزم المقاول بجميع المواصفات الفنية للغرفة طبقاً لما هو موضح بالرسومات التفصيلية المرفقة بالمقاييس وفى حالة تعذر تحقيق المواصفات الفنية كما جاء بكراسة الشروط لا يتم التعديل بالمواصفات الفنية الا بعد العرض وموافقة السلطة المختصة .

الردم بعد التركيب

- فى الشوارع الغير مسفلتة و الترابية التى سيتم العمل بها يتم الردم بخندق الحفر بالرمال الحرسية المتدرجة بـ ٢٠ سم أسفل الماسورة ، و أعلى الماسورة بـ ٣٠ سم من الراسم العلوى للماسورة ، يستكمل باقى خندق الحفر بناتج الحفر - على أن يكون ناتج الحفر من تربة جافة و ذات تدرج حبيبي و خالية من الحجارة و كسر الأسفلت و جذوع الأشجار و الأخشاب و خالية من الأملاح و المواد الضارة و التربة الطفلية ويتم الدمك جيداً دمكاً يدوياً على طبقات لا تزيد كل طبقة عن ٢٥ سم حتى سطح الأرض مع رفع المخلفات الى المقالب العمومية .
- أما فى حالة الشوارع المسفلتة يتم الردم بخندق الحفر بالرمال الحرسية المتدرجة أسفل الماسورة بـ ٢٠ سم وأعلى الماسورة بـ ٣٠ سم من الراسم العلوى للماسورة ، ثم يستكمل باقى خندق الحفر بالرمال النظيفة المتدرجة الخالية من الحصى حتى قرب سطح الأرض مع الدمك جيداً على طبقات دمكاً يدوياً أو ميكانيكياً على طبقات لا تزيد كل طبقة عن ٢٥ سم حتى سطح الأرض مع رفع المخلفات الى المقالب العمومية من كسر اسفلت و حجارة و خلافه .

محابس المياه :

- المحابس من النوع الزهر المرن GGG٥٠ و طبقاً لمواصفات الكود المصرى لهذه الأعمال
- نظام التخريم PN ١٠
- الفتل (أعمود التشغيل) من مادة الاستنلس ستيل أو من صلب كروم (١٣%) .
- مع تقديم شهادات الاختبار من جهة بحثية معتمدة .
- جميع المسامير المستخدمة من الحديد المجلفن .

الدعامات :

تصب هذه الدعامات فى مواقعها التى تحدد بمعرفة المهندس أثناء و بعد تركيب المواسير عند مواقع الكيعان والتهيأت و المساليب و نهايات الخطوط و كقاعدة للمحابس و تكون الخرسانة المستخدمة بالنسب الآتية : (زلط ٠.٨٠ متر مكعب ، رمل ٠.٤٠ متر مكعب ، أسمنت ٣٥٠ كجم) ، و يجب أن تترك للشك لفترة لا تقل عن ٤٨ ساعة بعد صبها و قبل اختبار خط المواسير على أن تكون الدعامات بالابعاد المناسبة حسب الطبيعة و حسب اصول الصناعة و تعليمات طاقم الاشراف و طبقاً للمواصفات الفنية بالكود المصرى لهذه الاعمال .



١٢
١٣

ضغوط الاختبار للمواسير :

يتم اختبار خطوط المواسير بالموقع على ضغط مائومترى ١.٥ ضغط التشغيل و ثبات الضغط لمدة لا تقل عن نصف ساعة بدون تغيير .

المياه المستخدمة فى التجارب :

يقوم المقاول بتوفير المياه المطلوبة للأعمال والاختبار لشبكات المواسير والأجهزة والمعدات..... إلخ وذلك على حسابه ويمكن للمقاول أن يحصل على المياه من الأماكن التى يحددها له مسئولو الشركة بعد تركيب المواسير والعدادات والخراطيم والحفريات اللازمة... إلخ مع مراعاة أنه لن يسمح بأى سوء إستخدام لمصادر المياه من جهة المقاول ، و يتم محاسبة المقاول على كمية المياه المستخدمة فى التجارب طبقاً للوائح و قوانين شركة مياه الشرب والصرف الصحي بأسسيوط .

غسيل خطوط المواسير :

يقوم المقاول على نفقته و تحت مسئوليته بعد الانتهاء من تركيب خطوط المواسير وملحقاتها و اختبارها و الردم عليها بغسيل المواسير بمياه نقيه و تصريفها من محابس الغسيل و المركبة على الخطوط إلى المجارى العمومية و يجب أن تستمر عملية الغسيل لمدة كافية لإزالة الشوائب و الأوساخ من داخل المواسير حتى تبدو المياه بعد الغسيل عديمة اللون و الرائحة و خالية من الشوائب و الرواسب ، و يتم محاسبة المقاول على كمية المياه المستخدمة فى غسيل الخطوط طبقاً للوائح و قوانين شركة مياه الشرب والصرف الصحي بأسسيوط .

ثانياً: دق الآبار بالحفار الميكانيكى :-تحديد نقطة الغز و تجهيز الموقع :

يتم تحديد نقطة الغز لكل بئر على حده بمعرفة رئيس قطاع المعامل بالشركة بالتنسيق مع طاقم الاشراف بمعرفة طاقم الاشراف ومدير المحطات بالمنطقة وعلى الشركة المنفذة الالتزام بها. وعلى الشركة المنفذة أن يتخذ من جانبه كافة ما يلزم من اعمال واجراءات لنقل الآت الحفر والمعدات الى موقع الآبار على نفقته الخاصة كما تتحمل الشركة المنفذة قيمة التعويضات او الاجارات او غيرها التى تستحق للغير نتيجة الموقع وتوصيل وتشوين مهماته ومعداته وذلك مع عدم الاضرار بالزراعات أو الجسور أو المنشآت المملوكة للغير واذا حدث اى ضرر للغير فإن الشركة المنفذة يتحمله بالكامل.

- حفر الجسه الإختبارية :-

- يتم باستخدام بنطة قطرها ٨.٥ بوصة مع ضبط الدرك فى اتجاه راسى وباستخدام سائل الطفلة من النوع الجيد مع أخذ عينات من التربة أول بأول من كل متر طولى وتجفيف العينات مع وضعها فى أكياس من القماش أو البلاستيك ويكتب رقم العينة بخط واضح وبعد الوصول إلى الطبقات الحاملة للمياه " الرمال الجرشة " يلتزم الشركة المنفذة بالتنزول حسب التعليمات من المهندس المشرف على التنفيذ حتى العمق المطلوب وإذا توقف الحفر لوجود طبقات من الجرانيت أو الصخوروالتي يتعذر معها الدق بهذه المعدة يتم تغيير نقطة الغز ويستمر فى الحفر للعمق المطلوب وعند إنتهاء الحفر وفحص العينات وثبوت الطبقات الحاملة للمياه تصدر التعليمات للمقاول بإنزال مواسير بلاستيك قطر ٤ " سادة ضغط ١٠ بار ومفلترة ضغط ١٠ بار " مفلترة بالليزر والفلتر مكسى بطبقتين سلك من الحصيرة البلاستيك ذات اخرام مناسبة وبالطول المناسب مع إجراء غسيل البئر من الطفلة تماما بالكميوسور لمدة لا تقل عن ٨ ساعات حتى تكون البئر خالية تماما من الطفلة والمواد العالقة بها ووضع الزلط الرفيع فى الفراغ بين الجسه والمواسير البلاستيك قطر ٤ " ويتم بعد ذلك أخذ عينات المياه لتحليلها كيميائيا بواسطة معامل الشركة ثلاث مرات بواسطة كميوسور هواء ودفع كافة الرسوم المقررة لتحليل هذه العينات كيميائيا وفي حالة عدم ثبوت صلاحية العينات يحاسب الشركة المنفذة على فئة الجسه فقط وفي حالة ثبوت صلاحية عينات المياه يقوم الشركة المنفذة بعمل الدراسة الهيدروليجية لاثبات صلاحية الموقع والخطط المأمونية وتسليمها لقطاع المعامل لانتهاء باقى الاجراءات.

أعمال الحفر:

- يتم تنفيذ حفر الآبار حفرا ميكانيكيا باستخدام طريقة الحفر الدوراني وباستخدام سائل الطغلة (بنتونيت) ويجب ان يكون سائل الطغلة المستخدم من اجود الاصناف وتقبلها الشركة كما يجب ان تكون معدات الحفر بالقدرة والكفاءة التي تكفل :
- ١- الحفر بالاقطار والاعماق المطلوبة بالقدرة و السرعة.
 - ٢- انزال المواسير والمصافي بالاوزان والاقطار المطلوبة.

وسوف يكون الشركة المنفذة مسؤولا مسؤولة كاملة عن حدوث تماسك خط الحفر والمواسير والمصافي بالبنر ايا كانت الاسباب التي ادت الي ذلك مع تحمله الكامل لكافة ما سببته على ذلك من العمليات اللازمة لأصطيادها واعادة ثقب الحفر الي ما كان عليه واستئناف العمل.

أعمال الجسات الجيوكهربية:

يلتزم الشركة المنفذة بمعرفته وعلى نفقته بعمل جسات جيوكهربائية لمواقع الآبار المقترحة عن طريق احد المعاهد البحثية المتخصصة والذي تقبله الشركة على ان يقدم تقرير يشتمل على:

- ١- التباينات الصخرية والسمك المشبع بالماء.
- ٢- المنسوب الاستاتيكي للمياه.
- ٣- عمق الحفر المقترح.
- ٤- درجة ملوحة المياه المتوقعة

تصوير الجسة

يقوم الشركة المنفذة بعمل التصوير الكهربى والاشعاعي للجسة وذلك فى وجود المهندس المشرف وحسب عمق الجسة الذى حدده المهندس المشرف سابقا ويشمل التصوير الكهربى: منحنى الجهد الذاتى (S.P). وكذلك منحنى المقاومة (SHORT NORMAL & LONG NORMAL) والتصوير الاشعاعي بمنحنى جاما (RAY-Y). ويقوم الشركة المنفذة بطبع منحنيات التصوير فى الموقع ويتم التوقيع عليها من قبل المهندس المشرف ومهندس الشركة المنفذة ويتم تسليم صورة منها للمهندس المشرف مع التصنيف العينى لتقديمها الى قطاع الدعم الفنى لمياة الشرب ويقوم الشركة المنفذة بالتنسيق مع طاقم الاشراف لاعداد التصميم المقترح للبنر مع مراعاة جميع العوامل التى قد تؤثر على تصرف البنر ومنها المسافة بين الابار وفى خلال مده لا تزيد عن ٤٨ ساعة من عمل التصوير تلتزم الشركة المنفذة بتقديم التصميم المقترح منه ومذكرة تفسيرية معتمدة منه لنتائج التصوير الى الشركة لإعتماد التصميم والبدء فى التنفيذ .

تركيب المواسير والمشمطات اللازمة للبنر الانتاجى :

- المواسير السادة :

يجب أن تكون مواسير بلاستيك قطر ٣١٥ مم وسمك ٤.٢٣ مم وضغط تشغيل ١٦ جوي إنتاج إحدى الشركات المنتجة للمواسير المعتمدة لدى الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي تفيد بأن المواسير مختبرة وعلى الشركة المنفذه احضار شهادة اختبار معتمدة من الهيئة او من جهة بحثية معتمدة على أن يتم توصيل المواسير ببعضها بواسطة السن والجلية وأن تكون الجلب بسمك لا يقل عن سمك المواسير(نفس نوعية المواسير)

ملحوظة: يجب عند تشوين المواسير البلاستيك للابار بتشوينها بطريقة صحيحة للمحافظة على استقامتها وسوف يكون الشركة المنفذه مسؤولا مسؤولة كاملة عن حدوث تماسك المواسير والمصافي بالبنر ايا كانت الاسباب التي ادت الي ذلك مع تحمله الكامل لكافة ما سببته على ذلك من العمليات اللازمة لأصطيادها واعادة العمل الي ما كان عليه واستئناف العمل.

- مواسير الفلاتر:

يجب أن تكون الفلاتر من نفس نوعية المواسير السادة قطر ٣١٥ مم وسمك ٤.٢٣ مم وضغط جوي ١٦ جوي مختبرة من إحدى الشركات المنتجة والمعتمدة لدى الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي وعلى الشركة المنفذه احضار شهادة اختبار معتمدة من الهيئة او من جهة بحثية معتمدة تفيد بأن مواسير الابار مختبرة وعلى أن يتم كسوة المواسير بالسلك البلاستيك طبقتين من سلك الحاصرة البلاستيك الذى

✓

١٣

١٥

لا تزيد فتحاته عن ٥,٥ مم على أن يتم توصيل المواسير ببعضها بواسطة السن والجلبية وأن يتم تفتيحها بواسطة الليزر ويتم التغليف حسب اصول الصناعة وتعليمات طاقم الاشراف مع مراعاة الاتي:-

- ١- لا يتم البدء فى تنزيل المواسير الا بعد تشوين الزلط اللازم لعمل الغلاف الزلظى المطابق للمواصفات بالموقع للجسة والبنر الانتاجى وكذلك وجود الكمبروسور اللازم لعملية التطهير. وأن يكون الزلط من النوع المستدير ولا يوجد به أى كسر أقطار من ٣مم:٦مم.
- ٢- لا يتم البدء فى التنزيل الا بعد فحص المواسير من قبل المهندس المشرف والتأكد من وجود جميع المواسير بالاطوال التى تفى بتنفيذ التصميم المعتمد من طاقم الاشراف ومطابقة المواسير للمواصفات واجراء الاختبارات اذا لزم الامر.
- ٣- يجب ان تظل المواسير بعد اتمام تنزيلها مرتفعة عن سطح الارض بحوالى ٨٠ سم ويتم عمل غطاء محكم لفوهه البنر للمحافظة عليه حتى يتم تركيب الطلمبة فيما بعد وتكون المواسير رأسية تماماً.

- الغلاف الزلظى

يجب على الشركة المنفذه ان يقوم بمعرفته وتحت مسنوليته بتوريد وعمل الغلاف الزلظى حول مواسير البنر للجسة والبنر الانتاجى بكامل عمقها وذلك بمجرد اتمام تنزيل مواسير البنر مع استثناء الجزء العلوى وهو عبارة عن سمك الطبقة الطينية الذى سيصدر ملؤها بمونة الاسمنت ويراعى فى الغلاف الزلظى أن يكون من الحجم المناسب بحيث يكون قطر حبيباته مساويا لحوالى خمسة أضعاف قطر حبيبات الطبقة الحاملة للمياه ويجب أن يكون الزلط من النوع الطبيعي الصلد كامل الاستدارة (فى حدود من ٣-٦مم) وخالى من الشوائب والمواد الناعمة ويتم غسله جيدا قبل انزاله بالبنر مع العلم انه سيتم رفض الزلط المجروش ميكانيكيا ويجب أن يتم تنزيل الغلاف الزلظى فور الانتهاء من تنزيل المواسير مباشرة كما يجب الانتهاء من تنزيهه فى مدة لا تتجاوز ٤ ساعات حتى لا يؤثر ذلك على تهايل جدار الحفر أو تهايل الطبقة الطينية العليا وتخللها للغلاف الزلظى .

- تطهير البنر:-

بعد الانتهاء من تنزيل الغلاف الزلظى وكذلك عملية الغسيل يقوم الشركة المنفذه بمعرفته وتحت مسنوليته باجراء عملية تطهير البنر باستخدام كومبروسور ولا يقل الضغط الناتج منه عن ١٤ ضغط جوى حتى خروج المياه بصفة مستمرة وبدون تقطيع ونظيفة تماماً وخالية من الشوائب والرمال الناعمة مع نهو الأعمال وعمل الدراسة الهيدروليكية للبنر والخطط المأمونية لاجراء تجارب الضخ وتحديد الحرم الامن للبنر ويتم تسليمها لقطاع المعامل لانتهاء باقى الاجراءات واخذ عدد ٣ عينات مياه كيميائى وبكتولوجى بمعرفة معامل الشركة للمياه بالنسبة للابار التى تنفذ باستخدام الحفار الميكانيكى.

والشركة المنفذه مسنول مسنوليته كامله عن توصيل المياه الناتجة عن التطهير الى اقرب مجرى مائى مع عدم الاضرار بالزراعات او الجسور او المنشآت القريبه من الموقع وفى حاله وجود اى اضرار للغير يتحملها الشركة المنفذه بالكامل.

- تغليف مواسير البنر السادة بالاسمنت:

بعد وضع طبقات الحصى والتأكد من ملئ الفراغ بالكامل حول المصافى وحتى الارتفاع المطلوب توضع طبقه من الرمال الرفيعه ذات الحشوة الزلظيه بارتفاع لا يتجاوز (٥ متر) ثم يبدأ بعدها عملية تغليف مواسير السادة بخلطة من الاسمنت اللبائى بطريقة الضغط من اسفل الى اعلى وحتى منسوب سطح الارض ويتم ذلك بخفض منسوب المياه فى الفراغ حتى لايتسبب فى تخفيف مواد التغليف ثم يتم ضغط الاسمنت اللبائى المكون من الاسمنت المقاوم للكبريتات. ويكون نسبة الماء ٢٢ لتر لكل ٥٠ كجم اسمنت _ من اسفل الى اعلى حتى يظهر الاسمنت اللبائى على سطح الارض. وبطريقه يعتمدها المهندس المشرف على تنفيذ العمليه .

- توريد وتركيب الطلمبة بمشتملاتها للبنر الانتاجى والربط على خط الطرد:-

توريد وتركيب طلمبة غاطسة ٣٠/٣٠٠/٣٠٠ ورفع مانومتري ٥٥ متر كاملة بالمشتملات من خط الانتاج وطبة البنر والكوع ومحبس عدم الرجوع ومحبس السكنينة والكابلات الغاطسة بالطول المناسب واللوحات الكهربائيه والحساسات وتركيب على مسؤلية الشركة المنفذه مع توريد وتركيب خط طرد المواسير الحديد قطر ٦" وتجميعه على خط الطرد بكل ما يلزم من دقارات وقطعيات وتوصيل التيار الكهربى من المحول للبنر.

- التجربة والاستلام :-

بعد اتمام انزال المواسير السادة والفلتر وغسيل البئر يقوم الشركة المنفذه بتركيب طلمبة أعماق (بمعرفة الشركة المنفذه للتجربة فقط) متعددة المراحل ذات تصرف مناسب لتجربة تصرف البئر بوصلات مناسبة لعمق البئر .

* وعلى الشركة المنفذه توريد ٥ كيلوجرام كلور الخاص بتطهير المياه لكل بئر على أن يكون تركيزه بالنسب المناسبة حسب المطلوب ويتم اختبار الكلور بقطاع المعامل بالشركة لاثبات صلاحيته على ان يتحمل الشركة المنفذه مصاريف تحليل الكلور.



المواصفات الفنية للظلمية

- ١- قطر مواسير البئر المراد تركيب الظلمبات عليه ٣١٥ مم من الخارج من البلاستيك.
- ٢- قطر الظلمبة بالمحرك لا يزيد عن ٨ بوصة شامل واقي الكابلات .
- ٣- جسم الظلمبة من الزهر العالى الجودة GG٢٥ طبقاً للمواصفات الاوروبية (Nama standar).
- ٤- جميع مراحل الظلمبة BOWLS وبلف عدم الرجوع NON return Valve مربوطة ببعضها بواسطة مسامير مصنوعة من الصلب الغير قابل للصدأ.
- ٥- بلف عدم الرجوع NON return Valve مصنوع من نفس مواد صنع الظلمبة ومن نفس بلد صنع الظلمبة ويكون الجزء المتحرك فيه مصنوع من الصلب الغير قابل للصدأ ويكون البلف منتهياً من أعلى بفلاتشة.
- ٦- ريش الظلمبة impellar مصنوعة من الصلب المسبوك الغير قابل للصدأ (٣١٦ casted stainless steel) أو البرونز الخالى من الزنك وتكون مثبتة على عمود الظلمبة بواسطة خوابير من الصلب الغير قابل للصدأ أو جلب مشروحة مع ارفاق الكتالوجات الاصلية والمنحنيات التى تبين السرعة - التصرف - الرفع المانومتري وخلافه مع تقديم جميع المستندات اللازمة من افراجات جمركية - بلد المنشأ - والاختبار للأشكال المستوردة ، وكذا تقديم شهادة اختبار معتمدة من الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي للظلمبة بمشتملاتها من محرك مع بيان الرفع والتصريف والاتزان للظلمبة.

ثانياً المحرك الكهربى الغاطس :-

- ١- القطر الاسمى للمحركات الغاطسة يكون مناسباً لنفس قطر الظلمبة
- ٢- المحركات الغاطسة مطابقة للمواصفات القياسية NEMA S. T.D قابل لاعادة اللف Rewind able
- ٣- المحركات تعمل بتيار متردد ثلاثى الوجة ٣٨٠/٦٦٠ فولت " ستار - دلتا " ٥٠ هرتز في الثانية
- ٤- درجة احكام الحماية المحركات الغاطسة IP٦٨.
- ٥- الجسم الخارجى للمحرك Stator Housing مصنوع من الصلب الغير قابل للصدأ استنلس استيل
- ٦- سرعة دوران المحرك لا تزيد عن ٢٩٠٠ لفة/د
- ٧- أن يكون المحرك من نفس نوع ماركة الظلمبة ومن نفس بلد الصنع .
- ٨- يجب أن يكون المحرك مزود بحساس أو سنسور لإرتفاع درجة الحرارة يوصل بلوحة التوزيع للفصل عند زيادتها وايضاً لقراءة درجة الحرارة (Tem- Cont.) .
- ٩- قدرة المحرك تكون أعلى من القدرة الممتصة للظلمبة ب ٢٥%

ثالثاً : الكابلات الغاطسة (البحارى) :-

- ١- الكابلات من النوع الغاطس ومصمم للعمل حتى ٤٥ درجة مئوية
- ٢- الكابلات يفضل صناعة أوروبية مطابقة للمواصفات HOVRNF ومصنوعة من النحاس الشعر المعزول بطبقتين من المطاط ذات مقطع دائرى أو مبطط مرنة بحيث لا يقل أقل قطر للإثناء دون إتلافه عن ثلاثة أمثال قطر الكابل.
- ٣- الكابلات متصلة بكابلات المحرك الغاطس كاملة ولا يسمح بأى وصلات بها باستثناء وصلة واحدة عند محرك الظلمبة وذلك طبقاً للاطوال التى تحددها الادارة والوارد اجمالها بجدول الفئات الرئيسى والوصلة بين كابل المحرك والكابل الطولى تكون مضادة للمياه.

رابعاً : مواسير الرفع :-

- *- من المواسير قطر ٥ بوصة من الحديد المجلفن من الداخل والخارج على الساخن .
- ١- يتم لحام الفلاتشات مع المواسير من الداخل والخارج طبقاً لاصول الصناعة وملاحظة ان اخر فلاتشة من فلاتشات المواسير التى ستكون خارج البئر تكون قطر ٦ بوصة تركيب عليها المحابس وعدادات القياس على طرف الظلمبة وتكون بين كل فلتشتين وردة من الحديد المفرز لتركيب الجوان المبروم وكل فلتشة بها عدد من الفتحات لمرور الكابلات وماسورة البيزومتر.
- ٢- الجوانات مبرومة مصنوعة من اجود انواع المطاط ومناسبة لابعاد الفلاتشات .
- ٣- طبقة البئر تكون بقطر لا يقل عن ١٦ بوصة بسمك لا يقل عن ٢٥ مم وبها فتحات الكابلات ومواسير البيزومتر.

Handwritten signature or mark.

Handwritten signature or mark.



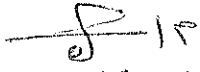
استخراج التصاريح :

يقوم المقاول باستخراج التصاريح اللازمة من الجهات المسئولة عن الطرق والرئ والتليفونات والكهرباء وخلافه والشركة سوف تقوم بإعطاء المقاول خطابات لهذه الجهات طبقاً للائحة شركة مياه الشرب والصرف الصحي بأسسيوط ، على أن تتحمل شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بأسسيوط و الوادي الجديد من اعتماد المشروع كافة التكاليف الخاصة بالتصاريح المذكورة دون التأمين.

حق سحب الاعمال من الشركة المنفذه

للمالك الحق في سحب الأعمال أو إلغاء العقد من الشركة المنفذه وذلك طبقاً لشروط سحب الاعمال الواردة بلائحة الشركة والخاصة بشروط العقود والمشتريات.


مدير ادارة بحوث المشروعات للأعمال الميكانيكية


م/ مروة محمد تمام

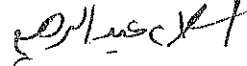
مهندسى بحوث مشروعات


م/ اسراء محمد علي - هيام محمد محمد

رئيس قطاع المعامل


ك/ اسلام محمد حسنين


قطاع المعامل


ك/ اسلام عبد الرحيم


رئيس قطاع المشروعات


م/ محمد عثمان عبد العزيز

مدير عام الإدارة العامة لبحوث المشروعات


م/ حنان ناجح عبد السيد

رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب


مهندس/
محمود شحاتة محمد

المقاييس التقديرية

استكمال شبكة المياه بالمنطقة الصناعية بهرب مطير بالكوم الاحمر ودق وتنفيذ عدد ٢ بنريالبحار الميكانيكي بمحطة الحيايشة بساحل سليم لتغذية المنطقة الصناعية بهرب مطير بالكوم الاحمر

		١٧٠	كجم	بالكجم / توريد وتركيب قطع خاصة من الزهر المرن المختبر من احدي المسابك المعتمدة لدى الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي وهي عبارة عن برادات ومشتريات وأكواع ومساليب أو أى قطع يتم الاحتياج اليها من الزهر المرن والفنة تشمل توريد وتركيب الأوشاش والجوانات والمسامير والصواميل والورد اللازمة وجميع ما يلزم التركيب مع عمل السندات والدعامات الخرسانية اللازمة للتثبيت كما هو وارد بمراسة الشروط والمواصفات مع تقدير حجم الخرسانة المطلوبة طبقاً لنوتة حسابية تعتمد من المهندس المشرف مع تقديم شهادة الاختبار للقطع من جهة بحثية معتمدة تام مما جميعه حسب اصول الصناعة وتعليمات طاقم الاشراف وحسب المواصفات الفنية بالكود المصرى لهذة الاعمال.
				بالعدد / توريد وتركيب قطع خاصة من الحديد المجلفن بالأوشاش طبقاً لما هو موضح أدناه وطبقاً للبيند الخاص للمواسير الحديد المجلفن والفنة تشمل الحفر والردم وكل ما يلزم التركيب من صواميل و مسامير و أسانك و ورد وجوانات و الفلانشات اللازمة و خلافه. تام مما جميعه حسب المواصفات الفنية بالكود المصرى لهذة الاعمال .
		٢	بالعدد	• مشترك حديد مجلفن بالأوشاش ٦/ ٨ " .
		٢	بالعدد	• كوع حديد مجلفن قطر ٨ " (٩٠) والوش سمك ١٥ مم
		٢١٠	٢م	٧ م : تكسير اسفلت الطبقة الاولى حتى ١٠ سم ويعرض الحفر ونقل ناتج التكسير للمقابل العمومية .
		٢١٠	٢م	٢ م : تكسير اسفلت الطبقة الثانية من ١٠ سم و يعرض الحفر ونقل ناتج التكسير للمقابل العمومية .
				٨ بالمقطوعية / عمل قطعية مزدوجة على مواسير البلاستيك أو أسبستوس و الفنة تشمل الحفر و الردم طبقاً للمواصفات الفنية السابقة وتجهيز القطعية وتركيب القطع المطلوبة مع توريد و تركيب ما يلزم التركيب من صواميل و مسامير و جوانات و ورد و ما يلزم التركيب مع عزل جميع البنود المصنوعة من الحديد بمادة عازله مناسبة تام مما جميعه حسب اصول الصناعة وتعليمات طاقم الاشراف وحسب المواصفات الفنية بالكود المصرى لهذة الاعمال . (القطعيات بالنسبة للمواسير ذات الأقطار الاكبر من ١٢ " يتم عملها لربط الشبكة الحاملة بشبكة التوزيع)
		١	بالمقطوعية	• قطعية على مواسير بلاستيك أو أسبستوس قطر (٢٢٥) مم . (٨ ")

مدير ادارة مياه

عبدالله محمد

١٤

✓

المقاييس التقديرية

استكمال شبكة المياه بالمنطقة الصناعية بعرب مطير بالكوم الاحمر ودق وتنفيذ عدد ٢ بنري بالحفار الميكانيكى بمحطة الحيايشة بساحل سليم
لتغذية المنطقة الصناعية بعرب مطير بالكوم الاحمر

				٩ بالعدد/ توريد وتركيب محبس زهر مرن (ض.ع) بالأوشاش و الفنة تشمل الحفر والردم و توريد وتركيب الأوشاش والجوانات و المسامير و الصواميل و الورد و الطارات اللازمة وجميع ما يلزم التركيب مع عزل جميع البنود المصنوعة من الحديد بمادة عازله مناسبة مع تقديم شهادة الاختبار من جهة بحثية معتمدة تام مما جميعه حسب اصول الصناعة و تعليمات طاقم الاشراف وحسب المواصفات الفنية بالكود المصرى لهذة الاعمال.
		١	بالعدد	• محبس زهر مرن قطر ٤" ض.ع (سكينة)
		٢	بالعدد	• محبس زهر مرن قطر ٨" ض.ع (سكينة)
				١٠ <u>بالمقطوعة</u> / إنشاء غرفة محابس من الخرسانة العادية تلازم المسافات المطلوبة لتركيب القطع و المحابس ، و المسافة تسمح بالفك و التركيب . وذلك طبقا للرسومات المرفقة بكراسة الشروط وتكون الخرسانة ذات السطح الاملس و تتكون من ٠.٨ م زلط ، ٣٠.٤ م رمل ، ٣٠٠ كجم اسمنت بورتلاندى و ذلك لخرسانات الارضية والميول والحوائط ويتم المعالجة بالرش بالمياه . □ ويتم عمل العزل من الداخل بمواد ايبوكسية (الديكور MI او ما يماثلها) وجهين متعامدين والعزل من الخارج بينومين مؤكسد على البارد ثلاثة اوجه ويتم الردم حول الغرفة برمال نظيف ، □ السقف المسلح: سمك السقف لا يقل عن ٢٥ سم ومونة الاسمنت للسقف تتكون من ٠.٨ م زلط ، ٣٠.٤ م رمل ، ٤٠٠ كجم اسمنت بورتلاندى . والبند يشمل السلمه عباره عن سيخ حديد قطر ٢٥ مم بعرض ٣٥ سم و بروز ١٥ سم ويدق بالحائط لمسافه ١٥ سم بمسافات بار تفاع ٣٠ سم من بداية رقيه الغرفة . والبند يشمل توريد وتركيب غطاء من مادة راتنجية مستدير كامل بالشمبر ذات خواص ميكانيكية عالية ومقاوم للتآكل بقطر ٧٦ سم يتحمل احمال ٢٥ طن - مع تقديم عينة لاعتمادها وتقديم شهادة الاختبار من جهة بحثية معتمدة للاغطية و البند يشمل عمل كراسي من الخرسانة العادية أسفل المحابس بالأبعاد المناسبة ، حسب المواصفات الفنية و فى حالة تغيير الأبعاد على الطبيعة يتم تنسيب السعر بالنسبة للمساحة طبقاً للمواصفات وأصول الصناعة ، تام مما جميعه حسب اصول الصناعة وحسب المواصفات الفنية وتعليمات طاقم الاشراف وحسب المواصفات الفنية بالكود المصرى لهذة الاعمال.
		١	بالمقطوعة	• غرفة مقاس ١.٥٠ × ١.٥٠ م من الداخل.

مدير ادارة مياه

م. م. عبد الرحمن

(١٥)

المقاييس التقديرية

استكمال شبكة المياه بالمنطقة الصناعية بعرب مطير بالكويت الاحمر ودق وتنفيذ عدد ٢ بئر بالحفار الميكانيكي بمحطة الحيايشة بساحل سليم لتغذية المنطقة الصناعية بعرب مطير بالكويت الاحمر

			<p>رابعا :- عدد (٢) ظلمية بوستر</p> <ul style="list-style-type: none"> • جسم الظلمية والعمود والريشة من الاستانلس استيل • الظلمية تعطى تصرف ٢,٤ م^٣/ساعة عند رفع مانومترى ٨٠ متر والظلمية مزودة بمحرك كهربائى قدرة ٢ حصان ٢٢٠ فولت، ١ فاز، ٥٠٠ ذبذبه رنانية درجة العزل class F درجة حماية IP ٥٥ • يورد مع الظلمية لوحه تشغيل بها مفتاح ثلاثى مناسب ومفتاح سليكتور وعدد (٢) بوش بوتن تشغيل وعدد (٢) بوش بوتن ايقاف وعدد (٢) كونتاكتور وعدد (٢) اوفرلود بقم مناسبه شنيدر أو ABB <p>خامسا :- عدد (٢) اسطوانه كلور سعه ٦٥ كيلو كامله بالمحيس والطبه وطبقا للمواصفات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • السعه المائيه من ٥٠ الى ٥٢ لتر • السعه الغازيه من ٦٣ الى ٦٥ كيلو جرام • سمك البدن ٦ مم + ١٥% • اختبار الضغط الهيدروليكي ٣٠ كجم / سم^٢ • اختبار الضغط الهوائى ٢٠ كجم / سم^٢ • القلب الداخلى لمحيس الكلور المركب باسطوانة الكلور • مرفق على الاسطوانة صورة معتمدة لشهادة المنشأ وصورة معتمدة لشهادة اختبار المصنغ وشهادة الافراج الجمركى • صورة معتمدة لشهادة التفيتش الدولى الصادرة من مكتب تفيتش دولى معتمد <p>سادسا :- مواسير وقطع من U.P.V.C لزوم الصيانة :</p> <ul style="list-style-type: none"> ا- مواسير قطر ١ بوصة لحام بارد ب- مشترك قطر ١ على ١/٢ بوصة لحام بارد ج- مشترك قطر ١ بوصة لحام بارد د- كوع قطر ١ بوصة لحام بارد هـ- لآكور قطر ١ بوصة لحام بارد و- بوش قطر ١/٢ - ٣/٨ بوصة سن قلاووظ ح- جلبية قطر ١ بوصة لحام بارد ط- جلبية قطر ١ - ٣/٤ (جانب ا بوصة لحام بارد والجانب الآخر ٣/٤ قلاووظ) ي- جلبية قطر ١ بوصة جانب سن قلاووظ والآخر لحام ك- تيل ١/٢ بوصة ل- محبس قطر ١ بوصة لحام بارد ١ لآكور م- محبس قطر ١ بوصة لحام بارد ٢ لآكور <p>لحام بارد أمريكى عبوة ١/٤ كيلو للمواسير البلاستيك رقم ٩٠٠ لزوم الصيانة بكر تيفلون لزوم التركيبات طول البكرة ٢٠ متر لزوم الصيانة مفتاح لمحيس اسطوانة الكلور مربع ١٠ × ١٠ مم لزوم الصيانة جهاز تنفس بالهواء المضغوط :-</p> <p>قناع كامل للوجه مصنوع من مادة المطاط المرن وبواجهة شفافة غير قابلة للخدش ومقاومة للخدمات تسمح بمجال الرؤية الواضحة والواسعة به مخرج للتخاطب يمكن من خلاله التخاطب بصوت واضح والقناع مزود بصمام سحب تلقائى موجب وهو موجود على جانب القناع وليس من الامام لكي لا يعوق الرؤية به مخرج للتخاطب بصوت واضح والعدسة غير قابلة للخدش ومقاومة للكيميائيات ، القناع مزود باحزمة مرنة لتثبيتها بالحمام على الوجه</p> <p>الاسطوانة مصنوعة من مادة الكربون فايبر (لا يقبل الاسطوانات الحديدية) سعة الاسطوانة ٧ لتر أو ٩ لتر * ٣٠٠ بار تكفى لمدة ٤٥ دقيقة بالعمل باسطوانة الهواء المضغوط .</p> <p>- مطابقة للمواصفات الاوروبية EN12245 أو EN137.</p> <p>يلزم توفير حامل للاسطوانة لتثبيتها على ظهر المستخدم بأمان وان يكون الحامل مصنوع من مادة خفيفة ومتينة مع توافق احزمة للاكتاف والوسط واللازمة للتثبيت ، الاسطوانة مزودة بمحيس للتحكم بالفتح والغلق ومزودة بعداد لقراءة ضغط الهواء (المانومتر) متصل بخراطوم مرن والجهاز مزود بصفارات الإنذار تعطى تحذيرا صوتيا واضحا . يتم اعتمد النوعية بناء على الكتلوج وشهادات الاختبار التي تقدم لإدارة السلامة والصحة المهنية .</p> <p>- تقديم شهادات الاختبار اللازمة .</p> <p>- ضمان لمدة عام ضد عيوب الصناعة .</p>
--	--	--	---

بالمقطوعه

٢٤

✓

سيرادارة المياه

عبدالله محمد

١٨

المقاييس التقديرية

استكمال شبكة المياه بالمنطقة الصناعية بعرب مطير بالكوم الاحمر ودق وتنفيذ عدد ٢ بنر بالحفار الميكانيكى بمحطة الحيايشة بساحل سليم لتنفيذ المنطقة الصناعية بعرب مطير بالكوم الاحمر

		٢	بالمقطوعة	<p>بالمقطوعه:- توريد شنتطة اصلاح تسريب اسطوانات الكلور سعة ٦٥ كجم تحتوى على الاتى :- عدد (١) كباية المحبس ٦٥ كجم - عدد (٢) جوان كباية المحبس ٦٥ كجم - عدد (١) زرجينة كباية المحبس ٦٥ كجم - عدد (١) هوك - عدد (١) قاعدة الهوك - عدد (١) مسمار الهوك - عدد (٢) جوان قاعدة الهوك - عدد (١) جزير الهوك - عدد (١) طبة مسدسة ٣٠ مم - عدد (٢) جوان الطبة المسدسة - عدد (١) مفتاح بيبة ١٧ - عدد (١) مفتاح متعدد ٣٠/١٠ - عدد (١) مفتاح بلدي ٣٠ مشرر - عادي - عدد (١) مفتاح بلدي ٢٤ مشرر - عادي - عدد (٢) سميك ٧/١٤ مم Steel - عدد (٢) سميك ١٦/٣٢ مم Steel - عدد (١) سكبنة دهان - عدد (١) شاكوش كجم - عدد (١٥) قفيز بلاستيك (لرزم قفل الشنتطة) - عدد (١) كيس جوانات قماش - عدد (١) رول عدة قماش - عدد (١) شنتطة عدة صاج لا يقل السمك عن ٠.٨ مم **تقديم ما يفيد اعتماد الشنتطة من الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي. **تقديم شهادة اختبار لإجراء عدد ٢ اختبار كما هو موصى به في المواصفات القياسية للتأكد من عدم التسريب **تقديم شهادة اختبار بصلاحية الجوانات وتحملها للكيماويات وخاصة غاز الكلور. **تقديم شهادة معتمدة باختيار أداء الشنتطة من إحدى شركات التعبئة. - ضمان لمدة عام ضد عيوب الصناعة لتقديم شنتطة عينة عند رسو العطاء للاعتماد من ادارة السلامة والصحة المهنية بالشركة للاعتماد قبل التوريد.</p>
		٣	بالمقطوعة	<p>بالمقطوعة : احلال وتجديد وتوريد وتركيب وانشاء مبنى حجرة طلبات للبنر الارتوازي (ماوى طلبات مقاس ٥×٣ متر) <u>أولاً: حفر لزوم الاساسات وقواعد الماكينات وخلافه فى اى نوع من أنواع التربة</u> <u>ثانياً: ردم باترية من ناتج الحفر حول وداخل المبنى وبالموقع مع نهو الاعمال طبقاً لاصول الصناعة وتعليمات طاقم الاشراف تام مما جميعه حسب المواصفات الفنية و حسب المواصفات الفنية بالكود المصرى لهذه الاعمال</u> <u>ثالثاً: ردم داخل المبنى وبالموقع برمال نظيفة مع نهو الاعمال طبقاً لاصول الصناعة وتعليمات طاقم الاشراف تام مما جميعه حسب المواصفات الفنية و حسب المواصفات الفنية بالكود المصرى لهذه الاعمال</u> <u>رابعاً: خرسانة عادية للاساسات وخلافة مكونة من ٠.٨م٣زلط ٤.٤م٣رمل و ٢٥٠كجم اسمنت بوتلاندى</u> <u>خامساً: خرسانة عادية اسفل تبطينات الارضيات بسبك ٠.١٥ مكونة من ٠.٨م٣زلط ٤.٤م٣رمل و ٣٠٠كجم اسمنت مع نهو الاعمال طبقاً لاصول الصناعة وتعليمات طاقم الاشراف تام مما جميعه حسب المواصفات الفنية و حسب المواصفات الفنية بالكود المصرى لهذه الاعمال</u> <u>سادساً: خرسانة عادية اسفل قواعد الماكينات مكونة من ٠.٨م٣زلط ٤.٤م٣رمل و ٣٠٠كجم اسمنت مع نهو الاعمال طبقاً لاصول الصناعة وتعليمات طاقم الاشراف تام مما جميعه حسب المواصفات الفنية و حسب المواصفات الفنية بالكود المصرى لهذه الاعمال</u> <u>سابعاً: خرسانة مسلحة لقواعد اورقاب الاعمدة والسملات مكونة من ٠.٨م٣زلط ٤.٤م٣رمل و ٣٠٠كجم اسمنت وان لايقبل محتوى الحديد عن ١٠٠ ك / م مع نهو الاعمال طبقاً لاصول الصناعة وتعليمات طاقم الاشراف تام مما جميعه</u> <u>ثامناً: توريد وتركيب بلاط موزيكو مقاس ٣٠×٣٠×٣ بحصوة موزيكو</u> <u>تاسعاً: توريد وتركيب باب من الخشب الموسكى سمك ابوصة مقاس ١×٥٠×٢.٥ متر.</u></p>



عبد رادارة طلبات
عبد رادارة طلبات

١٩

١٩

المقاييس التقديرية

استكمال شبكة المياه بالمنطقة الصناعية بعرب مطير بالكوم الاحمر ودق وتنفيذ عدد ٢ بنر بالحفار الميكانيكي بمحطة الحيايشة بساحل سليم لتنفيذ المنطقة الصناعية بعرب مطير بالكوم الاحمر

عشر / توريد وتركيب (٣) شبك من الخشب الموسكى سمك ابوصة وسلك بقلوه مقاس ١*١ متر ضلقتين شمسية ومصبات حديد مع نهو الاعمال طبقاً لاصول الصناعة وتعليمات طاقم الاشراف تام مما جميعه حسب المواصفات الفنية و حسب المواصفات الفنية بالكود المصرى لهذه الاعمال بعدد ثلاثة شبك

احدى عشر / توريد وتركيب ألواح من خشب موسكى سمك ١٠ × ٢.٥ سم بارتفاع ٤ متر لزوم الحوائط والاسقف بسمك بوصة والفنة تشمل التثبيت والدهانات وجهين يدهان الود سيرفا الواقى للخشب ثم وجه سلاقون وثلاثة اوجه ببوية الزيت تام مما جميعه حسب اصول الصناعة وحسب المواصفات الفنية وطبقاً للمواصفات الفنية بالكود المصرى

الثاني عشر / زوايا حديد مقاس ١/٤*٥*٥ سم وخصوص وذلك لعمل الهياكل الحاملة للواح الخشبية والهيكل عبارة عن ١*٤ متر لزوم الهيكل الحديد وخلافه

الثالث عشر / توريد وتركيب سلم بحارى من الحديد مع نهو الاعمال طبقاً لاصول الصناعة وتعليمات طاقم الاشراف تام مما جميعه.

الرابع عشر / توريد وتركيب أنشاي اسياخ من حديد قطر ٨/٥ بوصة توضع بخرسانة قواعد الاساسات لزوم لحام هياكل الزوايا بها .

الخامس عشر / توريد وتركيب كمره من الحديد حرف I مقاس ٢٦ سم لزوم الاعمدة والكمرات وتثبيت الاعمدة مع الكمرات والقواعد الخرسانية حسب اصول الصناعة مع الدهان ويدهن سلاقون ووجه تحضيري وثلاثة اوجه ببوية الزيت والكمم الراسى بارتفاع ٥ متر من منسوب ارضية الغرفة ويوضع على قواعد خرسانية مسلحة ١ × ٠.٥ × ٠.٥ متر بالجوايت وبلينة سمك لا يقل عن ٢٠ مم مربعة مقاس ٤٠ × ٤٠ سم تلحم بالكمرة الراسية وترتبط بالجوايت بالقاعدة الخرسانية .
والكمرة العرضية بطول ٤ متر مثبت على الكمرتين الراسيتين بواسطة بلينة ٣٠ × ٣٠ سم بالحام ماراً بمحور البنر .

السادس عشر / توريد وتركيب دائرة لانهارة لمبة واحدة بالتيار الكهربائى من وصلات نحاس معزولة بالبلاستيك ثرمو بلاستيك انتاج الكابلات المصرية فصيلة ٧٥٠ ب قطاع ٢*٢ مم داخل مواسير الفلوسكيل الجيد قطر ٤/٣ بوصة تركيب بحائط وسقف الحجر بواسطة قفيز من الصاج بسامير مقلوطة والفنة تشمل ما يخص الدائرة العامة التى تصل الى لوحة التوزيع بنفس القطاع وكذا مفتاح صينى بارز قوة ٦ امبير من النوع الذى يركب خارج الحائط بقاعدة خشبية موجوفة .

السابع عشر / توريد وتركيب دائرة لتغذية ماخذ كهربائى بالتيار الكهربائى من وصلات نحاس معزولة بالبلاستيك (ثرمو بلاستيك انتاج الكابلات المصرية) فصيلة ٧٥٠ ب قطاع ٢*٢ مم داخل مواسير من البلاستيك حسب مواصفات ومشتعلات البند السابق ويشمل الثمن بريزة صينى قوة ٦ امبير من النوع الذى يركب خارج الحائط اعلى قاعدة خشبية موجوفة

الثامن عشر :- توريد وتركيب كابل نحاس معزولة بالبلاستيك (ثرمو بلاستيك انتاج الكابلات المصرية) فصيلة ٧٥٠ ب قطاع ٢*٢ مم داخل مواسير بلاستيك من اجود الانواع تركيب خارج الحائط حسب المواصفات الفنية واصول الصناعة يصل من مصدر التيار وحتى لوحة التوزيع .



مدير ادارة المياه
د. عبد الرحمن

٢٠١

المقاييس التقديرية

استكمال شبكة المياه بالمنطقة الصناعية بعرب مطير بالكوم الاحمر ودق وتنفيذ عدد ٢ بئر بالحفار الميكانيكي بمحطة الحياشة بساحل سليم لتغذية المنطقة الصناعية بعرب مطير بالكوم الاحمر

				<p>التاسع عشر: توريد وتركيب كابل نحاس معزول ومغلف بالبلاستيك (ثرمو بلاستيك) قطاع ٢*٢ مم ٢ بدون مواسير</p> <p>العشرون: توريد وتركيب عدد (٢) كشاف ليد ٥٠ وات IP66 بالمواوي تام مما جميعه .</p> <p>الواحد والعشرون : توريد وتركيب لوحة توزيع كهربائية من النوع الجاهز تركيب خارج الحائط او ما يماثله تسع ٦ خط عليها الاتي: لمبة بيان ١ مفتاح اتوماتيكي مفرد قوة ٦٣ امبير شنيدر او ABB ٢ مفتاح اتوماتيكي مفرد قوة ٧٥ امبير شنيدر او ABB ١ خط تعادل مع نهو الاعمال طبقاً لاصول الصناعة وتعليمات طاقم الاشراف تام مما جميعه حسب المواصفات الفنية بالكود المصري لهذه الاعمال</p>	٢٦
		٢	بالمقطوعة	الاجمالي	

رئيس قطاع شرق
محمد عبد التواب
م/

رئيس قطاع المشرو وعاب
محمد عثمان عبد العزيز
م/

مدير عام منطقة الدقي
م/ ابراهيم عبد الله

رئيس قطاع المعامل
استاذ محمد حسنين
ك/

مدير ادارة المياه
م/ عبير عبد الرحمن عمرو

قطاع المعامل
ك/ اسلام عبد الرحيم

رئيس مجلس الادارة و العضو المنتدب

المهندس/

محمود شحاتة محمد

١٥

الكشف التجميعي لعملية/

استكمال شبكة المياه بالمنطقة الصناعية بعرب مطير بالكوم الأحمر ودق وتنفيذ
عدد ٢ بئر بالحفار الميكانيكي بمحطة الحباشية بساحل سليم لتغذية المنطقة
الصناعية بعرب مطير - بالكوم الأحمر

م	بيان الأعمال	الجملة
	جملة الاعمال	
	الاجمالي	

فقط

ملحوظة : جميع الاسعار والفينات تكون شاملة جميع الضرائب والرسوم
الحكومية بما فيها ضريبة القيمة المضافة وفي حالة عدم ذكر ذلك تعتبر الاسعار
شاملة كافة الضرائب والرسوم طبقا للبند ٥٩ من كراسة الشروط والمواصفات

يعتمد المدير العام

عصام عبد الظاهر مصطفى

م/

٢٢